www.kassioun.org

1252

الاثنين 17 تشرين الثاني 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

التجربة السورية مع صندوق النقد... «ما حلنا ننسى!»

[12]

الافتتاحية

تبديل العملة: على محك العدالة الانتقالية

خلال الأسابيع الماضية، ظهرت تصريحات ومؤشرات جديدة حول طباعة العملة الجديدة وطرحها للتداول ابتداءً من أوائل العام المقبل. وهي المسألة التي يمكن اعتبارها قنبلة اقتصادية واجتماعية ذات أثر مباشر على حياة السوريين، وتتطلب تداركا سريعا قبل أن تتحول إلى كارثة اجتماعية لا يمكن لأحد أن يتوقع نهايتها.

لفهم التداعيات، لا بد من وقفة عند الإحداثيات الحالية: خلال الخمسة عشر عاما الماضية، ظبع نحو 40 تريليون ليرة سورية؛ أما الكميات المطبوعة قبل عام 2011 فتفوق هذا الرقم بكثير، وهو رقم يصعب تحديده بدقة في ظل انعدام الشفافية التاريخية في البلاد. في الوقت ذاته، لا تتجاوز الكتلة النقدية المودعة لدى المصارف نحو 3 تريليون ليرة فقط، ما يعني وجود كتلة نقدية هائلة خارج النظام المصرفي.

بطبيعة الحال، فإن جزءا من هذه الكتلة موجود لدى المواطنين العاديين، لكن ما لا ينبغي إغفاله أن الجزء الأكبر والمتراكم من هذه الأموال — خارج المصارف — موجود في خزائن أمراء الحرب الذين جنوا ثروات طائلة خلال سنوات الحرب عبر أنشطة إجرامية وغير مشروعة، واحتفظوا بهذه الثروات على شكل ليرات سورية لاعتبارات متعددة، أهمها استخدام هذه الكتلة النقدية كسلاح اقتصادي للضغط على العملة وسوق الصرف.

هنا نعود إلى السؤال المحوري: لماذا تلجأ الدول إلى تبديل العملة؟ بالضبط بسبب هذه الكتلة النقدية الكبيرة غير الشرعية والخارجة عن تصرف الدولة. وفي التجارب الجادة كلها، كان الهدف من تبديل العملة هو حماية مدخرات المواطنين المشروعة، وتقليص القيمة الحقيقية للثروات المنهوبة المتكدسة لدى النخب الفاسدة، بما يمثل نوعا من إعادة توزيع للثروة لمصلحة المجتمع.

إن كلمة السر لنجاح أي عملية استبدال هي الإعلان المفاجئ عن التبديل، بحيث لا تترك مهلة لأمراء الحرب والمافيات للتخلص من الأموال المنهوبة عبر إدراجها في السوق وتحويلها إلى أصول أو عملات أخرى. وهذه المعادلة الأمنية–الاقتصادية بالذات هي ما جعل الدول تنجح في استعادة جزء من سيطرتها على النقد. لكن ما يجري في سورية اليوم عكس ذلك تماما: فقد أعلن المصرف المركزي عن عملية التبديل قبل أشهر من موعد الطرح، فضاع عامل المفاجأة.

الشرط الآخر الذي ميز عمليات الاستبدال الناجحة هو وجود جدول تبديل تصاعدي لتبديل العملة يأخذ بعين الاعتبار ضرورة الإفصاح عن مصدر الأموال وحجمها على قاعدة «من أين لك هذا؟». والتطبيق العملي لذلك كان بسيطاً وواضحا: الأموال المُصرّح عنها والمودعة في المصارف تستبدل بنسبة «1 إلى 1»، أي أن أصحابها يحصلون على قيمتها الكاملة بالعملة الجديدة، بينما تخضع النقود الكاش خارج النظام المصرفي لجداول صارمة، فمثلاً: أول مئة مليون تستبدل بنسبة «1 إلى 1»، والمليار تستبدل بنسبة «10 إلى 1»، والتريليون بنسبة «100 إلى 1». بهذه الآلية تحافظ الدولة على القيمة الحقيقية لمدخرات المواطنين العاديين، وفي المقابل تتآكل ثروات النخب الفاسدة المتراكمة.

في الظرف السوري الراهن، فإنه للحفاظ على استقرار العملة الوطنية، وبعد أن خسرنا عامل المفاجأة، على السلطات أن تتبنى فوراً خريطة واضحة تتضمن: تحديد فترة زمنية معلنة للاستبدال، واعتماد جدول تبديل تصاعدي يربط مقدار الاستبدال بحجم الأموال ومصدرها، وآليات إلزامية للإفصاح عن مصادر الأموال، بما يجنب البلاد الكارثة الاقتصادية المتوقعة، ويمنع تحول عملية التبديل إلى ميدان للفساد بين الناهبين الكبار القدماء والجدد، الذين قد يتفقون على تسويات من شأنها أن تعيد هيكلة الثروات المنهوبة فيما بينهم، من خلال تحويل عملية تبديل العملة إلى أكبر عملية تبييض أموال في التاريخ السوري.

إن العدالة الانتقالية الحقيقية تعني في جوهرها حرمان أولئك الناهبين الكبار الذين اعتاشوا على عذابات الشعب السوري من جني ثمار نهبهم، والتأسيس لعذابات جديدة؛ والطريقة التي سلكها تبديل العملة حتى الآن لا تصب إلا في مصلحة هؤلاء.

شؤون عمالية

النقابات من تراجع إلى تراجع أشد

03

ملف «سورية 2025»

قرار دولي جديد وتحت الفصل السابع...

06

شؤون محلية

رفع أسعار الكهرباء وتداعياتها... فاتورة جديدة يدفع ثمنها المواطن المفقر!

09

شؤون عربية ودولية

كيف تستعد إيران لجولة حرب جديدة محتملة؟

20

قضايا عمالية من حلب ودير الزور

فنيو التخدير والإنعاش في مشفى حلب الجامعي

تلقّت «قاسيون» شكوى عمالية من الكوادر الفنية العاملة في تخصُّصَي التخدير والإنعاش «المداومين والمقيمين» في مشفى حلب الجامعي. وبعد متابعةٍ من المكتب العمالي النقابي في حلب، تبيّن أن الشكوى تتعلّق بحرمان نحو 30 فنياً وفنيّة — يشكّلون نحو 50%–60% من الكوادر العاملة في هذا التخصّص بالمستشفى — من استكمال صرف مخصّصات «طبيعة العمل» بنسبة 50%، رغم أنهم يتقاضون رواتبهم ومكافآت أخرى.

■ المكتب العمالي – حلب

وينتمي هؤلاء الفنيّون إلى خريجي مدرسة التمريض «قسم التخدير والإنعاش»، وقد حصلوا على شهادات في اختصاص «الإنعاش»، ويؤدون حاليًا مهامّ مزدوجة كفنيّي «تخدير وإنعاش»، أي أنهم يرافقون المريض من لحظة التخدير، مرورا بالعملية الجراحية، ووصولا إلى مرحلة الإنعاش. ومع ذلك، فإنهم حرموا من مخصّصات طبيعة العمل بعد أن صُرفت لهم لمدة شهرين فقط، ثم أوقفت بقرار من وزير المالية، لغياب نصّ تشريعي أو صكّ نظامي يجيز صرفها — علما بأن وزير التعليم العالي قد أعطى موافقته المبدئية على الاستمرار في الصرف.

وفي حديث لأحد الكوادر الشاكية، أوضحت: «المفارقة أننا نتقاضى طبيعة العمل لسبب وحيد: لأننا نؤدي مهامّ فنيّ التخدير والإنعاش معا، بينما تخرّجنا رسميا باختصاص «الإنعاش» فقط، أي أن مهمّتنا الأصلية تقتصر على متابعة المريض بعد خروجه من غرفة العمليات. ومن ثم، فإن المنطق يقتضي إمّا أن تُحتفظ لنا بجميع المهام الحالية ويُصرف لنا مقابلها كامل المخصّصات، أو أن تلغى عنا مهام التخدير ويقتصر عملنا على الإنعاش فقط — حينها لن يكون لنا حقّ في مخصّصات طبيعة العمل».

وأضافت: «الأمر الأكثر خطورة أننا نتعرّض، في عملنا اليومي، لنفس المخاطر التي يتعرّض لها فنيّو التخدير: كاستنشاق الغازات المُخدرة الطائرة، في ظل غياب أنظمة تصريف فعّالة في مشافينا. كما نتعامل مباشرة مع مرضى الإسعاف، وحالات التهاب الكبد C، وأمراض سارية أخرى، ما يعرّضنا لخطر الإصابة بأمراض مزمنة مثل القصور أو الفشل الكبدي. هذه المخاطر معروفة، وتُطبّق بشأنها مخصصات طبيعة العمل لخريجي معهد فنيّي التخدير، لكننا — رغم تحمّلنا المخاطر نفسها — لا نُعامل معاملتهم».

ومن الجدير بالذكر أن أصحاب الشكوى هم موظّفون دائمون، في حين أن خريجي معهد فنيّي التخدير يعملون بعقود مؤقّتة. وقد حاول الفريق التواصل مع رئيسة القسم، التي أبدت تفهّمها لمعاناتهم وساندت مطلبهم، لكنها أوصَتهم بالبحث عن حلّ قانوني لا يتعارض مع النصوص النافذة. وتجدر الإشارة إلى أن تعيين خريجي المعهد جاء لسدّ نقص حادّ في الكوادر، خاصة مع افتقار المشفى إلى غرف إنعاش كافية.

إلى جانب ذلك، قدّم 17 مقيما في اختصاص التخدير شكوى مماثلة، إذ حرموا من مخصّصات طبيعة العمل منذ نحو عام، بسبب غياب نصّ قانوني ملزم. ورغم جهودهم المتكرّرة في رفع قوائم وشكاوى، واعتماد قرارات من مجالس الأقسام والكليات ورئاسة الجامعة، فإنها إما تُعاد دون ردٍّ، أو ترفض دون تبرير.

وتتابع الكادر الفنيّ: «صدر مرسوم تشريعي قبل ثلاث سنوات ينصّ على صرف مكافأة شهرية قدرها 75 ألف ليرة سورية لمقيمي التخدير، وشملت القرار الأخصائيين والفنيين والمقيمين على حدّ سواء. وفعلًا، استمرّ صرف المكافأة سنة كاملة، قبل أن يتوقّف محاسب الجامعة عن صرفها قبل عامين، بحجة «عدم وجود مسوّغ قانوني». وعندما قدّم أحد أطباء التخدير نسخة من المرسوم التشريعي، جاء الردّ بأن الصرف لا يُمكن أن يتم إلا بقرار من مجلس رئاسة الجامعة — وهو ما يتطلّبُ سلسلة إجراءات: قرار مجلس قسم، ثم مجلس كلية، ثم مجلس جامعة. وقد صدرت بالفعل قرارات مجلس الجامعة في عام 2023، ونتيجة لذلك، تم صرف ربعين فقط «أي ستة أشهر» في عام 2024، وفي 2025 صُرف ربع ثالث «ثلاثة أشهر»، بينما ما زال ربع رابع من 2024 وربع أول من 2025 مُعلّقين. وقد تقدّمنا قبل أيام بشكوى رسمية إلى رئاسة الجامعة، بصفتها الجهة الصارفة، مُلحّين على صرف المستحقّات المتأخرة، لا سيّما أن قرارات الرئاسة صدرت بالفعل في الشهر الخامس بشأن الربعين الثاني والثالث لعام 2024، وفي الشهر السابع بشأن الربعين الأول والثاني لعام 2025. ومع ذلك، تستمر المماطلة من قبل المحاسب دون سبب مقنع أو مسوّغ قانوني».

الطبابة العمالية ليست ترفاً بل حقٌّ يكفل للعامل ولأسرته تغطية الرعاية الصحية عند المرض أو الإصابة أثناء العمل

عمال دير الزور: أين الطبابة واللباس العمالي رغم وجود المخصّصات؟

■ مراسل «قاسيون» – دير الزور

يطرح عدد كبير من العاملين في المؤسسات العامة بمحافظة دير الزور تساؤلات مشروعة حول استمرار حرمانهم من حقوق عمالية أساسية، أبرزها الطبابة العماليّة واللباس العمالي، منذ مطلع عام 2024 وحتى أيلول 2025 — رغم وجود مخصّصات مالية مُعتمدة لهذه البنود في موازنات المؤسسات.

ويؤكّد العاملون، الذين يواصلون أداء مهامهم في ظروف معيشية ومهنية صعبة، أن الطبابة العمالية ليست ترفا، بل حقّ يكفل للعامل ولأسرته تغطية الرعاية الصحية عند المرض أو الإصابة أثناء العمل. ومع أن بعض المؤسسات لا تزال توفّر خدمات محدودة أو تعويضات رمزية، فإنها لا تُجاري ارتفاع تكاليف العلاج والأدوية، ولا تغطّي الحد الأدنى من الاحتياجات الفعلية.

ويتساءل العمال:

– ما الأسباب الحقيقية لتأخير أو توقّف تنفيذ الطبابة العمالية؟

– هل لا تزال المبالغ المرصودة في الموازنات مُخصّصة فعلًا لها، أم أعيد توجيهها إلى مجالات أخرى؟

– وهل من الممكن تفعيل هذه الخدمة مجدَّدا، ولو بشكل تدريجي، ضمن الإمكانات المتاحة؟

وفيما يتعلّق باللباس العمالي، الذي يفترض أن يُوزَّع دوريا لضمان السلامة المهنية والمظهر اللائق للعامل، يؤكد كثيرون أنه لم يُصرف منذ عام 2024، رغم تخصيص بعض الإدارات موازنات واضحة لهذا الغرض. ويريد العمال معرفة:

– ما سبب التأخير؟ هل هو ناجم عن صعوبات في التوريد، أم تعقيدات إدارية؟

– ومتى يمكن أن تتحوّل هذه المخصّصات إلى سلع ملموسة في أيدي العمال؟

ويختم العمال تأكيدهم بأن طرح هذه الأسئلة هو تعبير عن حقّ مشروع، وأن من واجب الجهات المعنية — قبل كلّ شيء — الردّ على الاستفسارات، ثم اتخاذ قرارات حاسمة لمعالجة الوضع. فتسليط الضوء على هذه المعاناة اليومية يضع الحكومة أمام مسؤولياتها، ويطالبها بإيجاد حلول واقعية تضمن استمرارية الخدمات الصحية وتوفير المستلزمات الضرورية، بحيث لا تبقى المخصَّصات المالية حبرا على ورق، بل تتحوّل إلى فوائد محسوسة يشعر بها كل عامل في مكان عمله. و«أن تأتي متأخرا خيرٌ من أن لا تأتي أبدا»، لكن الأفضل أن يأتي في وقته.

النقابات من تراجع إلى تراجع أشد

تدهور العمل النقابي ظاهرةٌ تشكلت خلال مرحلة تاريخية امتدت منذ دخول النقابات تحت عباءة السلطة التنفيذية، إلى التخلي عن الأساليب والأدوات النضالية في برامج الحركة النقابية. لم يعد العمل النقابي فاعلاً في المشهد العمالي والاجتماعي اليوم، بالتزامن مع اتساع رقعة الفقر وتزايد البطالة وتدمير الخدمات العامة المستهدفة بالخصخصة تباعاً، ورفع أسعارها عشرات الأضعاف كما حصل بفواتير الكهرباء مثلاً. يلي ذلك إغلاق العديد من المعامل في قطاعي الدولة والخاص. ومع كل هذه الإجراءات والسياسات الضارة بالشعب السوري عامة وبالطبقة العاملة خاصة، لم نشهد أي فعل نقابي حقيقي أو حتى ردة فعل شكلية. بل على العكس، النقابات تنكفئ على نفسها، والاحتجاجات النقابية معدومة، وبات العمال في قطيعة شبه كاملة مع النقابات.

■ نبيل عكام

يبقى السؤال: ما الذي جعل النقابات على هذه الحال، وهي التي من المفترض أن تكون صوتا عاليا للعمال وعموم الكادحين، ورديفا بل قائدا للاحتجاج ورافضا لكل أشكال الاستغلال، لا أن تتحول إلى أداة ترويض؟ وما السبيل لتجاوز هذا الوضع المأساوي؟

نعتقد أن هناك أزمة بنيوية في النقابات، وتتجلى بعض مظاهرها بدءا بالتعبير والدور: فالنقابات لم تعد تعبّر عن مصالح الطبقة العاملة وتمثلها، بل عن مصالح أجهزة بيروقراطية تتناغم مع السلطة التنفيذية. ولا تزال تبيع الحقوق والمطالب العمالية والاجتماعية في غرف مظلمة مقابل حفنة من الامتيازات، أو وهم الاستقرار. ممّا أدى إلى فجوة هائلة بين القيادات النقابية والقاعدة العمّالية، لا تستطيع النقابات ردمها بالخطابات الطنانة. ليتحول هذا التناغم إلى تبعية نفعية، عبر عقود قضت على استقلالية النقابات لتصبح مجرد جهاز رسمي ضمن أجهزة الدولة، يعاد إنتاجها بغطاء شرعية الانتخابات المرسومة مسبقًا في كل دورة نقابية. واليوم نراها أكثر فجاجة حين تم تعيينها. هذه النقابات لا تكافح، ولا تعبّئ، ولا تفتح أفقا، بل تسدّه حتى لو كان باتساع ثقب الإبرة. إنها كسيحة محدودة المهام، تقوم بدور وظيفي محدَّد مبني على امتصاص الغضب العمّالي وتفكيك الحراك العمالي، لتمرير السياسات النيوليبرالية وتزيين نتائجها أيًّا كانت السلطة القائمة بها.

داء النقابات: التبعية للسلطات

النقابات اليوم لا تعاني فقط من فساد قيادات أو هشاشة تمثيل أو رعونة برامج، بل من بنية تنظيمية ناتجة عن سرطان التبعية الذي ابتليت به منذ عقود. هي عاجزة عن دعم التحركات العمالية والاجتماعية الجديدة، أو بناء تحالفات مع مكونات المجتمع الوطنية الصاعدة، عاجزة عن الخروج من تحت عباءة السلطة وقبضتها، وتنفيذ إرادتها المستقلة. ولا خطاب لها يرتقي لمصالح الطبقة العاملة، بل هناك مهادنة لأرباب العمل سواء كانت الحكومة أو القطاع الخاص.

إنّ ابتعاد القاعدة العمّالية عن العمل النقابي هو نتيجة موضوعية لهذا الواقع، وليس لأنّ العمّال لم يعودوا مهتمين بالنضال من أجل مصالحهم وحقوقهم المسلوبة، بل لأن النقابات لم تعد تلك المنظمة النضالية الفاعلة. إنّ عموم الكادحين، وخاصة العمال، في أسوأ ما يكون من حال على كل المستويات والصعد، وبالأخص منها الأوضاع المعيشية المتردية التي عمّت الغالبية العظمى من المواطنين. نلاحظ بعض الاحتجاجات العفوية غير المؤطّرة، وهذا يعني أنّ هناك طاقة كفاحية موجودة لدى العمال، لكنها خارج النقابات. ولسان حالهم يقول: إمّا نقابات مكافحة ومناضلة، أو لا جدوى من النقابات.

يبقى السؤال الآخر: هل نكتفي بالنظر لمواجهة هذا الواقع، أم لا بدّ من مشروع يعيد للنقابات وظيفتها الأساسية التي وجدت من أجلها، ويبني الأدوات النضالية الجماعية من أجل الحصول على المطالب والحقوق العمالية؟

إنّ أزمة العمل النقابي هي أزمة دور ومكانة ووزن ضمن معادلة الصراع الطبقي، لا يمكن إصلاحها إلا بإعادة بناء النقابات بشكل جديد: مستقل عن أجهزة السلطة التنفيذية، متجذّر في القواعد العمّالية، مبني على تنظيم قاعدي حقيقي في مواقع العمل، بعيدا عن البنى الصدئة. وذلك من خلال ابتكار أدوات جديدة للمقاومة الجماعية، والاستفادة من الأدوات المختبرة حتى النهاية، وفتح قنوات التواصل والحوار مع مختلف حركات المجتمع الصاعدة وقواه الوطنية.

الطبقة العاملة

الصومال: إضراب عمال مطار عدن عدي

شهد مطار العاصمة الصومالية مقديشو إضرابا شبه كامل، نفذه مئات العمال الصوماليين ضد شركة «فافوري» التركية المشغّلة للمطار، احتجاجا على تخفيض الأجور والفصل التعسفي والتمييز في التوظيف دون اتباع الإجراءات القانونية. بدأ الإضراب صباح 11 تشرين الثاني الجاري بمشاركة 134 عاملا، ليتوسع فيشمل مئات العاملين. وأفاد العمّال أنّ شركة «فافوري» امتنعت عن دفع رواتبهم لعدة أشهر وفرضت تخفيضات تعسفية، حيث يحصل العاملون الصوماليون على أجور متدنية مقارنة برواتب الأجانب «معظمهم أتراك» التي تصل إلى عشرة أضعاف. إضافة إلى اتهامات الشركة بقمع النقابات ومنع تشكيلها. وطالب اتحاد النقابات الصومالية الحكومة بالتدخل لضمان حقوق العمال، مؤكدا أن الإضراب يأتي ردا على انتهاكات مستمرّة للقوانين العمالية والتمييز في بيئة العمل. وهتف المتظاهرون بالمطالبة بالمساواة في الأجور وإعادة العمال المفصولين إلى وظائفهم.

البرازيل: عمّال شركة بتروبراس يهدِّدون بالإضراب بعد رفض اتفاق الأجور

رفض عمال شركة «بتروبراس» البرازيلية العملاقة للنفط والغاز، المملوكة للدولة، مقترحا مضادا لاتفاقية تفاوض جماعية قدمتها الشركة وشركاتها التابعة. ونتيجة لذلك، وافقت النقابة على السماح للعمال بالإضراب في أي وقت دون الحاجة إلى مشاورات أو إجراءات إضافية. وما زالت المفاوضات مستمرة منذ يوم 12 تشرين الثاني الجاري مع الشركة المملوكة للدولة وممثلي النقابات. وأعاد العمّال التشديد على نقاط رئيسية لحملتهم الوطنية، منها: حل نهائي لعجز صندوق معاشات «بتروس»، وضمان ظروف عمل كريمة وتعزيز الصحة والسلامة، وزيادة الرواتب، ومعارضة الخصخصة ونموذج العمل الجديد للشركة. كما يطالب العمال باستعادة مستويات القوى العاملة. وأشارت النقابة إلى تعرُّض العمّال لتهديدات بالطرد التعسُّفي والاستعانة بمصادر خارجية لوظائف الأعمال الأساسية.

اسكتلندا: عمّال ليوناردو يواصلون الإضراب للمطالبة بزيادة الأجور

من المقرّر أن ينفذ أكثر من 3000 عامل في قطاع الطيران والفضاء إضرابا عن العمل في شركة «ليوناردو» الرائدة عالميا في تصنيع الدفاع والفضاء، وذلك في مصانعها الكائنة في مدن إدنبرة ويوفيل وباسيلدون ونيوكاسل ولوتون، بعد رفض أحدث عرض للأجور من الشركة. ويطالب أعضاء نقابة «يونايت» الشركة بالعودة إلى طاولة المفاوضات وتقديم عرض منقّح يقبله العمّال في خضم أزمة تكلفة المعيشة الحالية. وقد رفض العمّال عرضا بنسبة 3,6% من صاحب العمل، وهو أقل من معدّل التضخُّم في مؤشر أسعار التجزئة البالغ 4,5%، ممّا يمثل خفضا فعليا لأجورهم. وتقام الإضرابات في مصانع ليوناردو في جميع المواقع «يوفيل، إدنبرة، نيوكاسل، باسيلدون ولوتون» موزَّعة على أيام مخصّصة لكل منها في الفترة بين 12 إلى 18 تشرين الثاني الجاري.

منغوليا: إضراب العاملين في قطاع الصحة

أعلن العاملون في قطاع الصحة المنغولي تنظيم احتجاجات على مستوى البلاد، مطالبين بأجور وظروف عمل عادلة. وأعلنوا رسميا أنّ الإضراب يبدأ يوم الخميس 13 تشرين الثاني، حيث يعتصمون في ساحة «سوخباتار» للمطالبة بزيادة رواتبهم إلى 3,5 مليون توغريك. وأعرب أكثر من 14,000 طبيب وموظف طبي من أكثر من 100 مستشفى عن نيتهم الانضمام إلى الإضراب، ومن المرجح أن يزداد هذا العدد. وينظم اتحاد العاملين في قطاع الصحة المنغولي، بالتعاون مع اتحاد نقابات العمال المنغولي، احتجاجات منذ أوائل تشرين الأول 2025، ودعوا إلى أول مظاهرة وطنية تحت شعار «من أجل إصلاح حقيقي في قطاع الصحة». يشارك في هذه الدعوة أطباء وممرضون وموظفون صحيون من جميع أنحاء منغوليا، للمطالبة بأجور عادلة وتحسين ظروف العمل وإصلاح النظام الصحي.

انتشار البطالة في صفوف المزارعين... بين الجفاف والإهمال الحكومي

تبدو الأزمة الزراعية في سورية نموذجاً متكاملاً لأزمة بيئية واقتصادية-اجتماعية وسياسية متشابكة، حيث لا يقتصر التأثير التصاعدي للجفاف على انهيار الإنتاج الزراعي «بنسبة 50% للمحاصيل الأساسية»، بل يشمل تفكك البنية الاقتصادية والاجتماعية في الريف، ما يعكس حالة طوارئ متعددة الأبعاد.

■ فرح شرف

بين الجفاف والانهيار الاقتصادي

يشكل الجفاف عاملاً رئيسيا يدفع بالقطاع الزراعي نحو الهاوية. فلم يعد الأمر مقتصراً على شح الأمطار، والتي انخفضت بنسبة 30%، بل تعداه إلى تغيرات مناخية طويلة الأمد أدت إلى تراجع حاد في الموارد المائية، يرافقه غياب شبه تام للدولة وإهمال ممنهج دام على مدار عقود.

فقد فقدت سورية بسبب الحرب والجفاف 30% من أراضيها المروية «1,4 مليون هكتار»، وفق تصريح للدكتور عبد الرحمن محمد، أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة حماة، لجريدة «الوطن». ما ترتب عليه خسائر فادحة في آلاف الهكتارات من الزراعة الصيفية التي تعتمد بشكل كبير على الريّ.

وامتدّ هذا التأثير ليشمل الثروة الحيوانية، التي شهدت تراجعاً كارثياً في الشمال الشرقي بنسبة 85%، وهي نسبة صادمة تعكس حجم الأزمة. وتفاقم هذا الوضع مع الارتفاع الجنوني في أسعار الأعلاف «ما بين 100–300%»، ما أدى إلى إفقار مربّي المواشي وانهيار قدرتهم على الاستمرار. وهو ما انعكس سلباً على السكان وقدرتهم على تأمين مصادر الغذاء.

دور الدولة المُغيّب

منذ سنوات والمزارع السوري يجد نفسه وحيداً في مواجهة صعاب لا تحصى، في ظل غياب وتغييب لأي دعم هيكلي للمزارعين. حيث تتصدر أزمة الريّ قائمة التحديات؛ فالبلاد تعاني من استنزاف متسارع للمياه الجوفية، وتراجع كبير في تدفق نهري دجلة والفرات.

فيما المزارع يقف عاجزاً عن تحمل نفقات السقاية الباهظة.

كما أن مخزون السدود انخفض بنسبة 70%، ما يشير إلى غياب أي خطط لإعادة التأهيل والصيانة، ويعيق أي جهود لتوفير المياه للزراعة، ويساهم في تفاقم أزمة الريّ، ويدخل القطاع في دوامة من الانهيار لا نهاية لها.

بالإضافة إلى تأثر الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي، وتوقف عجلة الإنتاج، مثل تصنيع الأغذية وتجارة المحاصيل، والذي تسبب في شلل القطاعات الاقتصادية المساندة؛ فتحولت الزراعة من ركيزة للاقتصاد إلى مصدر للأزمات بدلاً من كونها محركاً للنمو والازدهار.

تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تداعيات خطرة على الأمن الغذائي والاستقرار الاجَتماعي. فمع تراجع الإنتاج، وغياب أي خطط حكومية جادة للنهوض بالقطاع بشقيه النباتي والحيواني، بعيداً عن انتظار المساعدات ومشاريع القطاع الخاص، الذي لا يلقي بالاً للتنمية الزراعية، يعني أن سورية ستصبح أكثر اعتماداً على الواردات الغذائية، ما يضع ضغوطاً إضافية على اقتصاد متدهور.

مزيدٌ من النزوح والبطالة

إحدى التداعيات المباشرة لأزمة القطاع الزراعي، هو فقدان آلاف المزارعين لمصادر رزقهم من جرّاء الحرب والجفاف والإهمال، ما حولهم إلى فئة عاطلة عن العمل، ودفع بهم وبأسرهم إلى ما دون خط الفقر. ورافق هذا الانهيار هجرة واسعة من الريف بحثاً عن فرص عمل مفقودة.

ووجد المزارعون أنفسهم في مدن تعاني أصلاً من ضعف وانهيار في البنى التحتية والخدمات، يواجهون فيها تحديات جديدة تتمثل في شح المساكن، وارتفاع مهول في تكاليف المعيشة.

غياب السوق الموّحدة

تُعد أزمة الذرة في الرقة في الآونة الأخيرة من أبرز مظاهر غياب السوق الموحدة وانعدام الاستقرار السياسي. فقد تسبب إغلاق المعابر الشهر الماضي، بين مناطق قسد والحكومة السورية، إلى احتكار التجارة، حيث انخفض سعر الذرة بشكل حاد من 350 دولاراً إلى 240 دولاراً للطن الواحد، حسب ما صرّح به عدد من المزارعين لـ «سورية 24».

وقد اضطر هذا الانخفاض الكارثي المزارعين إلى بيع محصولهم بسعر أقل من تكلفة الإنتاج، وبدلاً من أن تكون الزراعة مصدراً للدخل، أصبحت سبباً مباشراً للإفقار وتراكم الديون.

يعكس هذا الأمر تحول السوق الوطنية إلى مجموعة من الأسواق المتنافسة والمغلقة؛ يخضع كل منها لقوانين وقواعد الجهة المسيطرة. فيما يدفع المزارعون والمستهلكون على حدٍّ سواء ثمن هذه التجزئة التي تشجع الاحتكار، وتتيح لفئة قليلة من المتنفذين الاستفادة من الوضع الراهن والسيطرة على سلاسل الإمداد وتحديد الأسعار.

سياسات فعالة وعاجلة

يحتاج المزارعون اليوم إلى اعتماد الدولة خططاً استراتيجية تعيد تأهيل الأراضي، وتوفر دعماً مالياً مباشراً لهم، وتسهيلات لتمويل مستلزمات الإنتاج، وتوفير بذور مقاومة للجفاف، والاستثمار في تقنيات حديثة لإدارة المياه، بالإضافة إلى إنشاء صندوق طوارئ لتعويض المزارعين المتأثرين بالكوارث الطبيعية كالحرائق وغيرها، ومكافحة الاحتكار بإنشاء هيئات لتسعير المنتجات بشكل عادل.

كما لا يمكن فصل حل الأزمة الزراعية عن تحقيق الاستقرار السياسي، والعمل على توحيد السوق الوطنية، عبر إعادة فتح المعابر المغلقة وربط المناطق المنتجة بمراكز الاستهلاك، وصولاً إلى السيادة الوطنية وإعادة بناء مؤسسات الدولة بوصفها مظلة لحماية الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي.

ملف الأطباء المتعاقدين مع وزارة الدفاع... عنوان جديد لهجرة الكفاءات.. فمن المسؤول؟!

في مشهد يعكس عمق الأزمة الإدارية التي تعانيها مؤسسات الدولة، يرزح أكثر من 700 طبيب وصيدلي مقيم- ممن كانوا متعاقدين مع وزارة الدفاع ويعملون لدى المشافي والمراكز التابعة لها- تحت وطأة الإهمال الرسمي، يأملون باتخاذ أي إجراء قانوني يحسم وضعهم المعلّق منذ 11 شهراً ويمنحهم اعترافاً رسمياً ينهي هذا التهميش الوظيفي دون أجر، علماً أنهم مكلفون بالعمل ضمن المشافي التابعة لوزارة الصحة منذ شهر أيار الفائت.

■ منية سليمان

فما القصة؟!

نظم هؤلاء الأطباء وقفة احتجاجية أمام مبنى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية بتاريخ 9 تشرين الثاني، بعد تجاهل الجهات المعنية لجميع المطالبات والكتب الرسمية المقدّمة للاعتراف بهم وتجديد العقود واستكمال مسارهم الأكاديمي وإتمام سنوات الاختصاص والتدريب، كذلك صرف رواتبهم المتوقفة منذ سقوط سلطة النظام السابق، علماً أنه قد تم فرزهم للعمل ضمن المشافي الحكومية، بقرار سابق من الدكتور ماهر الشرع، مع صرف رواتبهم إلى معالجة وضعهم، حسب شهادات البعض لكن الواقع قد تم عكس ذلك.

التفريط بالكفاءات وتعميق نزف الكادر الطبي

تعاني المنظومة الصحية أساساً من نقص حاد بالكوادر الطبية المؤهلة من مختلف الاختصاصات نتيجة الهجرة المستمرة بحثاً عن الأفضل أمام تدني الأجور وبيئة العمل غير المناسبة، ورغم ذلك يتم التعامل مع هؤلاء الأطباء من قبل المعنيين كفائض يمكن الاستغناء عنه، فالتفريط بهم يعني نزفاً مضاعفاً في قطاع منهك بأمس الحاجة إلى الكفاءات، ما يفاقم الأزمات ويزيد الخسارات التي لا تعوضها سياسة الإقصاء الرسمية، سواء على مستوى مستقبلهم العلمي والمهني أو فقدان الخبرات وتراجع جودة الخدمة الطبية المقدمة للمريض والرعاية الصحية المتخصصة والمتدهورة بالفعل.

بالمحصلة، مطالبهم حق أساسي يقابل بإهمال رسمي متعمّد يختصر مأساة الواقع لكل من يفكر بالبقاء في البلاد.

المطلوب؟

إن مسؤولية وزارة الصحة المستفيدة من خبراتهم دون سعي إلى ضمهم إلى كوادرها أو توقيع عقود جديدة معهم تضمن حقوقهم قانونياً ومالياً لا تقل أهمية عن مسؤولية وزارة الدفاع المتنصلة منها والتي لم تعترف بهم أو تمنحهم وثائقهم الرسمية وتراخيصهم، فالمطلوب ليس صرف رواتبهم فقط، والتي تعد حقاً لا مِنّة، بل تحمل المسؤولية وتكاتف الجهود الوزارية المعنية مع تحرك حكومي عاجل لاتخاذ قرار عادل ينصف أكثر من 700 طبيب وصيدلي، ويعيد لهم الاعتبار كما يضمن حقوقهم ومستقبلهم.

فالقضية ليست خللاً إدارياً فحسب، بل خسارة ثقة جيل كامل بمؤسسات الدولة!

مذكرة التفاهم... التي ضاعت في دهاليز الإعلام الرسمي!

يبدو أن هناك أخباراً في سورية تولد وفي فمها «ممحاة رسمية»، تَشطَب قبل أن تكتب، وتُنسى قبل أن تُنشر. وآخر هذه المعجزات الإعلامية هو خبر توقيع مذكرة التفاهم بين شركة دانة غاز الإماراتية والشركة السورية للبترول لإعادة تطوير أكبر حقول الغاز في سورية، بما فيها حقل أبو رباح.

نعم، اتفاق يشمل حقولا استراتيجية، ويمسّ ثروة وطنية، ويتعلق بمستقبل الطاقة في البلاد..

لكن ماذا عن الإعلام الرسمي؟

ولا كلمة. وكأن الاتفاق جرى على سطح كوكب آخر.

بينما نحن، المواطنون «السُذّج»، نظن أن أي خبر يتعلق بالغاز والنفط والإنتاج والطاقة– وهي ما تبقى من عصب اقتصاد البلاد– يجب أن نجده على الأقل في موقع وزارة النفط، أو الشركة السورية للبترول، أو وكالة سانا..

لكن للأسف، لا شيء. الفراغ أكثر ضجيجا من الإعلام نفسه.

المفارقة المضحكة المبكية

بينما تتجاهل المنصات الرسمية خبرا بهذه الحساسية، نجد الإعلام الأجنبي والعربي هو الذي يتكفل «بإبلاغ الشعب السوري» بما يحدث في بلده.

CNBC عربية؟ نشرت الخبر.

الخليج؟ نشرت الخبر.

مباشر؟ نشر الخبر.

Gulf News؟ نشر الخبر.

أما الإعلام المحلي..

فربما مشغول بخبر «افتتاح ورشة لزراعة أصص الريحان» أو «تنظيم ماراثون رياضي في حيّ ضيق».

القصة باختصار «لأن الإعلام الرسمي اختصرها تماما فاضطررنا نحن لتفصيلها»:

توقيع مذكرة تفاهم بين دانة غاز والشركة السورية للبترول لإعادة تطوير وتوسعة عدد من حقول الغاز.

حقل أبو رباح– أكبر الحقول المكتشفة في سورية– جزء أساسي من الاتفاق.

ستقوم الشركة الإماراتية بتقييم فني شامل للحقول تمهيدا لوضع خطة تطوير أساسية.

الهدف المعلن: زيادة الإنتاج، تعزيز أمن الطاقة، دعم المجتمعات المحلية.

الهدف غير المعلن: لا أحد يعرف، لأن الجهات الرسمية آثرت الصمت.. وربما الصمت هنا «لغة ثانية».

أسئلة مشروعة.. لكن بلا مجيب

لماذا يغيب بيان رسمي واحد يعلن للناس ما يجري؟

لماذا يتعلّم السوري عن ثرواته من صحف الخليج ولندن وسنغافورة؟

ألم يكن من المنطقي أن تنشر المذكرة في موقع وزارة النفط السورية قبل أي مصدر خارجي؟

هل تعتبر الثروة الوطنية خبرا غير مهم.. إلى هذا الحد؟

ربما لو تم توقيع اتفاق لإصلاح إشارة مرور، أو لصيانة دوار مهمل، أو لمهرجان خطابي، لرأينا الخبر على الصفحة الأولى.

أما الغاز؟

أما الطاقة؟

أما حقول أبو رباح؟

فيبدو أنها أمور «ثانوية» جدا في نظر المؤسسات الإعلامية الرسمية.

الدفن الإعلامي والاقتصادي

لا نطلب الكثير، فقط أن يعرف السوري ما يجري في بلده من بلده، لا من شاشات وجرائد الآخرين.

وإذا كانت مذكرة بهذه الأهمية تدفن إعلاميا، فكيف سنثق بأن ما هو أهم لن يدفن اقتصاديا أيضا؟

في مساكن برزة... حديقة النعمان تتحوّل إلى بؤرة خطر وإهمال رسمي فاضح

تُعدّ حديقة النعمان في منطقة مساكن برزة المتنفّس الوحيد لأهالي الحي، وخاصة للأطفال. لكنّ الإهمال المزمن والمتعمّد من محافظة دمشق وبلدية برزة حوّل هذا المتنفّس إلى كابوس يومي يعيش فيه السكان وسط الفوضى والروائح الكريهة وانعدام الأمان.

■ مراسل قاسيون

فالحديقة اليوم شبه مدمّرة... المقاعد مكسّرة بلا صيانة، وألعاب الأطفال تالفة وخطرة على الصغار، والمزروعات مهملة، والأشجار بلا تقليم، أما الإضاءة فغائبة تماما، مما يجعل دخول الحديقة بعد غروب الشمس مجازفة حقيقية. فقد تحوّلت في الظلام إلى وكر «للزعران»، الأمر الذي يهدّد سلامة الأهالي ويزيد من حالات تكسير نوافذ السيارات وسرقتها ليلاً، إضافة إلى التسلل إلى الأبنية المجاورة وبثّ الرعب بين السكان. يضاف إلى ذلك انتشار الكلاب الشاردة ليلاً بلا أي تدخل من الجهات المعنية، وكأن حياة الناس بلا قيمة.

ولم يقف الإهمال عند هذا الحد، فخلف الحديقة تحوّل المكان إلى مكبّ نفايات وردم بشكل علني، بينما أصبح مجرى النهر الجاف بجوار الأبنية بؤرة للحشرات والروائح النتنة نتيجة تراكم القمامة داخله. وزاد الطين بلّة انتشار المسالخ غير النظامية في المنطقة، حيث تُرمى مخلفات الذبح بشكل عشوائي خلف الحديقة، مسببة روائح لا تطاق، خاصة في فصل الصيف وفترات الأعياد، وسط غياب تام لأي رقابة أو محاسبة.

إنّ أهالي مساكن برزة يصرخون ويطالبون– بل يناشدون– محافظة دمشق وبلدية برزة لوضع حد لهذا الإهمال الفاضح، والبدء فوراً بمعالجة الواقع المأساوي عبر:

إعادة تأهيل الحديقة وصيانة إنارتها ومقاعدها وألعاب الأطفال.

فرض الأمن ليلاً ومنع التجمعات الخارجة عن القانون.

تنظيف مجرى النهر ومحيطه ووقف تحويله إلى مكب نفايات.

معالجة انتشار الكلاب الشاردة.

وقف الردم العشوائي وفرض الغرامات على المخالفين.

إغلاق المسالخ غير النظامية فوراً وإزالة مخلفاتها حفاظاً على الصحة العامة.

وختاما، يؤكد الأهالي أن صبرهم يكاد أن ينفد، وأن استمرار هذا الإهمال لم يعد مجرد تقصير... بل إهانة مباشرة لسكان المنطقة واعتداء على حقهم الطبيعي في بيئة نظيفة وآمنة.

قرار دولي جديد، وتحت الفصل السابع...

اتخذ مجلس الأمن الدولي يوم الخميس 6 تشرين الثاني 2025، قراراً تحت الفصل السابع بخصوص سورية، حمل الرقم 2799. وقد نال القرار 14 صوتاً مؤيداً مع امتناع الصين عن التصويت، وهو الأمر الذي يحمل دلالات مهمة، ينبغي محاولة فهمها.

■ مركز دراسات قاسيون

فيما يلي نحاول تقديم قراءة أولية لمعاني وأبعاد هذا القرار، وضمن المحاور التالية:

أولاً: نص القرار الرسمي كما نشر في المعرفات الرسمية للأمم المتحدة.

ثانياً: ما هي مواد الفصل السابع ضمن ميثاق الأمم المتحدة؟

ثالثاً: هل هو أول قرار يصدر تحت الفصل السابع بخصوص سورية؟

رابعاً: ما هي الظروف التي صدر فيها القرار؟

خامساً: هل ينبغي أن نكون مسرورين من القرار؟

* * *

أولاً: نص القرار الرسمي كما نشر في المعرفات الرسمية للأمم المتحدة

القرار 2799 «2025»

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 10036، المعقودة في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

إن مجلس الأمن الدولي،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالجمهورية العربية السورية وإلى تلك المتعلقة بنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» وتنظيم القاعدة، بما في ذلك القرارات 1267 «1999» و1989 «2011» و2178 «2014» و2253 «2015» و2368 «2017» و2396 «2017» و2462 «2019» و2664 «2022» و2734 «2024» و2761 «2024»، وكذلك إلى المبادئ والأهداف الرئيسية الواردة في قراره 2254 «2015»،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بالاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وكذلك الدعم المستمر لشعب الجمهورية العربية السورية،

وإذ يشير إلى عزمه على تعزيز إعادة الإعمار والاستقرار والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية على المدى الطويل، مع التشديد على أن هذه الجهود ينبغي أن تكون متسقة مع سلامة وفعالية نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» وتنظيم القاعدة،

وإذ يرحب بالتزام الجمهورية العربية السورية بضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وسريع ودون عوائق وبما يتفق مع القانون الدولي الإنساني؛ ومكافحة الإرهاب بما يشمل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من جماعات وأفراد ومؤسسات وكيانات؛

وإذ يشير كذلك إلى توقع أن تتخذ الجمهورية العربية السورية تدابير حازمة للتصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب؛ وحماية حقوق الإنسان لجميع السوريين وسلامتهم وأمنهم بغض النظر عن العرق أو الدين؛ ومكافحة المخدرات، والنهوض بالعدالة الانتقالية؛ وكفالة عدم الانتشار والقضاء على أي بقايا للأسلحة الكيميائية؛ وضمان الأمن والاستقرار الإقليميين؛ فضلاً عن إقامة عملية سياسية شاملة يقودها السوريون ويمتلكون زمامها،

وإذ يعرب عن التوقع بأن تفي الجمهورية العربية السورية بهذه الالتزامات وسائر الالتزامات المتعهد بها للشعب السوري بأسره،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة أن تقوم جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك سوريا، بمنع وقوع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها على وجه التحديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» والمقاتلون الإرهابيون الأجانب وغير ذلك من الجماعات الإرهابية، على نحو ما حدده مجلس الأمن، بمن فيهم الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المدرجة أسماؤهم في نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» وتنظيم القاعدة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

يقرر شطب اسمي أحمد الشرع، المدرج على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» وتنظيم القاعدة باسم أحمد حسين الشرع «317.QDi»، وأنس حسن خطاب «336.QDi» من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش وتنظيم القاعدة؛

يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

يرحب بالتزام الجمهورية العربية السورية بضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وسريع ودون عوائق وبما يتفق مع القانون الدولي الإنساني

ثانياً: ما هي مواد الفصل السابع ضمن ميثاق الأمم المتحدة؟

يتضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة 13 مادة، ويحمل عنوانا عاما هو «الفصل السابع: فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان».

والمواد التي يتضمنها هي كالتالي:

المادة 39

يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

المادة 40

منعا لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن، قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة 39، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضروريا أو مستحسنا من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه.

المادة 41

لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء «الأمم المتحدة» تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئيا أو

ما معنى ذلك؟ هل ينبغي أن يسرّنا القرار؟!

كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.

المادة 42

إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء «الأمم المتحدة».

المادة 43

يتعهد جميع أعضاء «الأمم المتحدة» في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور.

يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموما ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم.

تجرى المفاوضة في الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناءً على طلب مجلس الأمن، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء «الأمم المتحدة» أو بينه وبين مجموعات من أعضاء «الأمم المتحدة»، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية.

المادة 44

إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة، فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاءً بالالتزامات المنصوص عليها في المادة 43، ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة.

المادة 45

رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فورا لأعمال القمع الدولية المشتركة. ويحدد مجلس الأمن قوى هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة 43.

المادة 46

الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب.

المادة 47

تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع.

تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم، وعلى اللجنة أن تدعو أي عضو في «الأمم المتحدة» من الأعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للإشراف في عملها إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها.

لجنة أركان الحرب مسؤولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس. أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فستبحث فيما بعد.

للجنة أركان الحرب أن تنشئ لجانا فرعية إقليمية إذا خوّلها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن.

«وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة...» أي أن القرار الجديد لا يلوح أو يهدد بالفصل السابع بل يضعه موضع التنفيذ

المادة 48

الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء «الأمم المتحدة» أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس.

يقوم أعضاء «الأمم المتحدة» بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها.

المادة 49

يتضافر أعضاء «الأمم المتحدة» على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن.

المادة 50

إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى – سواء أكانت من أعضاء «الأمم المتحدة» أم لم تكن – تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل.

المادة 51

ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

ثالثاً: هل هو أول قرار يصدر تحت الفصل السابع بخصوص سورية؟

القرار 2799 لعام 2025، ليس أول قرار لمجلس الأمن بخصوص سورية يتضمن ذكرا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يفتح الباب أمام تدخل عسكري دولي في البلاد؛ فقد ورد ذكر هذا الفصل في كل من القرارات الثلاثة التالية: 2118 «2013»، 2209 «2015»، 2235 «2015».

القرارات المشار إليها، كلها كانت تتعلق بالأسلحة الكيميائية والمطالبة بتفكيكها وإنهائها. رغم ذلك، فإن الإشارة إلى الفصل السابع ضمنها، تختلف بشكل كبير عما جاء في القرار الأخير رقم 2799 «2025»؛ ففي القرارات الثلاثة هذه، لم يقرر مجلس الأمن العمل بموجب الفصل السابع، ولكن استخدم تنويعات من الصياغة التالية: «يقرر في حالة عدم الامتثال لهذا القرار ... أن يفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة». بما يعني أن هذه القرارات الثلاثة كانت تلوح باستخدام الفصل السابع في حالة عدم الامتثال، أي أنها لا تضع الفصل السابع موضع التنفيذ، وإنما تلوح بوضعه.

بالمقابل، فإن القرار 2799 «2025»، وكما يوضح نصه الذي وضعناه أعلاه، يحمل صياغة واضحة هي: «وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة...»؛ أي أن القرار الجديد لا يلوح أو يهدد بالفصل السابع، بل يضعه موضع التنفيذ.

بهذا المعنى، يمكن القول: إن القرار 2799 لعام 2025 هو أول قرار لمجلس الأمن الدولي بخصوص سورية تحت الفصل السابع.

رابعاً: ما هي الظروف التي صدر فيها القرار؟

صدر القرار بعد حوالي 11 شهراً من سقوط سلطة بشار الأسد واستلام سلطة جديدة للبلاد، بقيادة هيئة تحرير الشام التي يصنفها مجلس الأمن الدولي كمنظمة إرهابية، والتي أعلنت عن حل نفسها مطلع العام.

خلال هذه الأشهر الأحد عشر، تم ارتكاب مجازر بخلفيات طائفية في كل من الساحل

السوري في الغرب، ومحافظة السويداء في الجنوب، إضافة إلى عدد كبير من حالات الخطف والقتل، وقدر غير قليل من الفوضى الأمنية في مختلف مناطق البلاد.

بالتوازي، فإن العمليات ذات الطابع السياسي التي قامت بها السلطة الجديدة، من الحوار الوطني إلى الإعلان الدستوري إلى تشكيل مجلس الشعب، اشتركت في كونها شكلية إلى حد بعيد، وبعيدة عن المشاركة الحقيقية للسوريين، كقوى سياسية واجتماعية، وكمكونات بالمعنى القومي والديني والطائفي. وكان البارز في المسألة هو محاولات الاستئثار بالسلطة والثروة، مع بعض المحاولات التجميلية الخجولة.

ورغم أهمية الاتفاق الموقع بين السلطة الجديدة وقوات سوريا الديمقراطية المسيطرة على الشمال الشرقي السوري في 10 آذار من هذا العام، إلا أنه وبعد مضي 8 أشهر على التوقيع، فإن الاتفاق ما يزال إلى حد بعيد حبراً على ورق، والفضيلة الوحيدة للاتفاق حتى الآن هي التهدئة الناجمة عنه، وتقييده للتوترات ومنعها من انفجار يسفك مزيداً من الدماء السورية.

على الصعيد العسكري والأمني، وإلى جانب الاعتداءات والتوغلات «الإسرائيلية» التي وصلت إلى مسافات غير بعيدة عن العاصمة دمشق، والتدخلات السياسية عبر الدفع نحو تقسيم البلاد، ونحو اقتتال داخلي على أسس طائفية وقومية ودينية، فإن عمليات الاندماج وتشكيل جيش وطني موحد، لم تتقدم بشكل فعلي؛ فتشكيل جيش وطني موحد لا يمكن أن يتم عبر لصق مجموعة من الفصائل ببعضها البعض، ناهيك عن أن عملية اللصق هذه لم تجر حتى اللحظة بشكل فعلي وجوهري، وإن كانت قد جرت شكلياً؛ فما تزال السيطرة في مناطق سورية مختلفة هي سيطرة لفصائل بعينها، تدير مناطقها بقدر من الاستقلالية عن مركز موحد للبلاد، ويظهر الأمر فيما يسمى «حالات فردية» من جهة، ويظهر أكثر في طريقة إدارة الاقتصادات المحلية في مناطق السيطرة المختلفة.

على الصعيد الاقتصادي والمعاشي، تم فصل مئات الألوف من الموظفين، ولم يعد منهم إلى عمله إلا عدد قليل نسبياً، وتم رفع الدعم بشكل نهائي تقريباً عن الخبز والمواصلات ومؤخراً الكهرباء إضافة إلى الرفع الكبير لأسعار الاتصالات، وإلى فتح الحدود أمام بضائع أجنبية متعددة دون ضوابط، ما ضاعف المنافسة للمنتج المحلي، وأدى لإغلاق عدد كبير من الورشات والمعامل، وأسهم برفع نسبة البطالة المرتفعة أساساً... ما أدى بمجموعه إلى تفاقم الأوضاع المعيشية المأساوية لأكثر من 90% من السوريين.

كما أثبت الكلام الإعلامي عن الاستثمارات المليارية القادمة إلى سورية، وعن رفع العقوبات الأمريكية على سورية، أنه ما يزال كلاماً فحسب، ولم يتحول إلى شيء ملموس، وليس من المتوقع أن يتحول إلى واقع ملموس في أي وقت قريب، ما دامت الأوضاع الأمنية والسياسية غير مستقرة من جهة، وما دامت الولايات المتحدة تستخدم العقوبات كأداة ابتزاز ليس للسلطة فحسب، بل وللشعب السوري والدولة السورية ككل.

هذه الظروف الملموسة بمجملها، مع التأكيد على استمرار التهديد والتدخل الخارجي التخريبي وخاصة «الإسرائيلي»، تضع البلاد على حافة انفجار جديد، وتهدد بفوضى جديدة شاملة، ليس في سورية فحسب، ولكن في مجمل الإقليم.

ضمن هذا السياق، فإن اتخاذ قرار تحت الفصل السابع، يحمل إشارة واضحة إلى مدى خطورة الأوضاع الحالية في سورية، ويعيدنا إلى نقطة الانطلاق الوحيدة الصحيحة للخروج من المأزق الوجودي، أي إلى الحل السياسي الشامل على أساس جوهر القرار 2254؛ أي إلى المشاركة السياسية الحقيقية للشعب السوري بأكمله، بغض النظر عن الدين أو القومية أو الطائفة، في رسم مستقبل بلاده، وفي حل مشكلاته المتراكمة على مختلف الصعد.

الظروف الملموسة مع التأكيد على استمرار التهديد والتدخل الخارجي التخريبي وخاصة «الإسرائيلي» تضع البلاد على حافة انفجار جديد وتهدد بفوضى جديدة شاملة

خامساً: هل ينبغي أن نكون مسرورين من القرار؟

يحتفل بعض مؤيدي السلطة الجديدة بالقرار بوصفه اعترافاً دولياً بالسلطة الجديدة عبر رفع اسم شخصيتين أساسيتين ضمنها من قوائم الإرهاب الدولي، ويصور الموضوع نجاحاً للدبلوماسية السورية الجديدة.

ويحتفل آخرون بالقرار انطلاقاً من كونه تحت الفصل السابع، بما يعني أنه يرفع سيفاً فوق رأس السلطة الجديدة التي يرون أنفسهم معارضين لها.

الحقيقة أن كلا الموقفين قصير النظر وضيق الأفق بالمعنى السياسي، وأهم من ذلك أنهما موقفان غير مسؤولان بالمعنى الوطني السوري!

وضع البلاد تحت الفصل السابع يعني الأمور التالية:

أولاً: أن البلاد في وضع خطير جداً وقابل للانفجار بأشكال مختلفة، وأن دماء سورية جديدة يمكن أن تسفك، وأن خراباً إضافياً يمكن أن يحدث، ما لم نتصرف بأعلى درجات الجدية والمسؤولية الوطنية، وبأسرع وقت.

ثانياً: وضع البلاد تحت الفصل السابع، يعني أن الأزمة ما تزال قائمة، وأنها تعمقت وزادت خطورة؛ الأزمة السياسية والاقتصادية–الاجتماعية والوطنية.

ثالثاً: وضع البلاد تحت الفصل السابع، يعني رفع درجة التدويل إلى الحدود القصوى. وترجمة ذلك هي: تخفيض دور السوريين في رسم مستقبل بلادهم إلى الدرجة القصوى، والسوريون هنا هم السلطة والناس وجهاز الدولة ومعارضو السلطة ومؤيدوها والأقليات والأكثريات والموجودون داخل البلاد، في بيوتهم أو نازحين أو في الخيام، واللاجئون... أي بكلمة واحدة، هو تخفيض لدور السوريين، كل السوريين على الإطلاق، في تقرير مصيرهم ومصير بلادهم.

أخيراً، ورغم ما تحمله الأوضاع من مخاطر كبرى، إلا أنها تحمل أيضاً فرصاً كبرى تبدأ بالاعتراف بالواقع كما هو، أي بأنه واقع سيئ وقابل للتفجر والانحدار أكثر، والكف عن «رش السكر على الموت» من أي طرف كان، والتوقف عن التوهم بأن دولة من الدول ستعمل لصالح قسم ما من السوريين، أو لصالح السلطة أو لصالح من يعارضها... الدول ستعمل لمصالحها، والواضح ضمن الصراع الدولي القائم، أن الولايات المتحدة خاصة، ومعها «إسرائيل»، لا تريدان خيراً بسورية على الإطلاق، وتدفعان باتجاه تفجيرها من الداخل بكل وسيلة ممكنة.

المخرج الوحيد هو أن نتجه فوراً إلى الحل الحقيقي، أي إلى المشاركة الشاملة للسوريين عبر تطبيق جوهر القرار 2254، بتشكيل جسم حكم انتقالي وبمؤتمر وطني عام صاحب صلاحيات كاملة، يجتمع من خلاله السوريون ويقررون مصيرهم بأنفسهم، بما في ذلك شكل دولتهم ودستورها واقتصادها...

بكلام آخر، فإن القرار 2799 ليس هدية للسلطة ولا هدية لمن يعارضها، بل هو ناقوس خطر كبير ومدو علينا جميعاً أن نسمعه وأن نعمل على أساسه وبشكل فوري...

زراعة التبغ السوري... موسم جديد بلا ضمانات!

سنوات طويلة من التقلبات لم تغير واقع محصول التبغ المتخبط ومستقبله الذي بات مجهولاً اعتباراً من الموسم الفائت، فمع اقتراب موسم زراعته مطلع الشهر القادم، يقف مزارعوه عند مفترق طرق في ظل غياب الدعم وارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل غير مسبوق، ليجدوا أنفسهم أمام تساؤلات ملحّة وعطشى لإجابة تروي الحيرة والقلق حول الاستمرار بزراعته وقد أنهكهم جسدياً ونفسياً وأفقرهم اقتصادياً على أمل تعافٍ قريب، أو طيّ صفحته وفقدان مصدر الرزق أمام بدائل مجهولة وغير مجدية في حال توفرها.

■ رهف ونوس

فهل ستتوجه السياسات الرسمية لتقديم الدعم والضمانات وإنقاذه أم إلى المزيد من الارتجال والأزمات؟!

زراعة طويلة ومرهقة

زراعة التبغ ليست كباقي المحاصيل الموسمية، بل عملية متتابعة ومعقدة تبدأ من البذار وأجور الفلاحة إلى إعداد الشتلات ونقلها للغرس مرورا بالري والتسميد والتعشيب، وصولا إلى القطاف والتجفيف والفرز ثم التسويق. هذه الدورة تتطلب جهدا يوميا للأسرة من كبيرها إلى صغيرها مع تكلفة مرهقة وفترة طويلة تمتد نحو 8 أشهر، خاصة في المناطق الجبلية المرتفعة حيث الحيازات صغيرة والظروف المناخية القاسية، أي عمل بلا توقف، لكنه بلا ضمانات لعائد مجدٍ يوازي التعب أو حتى هامش ربح، حيث تتركزّ زراعته في ريفي طرطوس واللاذقية وبعض المناطق من حماة.

تعدد الأسباب ضاعف القلق!

زراعة التبغ مستمرة رغم انخفاض الإنتاج ولم تتوقف، لكن المساحات تتراجع سنويا مع ارتفاع التكاليف من المازوت إلى الأسمدة والمبيدات كما تأمين مياه الري مع الجفاف وقلة الأمطار وتساقط البرد أحيانا، وصولا إلى تذبذب السياسات الزراعية وآليات التسعير غير العادلة، رغم رفع سعر شراء المحصول أكثر من مرة لموسم 2024– 2025 كخطوة وصفت بالإيجابية والمشجعة حينها لكن هذا لا يحلّ معضلة الكلفة عندما تقفز أسعار مستلزمات الإنتاج بوتيرة أسرع، ليبيع المزارع بأسعار بخسة لا تضمن هامشا معقولا للربح.

تأخير غير مبرر

الأسوأ، أن المؤسسة العامة للتبغ لم تعتمد حتى الآن سياسة واضحة في التسعير، وأن مستحقات موسم 2024 لم تُصرف بعد كما أن محصول 2025 لا يزال بانتظار قرار استلامه دون أي إعلان أو توضيح رسمي، ما يشي بغياب أي خطة أو منهجية واضحة للحفاظ على زراعة التبغ، وتراكم هذه المسائل ينتج عنه انعدام الثقة التي تدفع المزارعين إلى تقليص المساحات أو هجرة الزراعة، ناهيك عن إغراق السوق المحلي حاليا «بالدخان المهرب والرخيص» المنافس للمنتج الوطني، ليحترق الأخير بسعر مبيع لا يوازي الجودة والجهد المبذول لإنتاجه.

وعليه، ما الذي سيشجع المزارع للاستمرار عندما يجد نفسه يزرع ليخسر لا ليكسب؟!

لا بدائل مجدية

غالبية الأراضي التي تتم زراعتها بالتبغ، هي أراض جبلية صغيرة المساحة من الصعب استثمارها بمحاصيل أخرى، كما أن الانتقال لمحاصيل جديدة يتطلب وقتا وتقنيات جديدة قد لا تكون متوفرة، ناهيك عن مشاكل في الطلب المحلي، ما يجعله الخيار الوحيد للمزارعين رغم أنه محفوف بالمخاطر والاستمرار به مجازفة أنهكت جيوبهم، لكنه «باب رزقهم الوحيد».

ما الذي يحتاجه المزارع الآن؟

التدخل العاجل في هذا الموسم، بالعمل على تثبيت الثقة المؤسسية من خلال آلية تسويق واضحة بالإعلان مبكرا عن مواعيد الاستلام ودرجات التصنيف، مع آلية تسعير مرنة تعكس التكاليف وتغطيها، حيث لا يتآكل السعر مع ارتفاع أسعار المازوت وأجور اليد العاملة والسماد، إضافة إلى تسريع صرف المستحقات بسقوف سحب معقولة وعبر قنوات دفع مضمونة.

فزراعة التبغ تستمر بسياسة دعم حقيقية لا وعود واهية، بدءا من الزراعة ومتطلباتها إلى مستلزمات الإنتاج، مع سعر يضمن ربحا معقولا للفلاح، وصولا إلى حماية السوق، حيث لا يلتهمه المهرّب أو تعرقله البيروقراطية، وضمان حكومي بأن يكون دخول القطاع الخاص شريكا لا بديلا ومحتكرا أو مهمشا للمزارع، حينها تستعيد هذه الورقة الخضراء قيمتها ويعيش الفلاح بكرامة ويجني ثمرة تعبه، فهذا حق وليس «مِنّة»، مما يضمن استدامة هذه الزراعة ومردودها الاقتصادي على مستوى البلاد.

رفع أسعار الكهرباء وتداعياتها... فاتورة جديدة يدفع ثمنها المواطن المفقر!

كان يترقب المواطن تحسناً للتغذية الكهربائية أملاً بتخفيف جزء من الأعباء التي لا تنتهي في حياته اليومية، ليجد نفسه أمام فصل جديد من المعاناة بإعلان وزارة الطاقة قرار رفع تعرفة الكهرباء «تاريخ31 /10/ 2025» باسم «العدالة» وتحت عناوين براقة عن «إعادة هيكلة عادلة... إلى حماية المنظومة الكهربائية»، فالعدالة بالمنطق الحكومي الغائب «أن يدفع المواطن ثمن قرارتها الارتجالية والمنفصلة عن الواقع».

■ رشا عيد

مُشرّعة بذلك الأبواب لإتمام سياسة التخلي الرسمي والممنهج بهذه التبريرات، متباهية باستخدامها المفقرين كأداة لإصلاح ما أفسدته سياساتها وتحويل الطاقة إلى عبء معيشي، مدّعية حماية الفئات الضعيفة ودعمها بإفقارها أكثر فأكثر!

دوامة توفير بدائل غير موفّرة!

القرار ضرب بتوازن حياة الأسر السورية كالزلزال، فهي بالكاد تتماسك منذ سنوات، وبدأت رحلة البحث عن بدائل للطاقة تعجز الغالبية الساحقة عن تحمل عبء كلفتها، فمثلاً: منظومة الطاقة الشمسية لا تبدو أرحم من الكهرباء، فكلفة تركيبها وسطياً 15 مليون ل.س للمنزل، من ألواح وبطاريات «ليثيوم»، التي ارتفعت أسعارها في الآونة الأخيرة مع زيادة الطلب عليها وتذبذب سعر صرف الدولار المعتمد عند البيع، كما أنها لا تعد آمنة بمفردها، أما اعتماد مادة المازوت والغاز للاستخدامات المنزلية والتدفئة لا يعد مجدياً خاصة في فصل الشتاء البارد، حيث يتضاعف حجم الاستهلاك، وأسعارها أيضاً مرتفعة ومرهونة بتقلبات سعر الدولار بعد اعتماد سياسة السوق الحر، ناهيك عن حيتان السوق واستغلالهم الفرصة مع كل أزمة لمضاعفة أرباحهم.

فمحاولة تخفيف العبء، أدخلت المواطن في دوامة جديدة من التكاليف.

تداعيات اقتصادية واجتماعية سلبية

رفع أسعار الكهرباء للقطاعات الأخرى كالمصانع والمنشآت التجارية والخدمية وغيرها سينعكس على أسعار السلع والمنتجات، أي إن المواطن يدفع أكثر على أسعار الغذاء والخدمات مع ارتفاع تكاليف التشغيل والإنتاج بالإضافة إلى هامش الربح المضاعف لينال التاجر أو الصناعي وحتى البائع «أوسكار» استغلال كل مناسبة لإرضاء جشعه، فيدفع المواطن الثمن مرة بفاتورة منزله ومرة للسوق وحيتانه، وبالمحصلة هو من سيدفع الفاتورة كاملة!

وقد تشهد بعض الفعاليات توقفاً أو إغلاقاً مما سينعكس سلباً على أصحابها وفقدان مئات العمال وظائفهم، كإغلاق معمل الحجار للنسيج، الذي لم يكن الأول ولن يكون الأخير، خاصة أن قرار رفع أسعار الكهرباء ترافق مع تحديد مواعيد فتح وإغلاق الفعاليات التجارية، مما زاد الطين بلة والنتيجة: ساعات تشغيل أقل، أي خسارة في إيرادات المنشأة وبالتالي تخفيض ساعات العمل وفقدان بعض العاملين مصدر رزقهم، والذي يترتب عليه انكماش في السوق المحلي لضعف الطلب، وتراجع القدرة الشرائية أكثر مع محدودية الدخل، ما يهدد الدورة الاقتصادية برمتها.

المواطن المفقر يدفع ثمن «الإصلاح»

بينما تتحدث الحكومة عن «العدالة والاستدامة المالية»، فالواقع يكشف أن الإصلاح جاء على حساب الفئات الأضعف، حيث المواطن، الذي بالكاد يـؤمّن قوت يومه، بات اليوم عاجزا عن دفع فاتورة الكهرباء أو شراء بدائلها.

ومع كل قرار جديد، تتعمق الفجوة بين الدولة والمجتمع، ويزداد شعور المواطنين بأنهم متروكون لمصيرهم أمام جشع السوق وغياب آليات الحماية الاجتماعية.

فليس الإصلاح الحقيقي، أن تجعل المواطن يدفع أكثر، بل أن تجعل النظام يعمل أفضل، فما يحتاجه المواطنون اليوم ليس كهرباء أغلى بل عدالة في تسعيرها وتوزيعها، أي الحصول على منفعة حقيقيّة وخدمة جيدة، لا أن تتحول إلى سلعة مُسعّرة للترفيه والترف!

رغيف الخبز يواجه عقبات جديدة... أعطالٌ متكررة وتحديات تقنيّة

رغم قرار المؤسسة العامة للمخابز بتعديل مواصفات الخبز التمويني «المدعوم»، عبر تخفيض عدد الأرغفة من 12 إلى 10، وتحديد قطر الرغيف بـ 33 سم، وبقائه بالوزن نفسه والبالغ 1,2 كغ، والسعر نفسه وهو 4000 ليرة، في خطوة تهدف، بحسب المؤسسة، إلى تحسين الجودة ورفع كفاءة خطوط الإنتاج. إلا أن المدير العام للمؤسسة، محمد طارق الصيادي، عاد ليوضّح حجم التحديات التقنية واللوجستية والتي تهدد– وفق ما صرّح به لجريدة «الحرية»– استمرارية الإنتاج.

■ سارة جمال

الحاجة اليومية

يبلغ الإنتاج اليومي للمخابز 4,39 ملايين ربطة، ما يتطلب 4500 طن من الطحين يوميا. ويتوزع هذا الاستهلاك على القطاع العام الذي يستهلك 2220 طنا، ينتج عنها 2,16 مليون ربطة خبز، والقطاع الخاص الذي يستهلك 2280 طنا، وينتج 2,22 مليون ربطة.

ورغم أن القطاعين متساويين تقريبا في الكفاءة «نحو973 ربطة/طن»، إلا أن هناك فارقا يوميا قدره 60 طنا من الطحين يذهب لصالح القطاع الخاص، في ظل نقص تعاني منه المخابز، بحسب الصيادي، في المناطق المكتظة، أو التي تُعتبر الأعلى استهلاكا مثل حلب.

خطوط إنتاج ومخابز متوقفة

وفق الصيادي، فإن 82 مخبزا من أصل 354 متوقف عن العمل، أي ما يمثل 23% من الطاقة الإنتاجية الكلية. ما يشكّل حرمانا لمناطق بأكملها من الحصول على الخبز بشكل منتظم، ويؤدي إلى زيادة الضغط على المخابز العاملة. وينتج عنها مشاهد التكدس والازدحام أمام الأفران، والتي أصبحت جزءا من معاناة المواطنين اليومية.

يتفاقم هذا الوضع عند النظر إلى التوزيع الجغرافي للمخابز المتوقفة. ففي حين يكون التأثير متباينا في المدن الكبرى مثل دمشق، نظرا لتوفر بعض البدائل، إلا أن الوضع يصبح أشد قسوة في المناطق الريفية والنائية. وبالتالي فإن التوقف المستمر للمخابز يعني حرمان شريحة واسعة من السكان من الخبز بشكل شبه كامل.

ومع توقف 58 خط إنتاج من أصل 399، واستنادا إلى افتراض أن كل خط ينتج ما معدله 10,000 ربطة خبز يوميا، فإن هذا يعني فقدان 580,000 ربطة يوميا من السوق. وهذا النقص الهائل يترجم مباشرة إلى حرمان ما يقرب من 290,000 عائلة من الخبز، بافتراض أن العائلة تحتاج وسطيا إلى ربطتي خبز يوميا.

تشير هذه الأرقام إلى الصعوبات التي تواجه عددا كبيرا من المواطنين في تأمين لقمة عيشهم الأساسية، وتثير مخاوف جدية حول الأمن الغذائي للسوريين.

تداعيات استمرار الوضع الحالي

أولى التداعيات وأكثرها إلحاحا هي التهديد المباشر للقمة العيش. فانخفاض الإنتاج، سواء كان بسبب نقص المواد، أو الأعطال المتكررة، أو حتى الاضطرابات اللوجستية، يعني أن الحرمان سيطال فئات أوسع من السوريين.

فيما تؤثر الصعوبات التي ذكرها الصيادي– ومن ضمنها تهالك خطوط الإنتاج والآلات، وصعوبة تأمين قطع الغيار، وارتفاع تكاليف الصيانة، بالإضافة إلى إرهاق العاملين وصعوبة الحفاظ على الكوادر المدربة، وضعف الخبرة– على جودة الخبز.

الحلول الهيكلية أولى من التمويل المؤقت

أشار الصيادي أيضا إلى وجود خطة استثمارية في عام 2026 لصيانة وترميم المخابز المتوقفة، بالتعاون مع منظمات إنسانية. وهو ما يبدو بعيدا كل البعد عن الواقع، في ظل أزمة آنيّة تتطلب تدخلا عاجلا وفوريا. فكل تأخر في اتخاذ الإجراءات اللازمة يؤدي إلى تفاقم الأوضاع المعيشية وتزايد حدة المعاناة.

فالتخطيط بعيد المدى، وإن كان يحمل نوايا حسنة، إلا أنه يغفل أن الأزمة تتطلب استجابة فورية، وأن الاعتماد على المنظمات والدعم الخارجي لا يحل المشكلة؛ فالمنظمات الإنسانية تعمل غالبا ضمن إطار زمني وميزانية محددة، ما يجعل المخابز عرضة للتقلبات في حجم الدعم أو تغير الأولويات، كما أنها لا تشكل بديلا عن الدور الأساسي للدولة في توفير الغذاء.

الخبز كأولوية

لا يُعَد إنتاج الخبز مجرد نشاط اقتصادي عادي، بل هو مسألة أمن قومي تتعلق باستقرار المجتمع والأمن الغذائي، وتقصير الدولة أو اعتمادها في استمرارية تأمينه على «تمويل إنساني عبر المنظمات» يمثل تفريطا بواجبها الأساسي.

فإعادة خطوط الإنتاج إلى العمل لا يمكنه الانتظار حتى عام 2026، بل يجب أن يبدأ فورا؛ فالوضع الحالي أشبه بمغامرة بلقمة المواطن، ويتطلب تحركا عاجلا وشاملا من الدولة، باعتبار أن رغيف الخبز عنوان للأمن الغذائي وأولوية وطنية.

سيريتل تُلغي باقاتها القديمة... وترفع الأسعار بشكل صادم.. احتكار مغطّى رسمياً وعبء إضافي على المواطنين!

في خطوة لم تترك مجالاً للشك في نوايا شركات الاتصالات السورية، أقدمت شركة سيريتل على إلغاء باقاتها القديمة بالكامل واستبدالها بباقات جديدة مرتفعة الثمن إلى حدّ فاضح، بذريعة «إعادة الهيكلة» و«تحسين الجودة» و«تطوير الخدمات» - وهو الخطاب نفسه الذي يتكرر منذ سنوات مع استمرار سوء الخدمة وانعدام أي تحسن ملموس على أرض الواقع.

الأسعار الجديدة ليست «تعديلاً»، بل قفزة هائلة أثقلت كاهل المستخدمين، في بلد يعيش انهياراً اقتصادياً خانقاً، ودخلاً شبه معدوم، وخدمات أساسية متهالكة. ومع كل ذلك، تأتي هذه الشركات– بلا منافسة حقيقية وبلا مساءلة– لتمتص ما تبقى من قدرة الناس على التواصل والعمل والتعلم.

وزارة الاتصالات... «توضيح» لا يوضّح شيئاً!

لم تكتف الوزارة بالصمت، بل أصدرت ما سمّته توضيحاً يتضمن «شروطاً» و«مطالبات» لسيريتل وMTN، لكن هذا التوضيح لم يكن أكثر من ذرّ الرماد في العيون.

فبدل أن تُلزم الشركات بإعادة الأسعار إلى مستويات يمكن للمواطن تحملها، اكتفت بطلب بيانات، وخرائط تغطية، و«تحسين خلال 60 يوماً»، وكأن الناس لم يسمعوا هذا الوعد عشرات المرات من قبل!

الوزارة بدلاً من حماية المواطنين، قدمت تغطية رسمية للرفع وشرعنة لسياسات الاحتكار، دون أي التزام فعلي بتحسين الخدمة أو ضمان حقوق المشتركين.

انعكاسات كارثية على ملايين السوريين

هذه الزيادات ليست مجرد أرقام على ورق. إنها ضربة مباشرة لكل من يعتمد على الإنترنت للعمل، التعليم، المعاملات الإلكترونية، التواصل، أو حتى مجرد البقاء على اتصال بالعالم:

العاملون عبر الإنترنت فقدوا قدرتهم على الاستمرار في عملهم.

الطلاب باتوا أمام عبء إضافي يمنعهم من متابعة دراستهم.

أصحاب المهن الصغيرة فقدوا أدوات تواصلهم مع زبائنهم.

العائلات بالكاد تستطيع الاشتراك بباقة بسيطة، ومع ذلك تعاني من انقطاع وتباطؤ وخدمة رديئة.

ومع كل ذلك، لا أحد يحاسب!

احتكار مطلق... وأرباح بالمليارات من جيوب الناس

شركتا الاتصالات الخليوية في سورية تعملان في سوق بلا منافسة، بلا شفافية، بلا التزام اجتماعي، وبلا رقيب فعلي.

تجني أرباحاً ضخمة وسهلة من خدمات متدنية الجودة، بينما المواطن– الذي لا حول له ولا قوة– يجد نفسه مجبراً على الدفع مهما ارتفع السعر، لأنه لا يملك أي بديل آخر.

هذه السياسات ليست «تطويراً»، وليست «تحسين خدمة»، بل هي استنزاف رسمي مُغطّى لأموال الناس، واستباحة لاحتياجاتهم الأساسية في بلد يعاني أصلاً من كل أنواع الأزمات.

ما يحصل ليس إصلاحاً... بل استغلالاً

سيريتل ألغت باقاتها القديمة لتفرض باقات جديدة بأسعار تضاعفت بشكل غير مبرر، الخدمة ما زالت سيئة، الوزارة تصدر «توضيحاً» لا يغيّر شيئاً، والنتيجة...

مواطن مضطر لأن يدفع، وشركات تحتكر وتربح، ودولة تغض الطرف وتمنح الغطاء.

إن ما يحصل اليوم هو إمعان في الاحتكار، وتحويل حاجة الناس إلى مصدر جباية مستمرة، وسط صمت رسمي وتجاهل تام لمعاناة السوريين الذين يعيشون في واحدة من أصعب المراحل الاقتصادية في تاريخ البلاد.

الملابس الشتوية... استمرار الأزمة رغم انخفاض الأسعار «الشكلي»

تشهد أسواق الألبسة تراجعاً حاداً، وجموداً شبه تام في حركة البيع، رغم انخفاض الأسعار مقارنة بالعام الماضي. إلا أن الأسعار لا تزال في مستويات تتعدى بمراحل القدرة الشرائية لدى الغالبية العظمى من السوريين، ما جعل تأمين الكسوة الموسمية أمراً صعباً.

■ سلمى صلاح

ورغم وصول التنزيلات إلى 50 وحتى 70% في بعض محال الألبسة «بحسب ما يتم الإعلان عنه»، إلا أن هذا الانخفاض لا يعدو كونه مجرد سراب لا يعكس الواقع المعيشي المرير، بل يكشف عن تناقض بين الأرقام والقدرة الشرائية المستمرة في التآكل.

انخفاض ولكن...

تبدو أسعار الملابس للوهلة الأولى منخفضة بنسَب تتراوح ما بين 20 و30% عن العام الماضي. إلا أن التغير الذي طرأ على سعر الصرف هو ما يعطي انطباعاً زائفاً بوجود تحسن في الأسعار. ويمكن القول إن الأسعار بالليرة تراجعت من مستويات فلكية إلى مستويات مرتفعة جداً لا أكثر.

فعلى سبيل المثال، كان سعر الكنزة الشتوية العام الماضي 350,000 ليرة، عندما كان سعر الصرف 15,000؛ أي ما قيمته حوالي 23 دولاراً. أما هذا العام، فانخفض سعرها إلى 250,000 «حوالي 22 دولار»، حيث يتراوح سعر الصرف ما بين 11,400 و11,700 ليرة. والأمر نفسه ينطبق على بنطال الجينز الذي تراوح سعره العام الماضي ما بين 200 و300 ألف ليرة، واليوم يُباع ما بين 150 إلى 200 ألف ليرة.

هذا يعني أن متوسط الانخفاض الحقيقي يتراوح ما بين 4 إلى 10% فقط، وهو لا يعكس أي تحسن في القدرة الشرائية، بل يؤكد أن الأسعار بقيت مستقرة بقيمتها الدولارية.

تراجع الصناعة وعجز المواطن

يعود بقاء الأسعار عند مستوياتها الدولارية المرتفعة إلى ارتباط تكاليف الإنتاج والاستيراد بالدولار بشكل مباشر؛ فمعظم المواد الأولية، سواء كانت أقمشة أو خيوطاً أو غيرها من مستلزمات الإنتاج، يتم استيرادها من الخارج، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والتشغيل، في ظل غياب تام لأي دعم حكومي لصناعة الألبسة، وحتى صناعة المواد الأولية.

إضافة إلى ذلك، فتحت أبواب السوق السورية على مصراعيها، بلا ضوابط أو رقابة، أمام الألبسة المستوردة والبالة، بالأخص التركية؛ حيث يتراوح سعر القطع على البسطات وفي محال البالة ما بين 40 إلى 200 ألف ليرة.

أما أجور المواطنين– وإن ارتفعت 200%– إلا أنها غير قادرة على مواكبة الأسعار. فقد بلغ سعر الجاكيت الشتوي نحو 850 ألف ليرة، ما يعادل 85% من الراتب الشهري للموظف.

بينما تحتاج الأسرة لتجهيز طفل واحد بكنزة «100,000» وبنطال «90,000» وجاكيت «200,000»، وهي قطع أساسية في الشتاء، بمجموع 390 ألف ليرة بالحد الأدنى، ما يستنزف 52% من الأجر الشهري، على حساب أن الحد الأدنى للأجور هو 750 ألف ليرة. هذا يعني أن الأسر ذات الدخل المحدود تواجه خياراً صعباً بين توفير الدفء لأطفالها وتلبية احتياجاتهم الأساسية الأخرى.

تكيّف الأسر

في ظل الأوضاع الاقتصادية القاسية كقسوة الشتاء في حياة السوريين، تضطر العائلات والأفراد إلى تغيير أولوياتهم بشكل جذري. حيث إن نفقات الغذاء والدواء والإيجار تفوق أهمية الملابس الشتوية، رغم ضرورتها للحفاظ على الصحة والكرامة.

كما تُعطى الأولوية لتلبية احتياجات الأطفال، بينما يتنازل الوالدان عن حقهما في اقتناء ملابس دافئة، مكتفيين بما هو متاح من ملابس قديمة أو بالية. يعكس هذا السلوك شعوراً بالعجز والقهر، ويزيد من الأعباء النفسية.

الأزمة أكبر من مجرّد كنزة صوف!

إن انعدام القدرة على شراء الملابس، يعد جزءاً من أزمة معيشية شاملة، فالراتب لا يساوي سوى بضع قطع من الملابس، مما يعني أن قيمته الحقيقية في تدهور مستمر، بالإضافة إلى تزامن موسم الملابس الشتوية مع مستلزمات التدفئة، ومصاريف المدارس التي شهدت ارتفاعاً كبيراً.

فالسياسات الاقتصادية حتى الآن عاجزة عن إعادة بناء القدرة الشرائية للمواطن، بل تساهم في العمق في تدهورها أكثر. وبالتالي فإن أي «انخفاض» يبقى غير محسوس لدى المواطنين، الذين ما زالوا يعانون من فجوة هائلة بين ما يكسبونه وما ينفقونه على أبسط ضرورات الحياة، ويدفع بهم نحو مزيد من الفقر.

الزراعة في دير الزور... من التهميش المتعمد والتراجع إلى القتل العمد

شهد القطاع الزراعي بشقّيه النباتي والحيواني تهميشاً متعمداً وتراجعاً مستمراً نتيجة السياسات الليبرالية التي اتبعتها السلطة السابقة، كرفع أسعار المحروقات ومستلزمات الإنتاج، ما أدى إلى زيادة التكاليف وعزوف الفلاحين عن الزراعة. وقد انعكست هذه السياسات على الفلاحين المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني الذي تشكل الزراعة جزءاً أساسياً منه، والأهم على الأمن الغذائي، وخاصة في إنتاج القمح وتربية الثروة الحيوانية. وكانت هذه السياسات واحدة من الأسباب المباشرة لانفجار الأزمة بدءاً من الأرياف، ثم تفاقمت مع اندلاع الأحداث عام 2011 واستمرارها حتى اليوم، فيما واصلت السلطة الحالية النهج ذاته وزادت من حدته، إضافة إلى تأثيرات الظروف البيئية والجفاف المستمر.

■ مراسل قاسيون

واقع الزراعة في دير الزور

تعتمد الزراعة في دير الزور على الري من نهر الفرات بسبب موقعها في منطقة منخفضة الهطل المطري، ما يجعل تكاليف الإنتاج فيها أعلى من بقية المحافظات. وقد أسهمت السياسات السابقة برفع الدعم وزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج في تهميش الزراعة، مما أدى إلى خروج مساحات واسعة من الخدمة ووصول بعضها إلى حالة «الموت السريري». أمّا في ظل السلطة الحالية فقد أصبح الواقع أكثر قسوة، ليس باستمرار السياسات القديمة فقط، بل بالتخلي الكامل عن دور الدولة، وهو ما يشبه «القتل العمد» للقطاع الزراعي، والأسباب كثيرة والأمثلة عديدة.

الوقائع تتكلم

1 – الأسباب

أبرز الأسباب هو التخلي التام عن دور الدولة ممثلة بالمحافظة ومديرية الزراعة، وغياب الدعم والخطط الزراعية الموسمية أو السنوية، إضافة إلى انعدام الإحصاءات، وترك أسعار مستلزمات الإنتاج من بذار وسماد وأدوية ولقاحات وأعلاف للسوق المتروكة للتجار دون رقابة. يضاف إلى ذلك عدم مطابقة كثير من المستلزمات للمواصفات، وظلم تسعير المحاصيل، وترك الفلاح لمواجهة الظروف البيئية وحده.

كما أدى تخريب محطات الضخ وقنوات الري وخنادق التصريف إلى خروج مساحات كبيرة من الخدمة. فقد تحولت خنادق التصريف إلى «خنادق عمياء» نتيجة تراكم الأتربة ونمو الحلفا والزل والأعشاب، وأصبحت بؤراً للحشرات والزواحف، في ظل غياب الصيانة والاستبدال. وتسببت سرقة مضخات آبار التصريف بارتفاع منسوب المياه، «فبجّت» الأرض وتملّحت، وتوقفت محطات الضخ المتبقية لعدم توفر الكهرباء أو المحروقات. أما من حاول الاعتماد على نفسه فقد تكبّد خسائر كبيرة بعد انخفاض الإنتاج إلى أقل من ربع المتوسط.

2 – الممارسات

على الرغم من كثرة شكاوى الفلاحين ومطالبهم بتوفير مستلزمات الإنتاج، إلا أن الردود كانت في أغلبها مجرد لا مبالاة واستفزاز. فقد سلم كثيرون محصول القطن قبل سقوط السلطة السابقة دون أن يقبض معظمهم قيمته، بينما قبض بعضهم جزءاً فقط لا يتجاوز ما حصل عليه 40%. ومع مجيء السلطة الحالية، رفضت الجهات المختصة استلام المحصول بالكامل، وكانت الردود أكثر فجاجة: «سوقوه أنتم أينما تريدون» أو «من يريد أن يزرع فليزرع على مسؤوليته».

كما تم توقيف الري في منطقة الصُوَر في الشهر السابع بحجة الصيانة، رغم أن الصيانة تُجرى عادة في الشهر العاشر بعد انتهاء موسم القطن، ما أدى إلى موت المحصول وتكبّد الفلاحين خسائر فادحة.

3 – تكاليف الإنتاج

غياب مستلزمات الإنتاج من قبل الدولة أجبر الفلاحين على التعامل مع السوق السوداء سابقاً، والسوق «العلنية» حالياً، وكلاهما خارج الرقابة. وفيما يلي بعض الأمثلة على التكاليف:

دواء المكافحة «دريفلان»: 35 ألف ليرة، يكفي لـ3 دونمات.

حراثة الدونم: بين 150 و250 ألف ليرة بحسب المنطقة.

تكاليف القطن

أجرة العاملة لتعشيب الأرض: 125 ألف ليرة يومياً، والدونم يحتاج أربع عاملات لمرتين في الموسم «نحو مليون ليرة».

أجرة العامل/العاملة في القطاف: 50 ألف ليرة، وأربع عاملات لمرتين «400 ألف ليرة».

سعر كيس القطن «الشل»: 8500 ليرة.

انخفض الإنتاج بشدة: أحد الفلاحين زرع 12 دونماً فكانت المحصلة 650 كغ فقط «54 كغ للدونم».

تكاليف القمح

سعر طن بذار القمح الطري: 4,700,000 ليرة.

القمح القاسي: 5,000,000 ليرة.

كلفة السقاية للدونم: 500 ألف ليرة.

إنتاج الدونم الموسم الماضي: كيسان فقط «نحو 230 كغ».

الانعكاسات السلبية الخطِرة

إن هذا الواقع المرير للزراعة وللفلاحين سيؤدي إلى تفاقم الأزمة السورية في ظل ضعف الأمن والاستقرار، وستكون الانعكاسات الاقتصادية خطرة، خصوصاً على الأمن الغذائي ومحصول القمح. كما ستزداد الأزمة الاجتماعية تعقيداً مع اتساع رقعة الفقر والبطالة وما يرافقهما من هجرة وانتشار للجريمة. وتتحمل السلطة الحالية المسؤولية المباشرة عن هذا الوضع، إذ لم تختلف سياساتها الزراعية عن السلطة السابقة بل فاقمتها، ويُعد ذلك شكلاً من أشكال «القتل المتعمد للزراعة»، خاصة مع غياب أي توجه جاد نحو حل سياسي شامل للأزمة السورية.

التجربة السورية مع صندوق

يوم الجمعة، 14 تشرين الثاني 2025، أعلنت الناطقة باسم صندوق النقد الدولي، جولي كوزاك، إن الصندوق أرسل بعثة إلى سورية لمناقشة أولويات الإصلاح واحتياجات المساعدة الفنية، وأن المحادثات تركزت على التحديات والفرص الاقتصادية في سورية وسبل دعم الصندوق لجهود إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني. جاء ذلك بعد تصريحات لوزير المالية السوري، محمد يسر برنية، يوم الثلاثاء 4 تشرين الثاني، على هامش لقاء مع جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية SBC، قال فيها إن البنك الدولي سيفتتح مكتباً له في دمشق، كما سيكون هناك ممثل مقيم لصندوق النقد الدولي فيها.

■ أحمد الرز

بينما يحاول السوريون الخروج من أكثر من 14 عاما من الحرب المدمرة، نشهد اليوم ترويجا حثيثا لاعتقاد زائف مفاده أن إعادة إعمار البلاد تعتمد على التعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين. ويحاجج مؤيدو هذا الطرح بإمكانية أن تضخ هذه المؤسسات رؤوس الأموال وتدفع بالاقتصاد وتعيد بناء البنى التحتية المدمرة. لكن التاريخ يكشف حقيقة مختلفة تماما: من أقصى العالم إلى أقصاه، أدت تدخلات صندوق النقد والبنك الدوليين في عمليات إعادة الإعمار بعد الحروب والأزمات إلى تفاقم التراجع الاقتصادي، وأعطت الأولوية للمصالح الأجنبية على حساب الاحتياجات المحلية.

وبعيداً عن التجارب العالمية الكثيرة التي أدت فيها تدخلات صندوق النقد إلى نتائج كارثية، ربما من المفيد أن يتذكر السوريون كيف أن السلطة السابقة في سورية كانت قد طبقت العديد من وصفات الصندوق، ورأينا ما آلت إليه نتائج هذا التطبيق، ولا سيما على صعيد المسار الذي اتبعته تلك السلطة في قضايا عجز الموازنة والدعم. حيث تتلخص وصفات الصندوق في أن التدخل الحكومي المكثف في الاقتصاد يُثقل كاهل الموازنة، ويؤدي إلى تفاقم التضخم والبطالة ويعزز عجز الميزان التجاري، مما يضعف النمو الاقتصادي والإنتاجية. ومن هذا المنطلق، تقترح سياسات الصندوق أن الحل الأمثل يكمن في تقليص النفقات الحكومية، لا سيما فيما يتعلق بالإنفاق على الخدمات والدعم، مع تعزيز دور القطاع الخاص وتحجيم دور الدولة إلى أقصى حد، وهو ما طبقته السلطة السابقة بأشكال متعددة.

التخلي عن الوحدات الإنتاجية وتصفية القطاع العام

يحث الصندوق الدول المتعثرة اقتصاديا على التخلص من أعباء القطاع العام، لا سيما الشركات الإنتاجية التي لا تحقق أرباحا كافية لتغطية تكاليفها، حيث يشمل هذا التخلص تصفية هذه الشركات أو بيعها للقطاع الخاص. ومن منظور الصندوق، فإن القطاع العام «الخاسر» يشكل عبئا على موارد الدولة ويؤدي إلى هدر الأموال العامة.

في سورية، تم تكييف هذه التوصيات عبر عمليات دمج وتصفية شملت حتى القطاعات الرابحة، مثل الصناعات التحويلية، وهو ما عكس رؤية تعمدت إضعاف الدور الاجتماعي للدولة، بهدف تحويل مجمل النشاط الاقتصادي تدريجيا إلى أيدي القلة الناهبة للاقتصاد الوطني، وبالتالي تحميل المواطنين عبء التكاليف الحقيقية للخدمات والسلع الأساسية.

التوجهات التي يتم تصويرها اليوم بوصفها «جديدة» ما هي إلا محاولات لإبقاء الاقتصاد السوري حبيساً للسياسات التي بدأها الأسد

تقليص الدعم «بالتدريج»

يشدّد صندوق النقد الدولي على ضرورة تقليص الإنفاق على السلع المدعومة تدريجيا وصولا إلى إلغائه بالكامل، مع رفع أسعار السلع التموينية والخدمات الضرورية لتغطي «تكاليفها الفعلية».

ورغم أن الصندوق يوصي بتطبيق هذه السياسة تدريجيا لتفادي ردود الفعل السلبية من السكان، فإن السلطة السابقة لم تطبق هذه التوصية فحسب، بل قامت بخفض الدعم الحكومي بشكل متسارع، ما انعكس في ارتفاع هائل في تكاليف المعيشة. فبين عامي 2014 و2024، زادت تكاليف المعيشة بنحو 135 ضعفا، فيما لم تزد الأجور إلا بنسبة 20 ضعفا، مما أدى إلى تدهور حاد في القدرة الشرائية، وأجبرت شرائح واسعة من المجتمع على تحمل الأعباء المالية المترتبة على ذلك.

زيادة أسعار الطاقة والخدمات العامة

تُعتبر زيادة أسعار الطاقة من أهم توصيات الصندوق التي تهدف إلى «تحقيق توازن» في الموازنة العامة عبر تقليص الدعم الحكومي الموجه للطاقة. وقد طبقت السلطة السابقة هذه السياسة على مراحل عدة، حيث رفعت الدعم عن البنزين، في حين ارتفعت أسعار المازوت المدعوم من 180 ليرة في عام 2020 إلى نحو 5000 ليرة في عام 2024، أي بزيادة تزيد على 2677%. وخلال الفترة ذاتها، شهد المازوت الصناعي والتجاري قفزة من 650 ليرة إلى 11500 ليرة، بزيادة تصل إلى 1669%، بينما ارتفع سعر البنزين أوكتان 95 من 575 ليرة إلى 13500 ليرة، أي بنسبة 2247%.

لم تؤثر هذه الزيادات على القدرة الشرائية فحسب، بل أسفرت أيضا عن ارتفاع كبير في تكاليف النقل والمواصلات والخدمات العامة، حيث تكبد المواطنون تكلفة هذه الخدمات مع تدني قدرتهم على التكيف مع هذه الزيادات.

تخفيض النفقات الاستثمارية العامة

يوصي صندوق النقد الدولي بأن يتم الحد من الإنفاق الاستثماري الحكومي، معتبرا أن الحكومة يجب أن تركز على الإنفاق الجاري بشكل أكبر.

تشير بيانات الموازنات السورية إلى التزام السلطة السابقة بشكل صارم بهذا المبدأ، حيث كانت النفقات الاستثمارية تنخفض باستمرار حتى وصلت إلى حدود 18% فقط من إجمالي الموازنة في 2023 مقارنة بنسبة 46% في 2011، وحتى في ارتفاعها إلى 30% في موازنة العام 2025 التي تم الإعلان عنها قبيل هروب رأس السلطة ببضعة شهور، كانت متزامنة مع ارتفاع سعر صرف الدولار المعتمد في الموازنة بنسبة 17%، ما يجعل الزيادة الحقيقية في الموازنة أقل مما هو مُعلن، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات التضخم المرتفعة التي بلغت 122% في منتصف عام 2024.

ويعني هذا التراجع في الاستثمار العام، أن الدولة قد تراجعت في دعم البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة والمشاريع التنموية، مما أضعف الأسس الاقتصادية للبلاد، وزاد من الضغوط على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود. هذا ولم نتحدث بعد عن العائدية المنخفضة لليرة السورية في الاستثمارات، والتي وصلت في عام 2015 على سبيل المثال إلى نسبة تقارب نسبة 11,6%، وهي بالتأكيد اليوم أقل من ذلك.

النقد... «ما حلنا ننسى!»

الإعفاءات الضريبية للشركات الخاصة

يشدد الصندوق في وصفاته على ضرورة تشجيع الاستثمار الخاص عبر تقليل الضرائب على أرباح الشركات، ومنح إعفاءات ضريبية تسهم في زيادة نشاط القطاع الخاص.

ورغم أن الصندوق يوصي بأن تكون نسبة العائدات الضريبية من الناتج المحلي لا تقل عن 15%، فإن نسبة العائدات الضريبية في زمن السلطة السابقة لم تتجاوز 8,3%، مع انتشار واسع للتهرب الضريبي بين كبار أصحاب رؤوس الأموال. فمثلاً، قدرت خسائر التهرب الضريبي بما لا يقل عن 2,5 تريليون ليرة في عام 2022.

هذا يعني أن السلطة السابقة لم تكتف بتطبيق توصيات الصندوق، بل تجاوزت حدودها مما أدى إلى تقليص مواردها الضريبية بشكل حاد، لتزداد بذلك الأعباء المالية على الفئات الفقيرة.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتطبيق وصفات الصندوق

يظهر واقع التطبيق السوري لوصفات الصندوق نتائج مشابهة لما حدث في دول أخرى، حيث تسببت هذه السياسات في إضعاف قدرة الدولة على توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتفاقم الفجوة الطبقية.

ومنذ تطبيق هذه السياسات، ومع كل تسارع في تطبيقها، ازدادت صعوبات المعيشة على معظم شرائح المجتمع، وتفاقم تدهور الوضع المعيشي، حيث ازدادت الضغوط المالية على الأسر، وتراجع مستوى الخدمات العامة. وقد دفعت هذه التحولات عدداً إضافياً من المواطنين إلى ما دون الحد الأدنى للفقر، وأثرت على الاستقرار الاجتماعي.

وتؤكد التجارب السابقة للعديد من الدول التي طبقت سياسات صندوق النقد الدولي أن التبعات مؤلمة على المجتمع، حيث أدت هذه السياسات إلى انهيار في منظومة الحماية الاجتماعية، وانخفاض في الخدمات العامة، وركود اقتصادي طويل الأمد، وهو ما رأيناه بأم أعيننا في الانفجار السوري.

وفي كثير من الحالات السابقة التي طبقت الوصفات، ارتفعت معدلات الهجرة هرباً من تدهور الظروف الاقتصادية والمعيشية. وازداد الأمر سوءاً مع ارتفاع معدلات الدين العام نتيجة للاستدانة المستمرة، مما ساهم في انكماش اقتصادي مستمر.

التقييد الديمقراطي وقمع الأصوات المطالبة بالتغيير

من الملاحظ أن تطبيق سياسات صندوق النقد ارتبط دائماً بتقليص مساحة الديمقراطية في الدول المعنية، حيث تواجه الحكومات التي تتبنى هذه السياسات رفضاً شعبياً وارتفاعاً في مستويات عدم الرضا الاجتماعي يتزايد مع مرور الوقت.

ولضمان استقرارها، تضطر هذه الحكومات إلى فرض قيود متزايدة على حرية التعبير وقمع الأصوات الاحتجاجية المطالبة بحقوقها الأساسية. وبناءً عليه، تغدو وصفات الصندوق بمثابة «كلمة سر» تهدف إلى ضرب عوامل الاستقرار الاجتماعي في الدول المعنية.

إجراءات صارمة لوصفات معروفة النتائج مسبقاً

كان أمام سورية قائمة طويلة من الدول التي قررت الإذعان لإملاءات صندوق النقد الدولي. وفي جميع تلك الحالات، انطوت وصفات الصندوق على إجراءات من شأنها تخفيض الموارد الحكومية في نهاية المطاف، وصولاً إلى وضع لا يعد فيه أمام الدولة التي تذعن لهذه السياسات سوى تخفيض حجم إنفاقها الجاري الموجه للخدمات الاجتماعية وتجميد الاستثمارات العامة وحصرها في أضيق الحدود. وهي المفاصل التي تضر في الصميم مصالح الفقراء ومحدودي الدخل وتؤدي إلى إبطاء أو حتى إيقاف عجلة النمو الاقتصادي.

وقد انتهى المطاف بجميع الدول التي التزمت بوصفات صندوق النقد الدولي إلى حدوث انهيارات اقتصادية ومالية واضحة، وتفاقم الركود التضخمي فيها، وإلى تفاوت شديد في توزيع الثروة، مع تعريض مستوى معيشة أغلبية السكان لتدهور شديد، وإلى نمو حجم الدين العام، وزيادة هروب وتهريب الأموال للخارج. وبالتالي، فإن التوجهات التي يتم تصويرها اليوم بوصفها «جديدة»، بل وبوصفها «دليلاً على خروج سورية من حالة الاستعصاء»، ما هي إلا محاولات لإبقاء الاقتصاد السوري حبيساً للسياسات التي بدأها الأسد.

تطبيق سياسات صندوق النقد ارتبط دائماً بتقليص مساحة الديمقراطية في الدول المعنية

أعجب ذلك ترامب أم لا... الصين تربح «الحرب التجارية»

عقد دونالد ترامب اجتماعاً مهماً مع الرئيس الصيني شي جينبينغ في مدينة بوسان الكورية الجنوبية في 30 تشرين الأول. وهناك توصّلا إلى اتفاق جديد يعادل هدنة لمدة عام واحد. وافقت حكومة أمريكا على رفع معظم الإجراءات العقابية التي فرضتها على الصين منذ نيسان 2025، لتعيد الوضع فعلياً إلى ما كان عليه في كانون الثاني، عند دخول ترامب ولايته الثانية. وعلى الرغم من أنّ هذا ليس نهاية الحرب التجارية، إلا أنّ الصين ربحت هذه المعركة بوضوح.

■ بين نورتون

ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» أنه «على عكس قبل نحو 10 سنوات، حين باغتت أولى الهجمات التجارية لترامب بكين، فإنّ الصين اليوم، الأكثر استعداداً والأقوى اقتصادياً، استطاعت أن تقف ندا لخصم كان أقوى منها بكثير».

بدءاً من نيسان 2025، هدّد ترامب بفرض رسوم جمركية هائلة على دول العالم. والصين وحدها استطاعت الدفاع عن نفسها ومنع أمريكا من فرض معاهدة غير متكافئة عليها. وعندما لجأ ترامب إلى «الخيار النووي» ورفع الرسوم على الصين إلى 145%، ظنّ أنّ بكين ستخضع. لكنّ الأخيرة ردَّت برسوم مماثلة تماما، الأمر الذي أفزع واشنطن، فتراجع ترامب.

تكرر المشهد حين شددت إدارة ترامب القيود على صادرات الشرائح الإلكترونية إلى الصين، وأدرجت عدداً أكبر من الشركات الصينية على «قائمة الكيانات» الأمريكية. ردّت بكين بتقييد تصدير المعادن الأرضية النادرة والمغانط لأمريكا. ومجدداً، شعر البيت الأبيض بالخوف، لأنّ الصين تهيمن على الإمدادات العالمية لهذه المعادن، وتعتمد عليها شركات أمريكية عديدة بشكل كبير. واضطر ترامب للتراجع.

لذلك نقلت «فايننشال تايمز» عن محلل في بنك «بي إن بي باريباس» قوله إنّ أمريكا باتت تعترف «بأنها تتعامل الآن مع خصم ندّ قادر على إلحاق ضرر اقتصادي فعلي بها – وهي وضعية جديدة نسبيا على أمريكا، وتطور يؤكد، بالنسبة إلينا على الأقل، صعود الصين إلى مكانة القوة الاقتصادية العظمى عالميا».

أمريكا تقدم تنازلات أكثر من الصين

خلصت «بلومبرغ» إلى أنّ أمريكا قدّمت تنازلات أكبر من الصين بعد لقاء ترامب–شي في كوريا الجنوبية. فبموجب الصفقة، وافقت حكومة أمريكا على:

- وقف تهديد ترامب بفرض رسوم إضافية بنسبة 100%.
- خفض رسوم الفنتانيل من 20% إلى 10%.
- إزالة الشركات الصينية الجديدة المدرجة على «قائمة الكيانات».
- تعليق رسوم الموانئ.

أما الصين، فوافقت على:

- رفع قيودها على المعادن الأرضية النادرة.
- تشديد تقييد صادرات المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيع الفنتانيل «مع أنها كانت قد بدأت بذلك سابقا».
- استئناف شراء فول الصويا من أمريكا.

وادّعى ترامب وحلفاؤه أنّ الصين ستشتري النفط والغاز الأمريكي وربما تسمح بصفقة تتعلق «بتيك توك»، لكنّ هذا غير مؤكد وهو مجرد احتمال.

في عام 2000، كانت الصين تعتمد كثيراً على السوق الأمريكية، وكان ربع تجارتها تقريباً مع أمريكا. لكن خلال العقدين الماضيين، خفّضت الصين اعتمادها التجاري على أمريكا بشكل كبير. وبحلول 2023، باتت التجارة مع أمريكا لا تتجاوز 10% من إجمالي تجارتها. وبالتدقيق في تفاصيل ما تصدّره الصين إلى أمريكا، وما تستورده منها، تتضح الصورة.

الصين تصدّر منتجات تكنولوجية لا تستطيع أمريكا الحصول عليها بسهولة من أماكن أخرى، مثل الهواتف، الحواسيب، البطاريات، الآلات، وقطع الغيار. لم نعد في تسعينيّات القرن الماضي حين كانت صادرات الصين لأمريكا تتركز في السلع منخفضة القيمة المضافة «منسوجات، ألعاب، أجهزة منزلية». ارتقت الصين سريعاً في سلاسل القيمة العالمية.

بالمقابل، تعتمد صادرات أمريكا إلى الصين على السلع الأولية؛ نفط، غاز، فول الصويا، ذرة. ويمكن للصين أن تشتري هذه السلع بسهولة من دول أخرى. صحيح أن هناك بضعة منتجات أمريكية لا تزال الصين تحتاجها، مثل الشرائح المتقدمة، لكن ذلك يتغير بسرعة. كما كانت أمريكا تصدِّر عددا كبيراً من السيارات إلى الصين. لكن الصين أصبحت أكبر منتج للسيارات في العالم، ويفضل معظم المستهلكين شراء سيارات صينية أرخص بكثير.

حاولت أمريكا منذ عقد إنشاء سلسلة توريد بديلة خصوصاً منذ بدء ترامب الحرب التجارية في ولايته الأولى لكنها لم تحرز تقدماً كبيراً

ترامب ومعاونوه يفكرون بالصين كما كانت في ثمانينيّات وتسعينيات القرن الماضي. لكن تلك الأيام انتهت. فالصين استخدمت بنجاح سياسات صناعية وتخطيطاً مركزيا ومنافسة سوقية منظمة لترتقي بسرعة في سلاسل القيمة، وتعزز الاكتفاء التكنولوجي، وتوسع الإنتاج الصناعي. والنتيجة واضحة؛ الصين اليوم القوة التصنيعية الوحيدة المهيمنة في العالم.

نعم، الصين تحقق دخلاً مهما من صادرات الإلكترونيات، لكن معظم عائدات هذا القطاع تأتي من المبيعات داخل البلاد. وفي باقي القطاعات الأخرى، تشكل المبيعات الداخلية النسبة الساحقة من الإيرادات. وبعض الصادرات الصينية إلى أمريكا يعاد توجيهها عبر دول ثالثة مثل فيتنام وإندونيسيا وتايلاند والمكسيك، حيث تُضاف إليها قيمة جديدة قبل وصولها إلى السوق الأمريكية دون أن تحمل ملصق «صُنع في الصين». لكن بالنسبة للمصدّر الصيني، هذا غير مهم، المهم بيع المنتج.

المعادن الأرضية والشرائح

من أهم الدروس في هذه الجولة من الحرب التجارية؛ المعادن الأرضية النادرة، فالصين تهيمن تماما على سلسلة إمداد هذه المعادن عالميا، تعدينا وتصنيعا. كانت الصين مسؤولة عن أكثر من 60% من التعدين وقرابة 90% من التكرير بحلول 2024. ورغم أن هذه المعادن ليست «نادرة» للغاية، إلا أن معالجتها صعبة وتحتاج خبرة وعمالة وتسبب التلوث، وهذا ما يجعل الصين متفوقة.

حاولت أمريكا منذ عقد إنشاء سلسلة توريد بديلة، خصوصا منذ بدء ترامب الحرب التجارية في ولايته الأولى، لكنها لم تحرز تقدما كبيرا. سيستغرق الأمر سنوات وربما عقودا حتى تحقق أمريكا قفزات كبيرة. وعندما ردت الصين عام 2025 على التصعيد الأمريكي وفرضت قيودا على تصدير المعادن الأرضية النادرة ومغانطها إلى أمريكا، أصيب البنتاغون والقطاع الصناعي العسكري بالذعر. فشركات التكنولوجيا والتصنيع العسكري الأمريكية تعتمد بشكل كبير على هذه المعادن.

نشر مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية «CSIS»، وهو مركز يتلقى تمويلاً حكومياً وعسكرياً أمريكياً، تقريراً يحذر من أن «القيود الصينية الجديدة على المعادن الأرضية النادرة والمغانط تهدد سلاسل إمداد الدفاع الأمريكية». من المفارقات أنّ الجيش الأمريكي يضع خططا لحرب محتملة ضدّ الصين، لكنه لا يستطيع تصنيع أسلحته بدون معادن صينية.

لهذا ضخت أمريكا خلال السنوات الماضية موارد ضخمة لبناء سلسلة توريد بديلة للمعادن الاستراتيجية. لكن حتى منشورات القطاع العسكري الأمريكي تعترف بأنّ أمريكا لا تستطيع اللحاق بالصين. مجلة «ناشونال ديفينس» قالت بوضوح: «أمريكا لن تستطيع إنهاء اعتمادها على الصين عبر الإنتاج المحلي». تصور الاستراتيجيون في واشنطن أنّ تصدير التكنولوجيا إلى الصين، خاصة الشرائح المتقدمة وأدوات تصنيعها، ستكون «نقطة الضعف» الصينية. وأنّ منع الصين من الحصول على الشرائح سيجعلها غير قادرة على اللحاق بالتقدم التكنولوجي، خصوصا في الذكاء الاصطناعي. كانت الآمال معلقة على احتكار «وادي السيليكون» للذكاء الاصطناعي.

لكن ما حصل كان العكس. فقد دفعت القيود الأمريكية الصين إلى تسريع تطوير صناعتها المحلية في مجال الشرائح. وبفضل سياسات صناعية قوية، حققت الصين تقدما كبيرا. في نيسان 2024، حذرت وزيرة التجارة الأمريكية ريموندو قائلة: «نحو 60% من كل الشرائح الإلكترونية التقليدية الجديدة في السوق خلال السنوات القادمة ستنتجها الصين».

ما حدث في «حرب الشرائح» يعكس نجاح النموذج الصناعي الصيني، فالتطوير التكنولوجي في قلب الخطة الخمسية الجديدة للصين «2026–2030»، التي تدعو إلى «إجراءات استثنائية» لتحقيق اختراقات في إنتاج الشرائح المتقدمة. ومن يعرف تجارب الخطط السابقة، يعلم أنّ الصين عادة ما تحقق أهدافها.

حتى «المعهد الأسترالي للسياسات الاستراتيجية» ASPI – المعروف بعدائه الشديد للصين والممول من حكومات غربية وعسكرية – اضطر للاعتراف بأن الصين «تتصدّر 57 من أصل 64 تقنية حرجة» – أي 89%. بينما لم تعد أمريكا متقدمة إلا في 7 تقنيات فقط – أي 11%. هذا تحول زلزالي خلال عقدين فقط. وبذلك، لم يكن مفاجئا أن ترتد الحرب التجارية والتكنولوجية على أمريكا.

البشرية ما زالت تعيش في ظل القوانين التي اكتشفها ماركس «2»

أثبت أكثر من قرن ونصف منذ نشر كتاب «رأس المال» صحة نظريات ماركس حول الأزمات الاقتصادية. فالرأسمالية تُنتج الأزمات حتى وهي تَولِد الرخاء، فتنفجر بشكل انهيار اقتصادي أو حرب، مما يؤدي إلى ثورات اجتماعية جديدة ودورة اقتصادية جديدة. وتمر هذه الدورة التاريخية من «الازدهار إلى الأزمة» بخمس مراحل، بحسب يو جيانغ من مركز البحوث التنموية في مجلس الدولة الصيني.

■ يو جيانغ
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

في المرحلة الأولى، تؤدّي الثورات الاجتماعية والتكنولوجية إلى قفزة في الإنتاجية. ولا يكون السوق مشبعا بعد، وتكون مساحات شاسعة من الأراضي والعمالة والموارد الطبيعية عاطلة. ويكون رأس المال رابحا بمجرّد دخوله السوق.

في المرحلة الثانية، تبدأ بالظهور بشكل واضح تأثيرات قانون انخفاض الربحية مع تراكم رأس المال. تشتد المنافسة وتؤدي لفائض في القدرة الإنتاجية وفائض في رأس المال. يزداد الفقر النسبي للبروليتاريا، ويصبح الطلب الفعّال غير كاف، وتلوح أزمة اقتصادية في الأفق.

في المرحلة الثالثة، تتبنّى الدول الرأسمالية تدابير مختلفة لتأخير تجليات ميل معدل الربح إلى الانخفاض. وتشمل هذه التدابير:

1- تشديد استغلال العمال، وهو الأسلوب الأكثر مباشرة، ويشمل قمع النقابات والأجور، وتقليص الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. على المدى القصير وفي الشركات الفردية، تسهم هذه الإجراءات في خفض تكاليف العمالة، وتسمح لرأس المال بتوليد أرباح أكبر. أمّا من منظور المجتمع ككل، تفاقم هذه الإجراءات الاستقطاب، وتفاقم فائض القدرة الإنتاجية ونقص الطلب.

2- تحرير القطاع المالي وتشجيع «الابتكار المالي». فعندما يواجه الاقتصاد الحقيقي صعوبات، تتدفق رؤوس أموال طائلة إلى القطاع المالي وتنمو عبر امتصاص الأرباح منه. وقد شهد القطاع المالي توسعاً مفرطاً قبل الكساد العظيم عام 1929 والأزمة المالية العالمية عام 2008. كما خلق هذا التوسع المفرط للقطاع المالي وهما بأن قطاع الخدمات «وخاصة القطاع المالي» رمزٌ للارتقاء الصناعي. يُشكل التوسع المفرط للقطاع المالي حلقة تزداد ابتعاداً عن الاقتصاد الحقيقي، مدعومة بائتمان زائف. وأي تقلبات في الاقتصاد الحقيقي ستؤدي إلى انهيار كارثي.

3- التوسع الخارجي. في بدايات الرأسمالية، تغلّبت الدول الأوروبية على نقص الموارد المحلية والعمالة والأسواق من خلال تجارة الرقيق والاستعمار. ومع الموجة العالمية لحركات التحرر الوطني من الاستعمار القديم في القرن العشرين، لجأت الدول الغربية إلى تصدير رأس المال والمنتوجات إلى دول العالم الثالث، لتأمين الموارد بتكلفة زهيدة من خلال الوسائل المالية والعسكرية. ورغم أن هذا ساعدها على التخفيف مؤقتاً من أزماتها، إلا أنّ عواقبه كانت اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب عالمياً.

4- التوسع النقدي أو التوسع بالديون. يتم خلق قوة إنفاق وهمية خلال فترات الركود الاقتصادي من خلال إصدار العملات والإنفاق الحكومي والفردي بالديون. وقد اعتُمدَت هذه الأساليب على نطاق واسع في الدول الغربية بعد ثمانينيات القرن العشرين، مما أدى في النهاية إلى تحولها إلى دول مثقلة بالديون، وتحوّل مواطنيها إلى «برجوازية سلبية» مثقلة بديون باهظة، بل وممتدة مدى الحياة.

وفي هذه المرحلة الرابعة أيضا، تندلع أزمة أو حرب شاملة. بمجرد استنفاد الوسائل المذكورة آنفا، وقد تحدث أزمات اقتصادية وتثير أزمات اجتماعية، تتجلى في انكماشات اقتصادية، وانفجار فقاعات، وانكماش في الطلب، واستقطاب اجتماعي. إنّ الأساليب التي يستخدمها الرأسماليون لحماية أرباحهم لا تؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة في نهاية المطاف. قمع الأجور والرعاية الاجتماعية سيزيد من الاستقطاب الاجتماعي ويخفض القدرة الشرائية للعمال. وأمْولة الاقتصاد «بما في ذلك في قطاع العقارات» لاستيعاب فائض القدرة الإنتاجية توسّع فقاعات الأصول، وتؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول فوق قيمتها الفعلية. وبما أن هذه الأسعار المتضخمة مدعومة فقط بالتوقعات والمضاربات، فإن أي صدع في سلسلة رأس المال سينعكس سلباً على النظام ويؤدي إلى انهيار هائل. إن إصدار الديون وخلق التضخم لإنقاذ الأسواق هما في الواقع محاولتان لإنقاذ الرأسماليين الأثرياء. يُفاقم التوسع الخارجي التوترات الدولية بين الدول الكبرى والانقسامات بين الشمال والجنوب العالميّين، ويدفع الدول النامية إلى شفا الثورة. لا تهدف أي من هذه الأساليب إلى الإنقاذ من الأزمة، بل إنها تسمح لآليات الرأسمالية، التي تقف باستمرار على شفا الأزمة، بالانطلاق أكثر فأكثر، مما يؤدي إلى الأزمة.

في المرحلة الخامسة، الإصلاحات الاجتماعية، أو الثورات الناتجة عن الأزمات والحروب، تُهيّئ الظروف المواتية لازدهار جديد، محققة «التدمير الخلّاق». كانت الحروب العالمية ذروة الأزمات الاقتصادية الرأسمالية. تسبّب الأزمات والحروب انفجار الفقاعات، وانخفاض قيمة رأس المال. وفي دول أطراف النظام العالمي، غالباً ما تؤدي الأزمات الاقتصادية والحروب إلى ما وصفه لينين بأن «الحرب تُسبب الثورة، والثورة تُوقف الحرب». وقد أشعلت الحربان العالميتان حركات استقلال وطني في المستعمرات.

هل أنقذت الرأسمالية نفسها؟

أثار البعض شكوكاً حول النظرية الماركسية، وقالوا إن تنبؤات ماركس بأن «الرأسمالية محكوم عليها بالزوال» لم تتحقق، وكذلك نظرية لينين حول «الرأسمالية في حالة انحطاط». فهل حقًا أنقذت الرأسمالية نفسها؟

في الواقع، منذ الحرب العالمية الثانية، اعتمدت الدول الرأسمالية المتقدمة تدابير لتقييد امتيازات رأس المال، وتحسين العدالة الاجتماعية. مثلاً، أنشأت الدول المتقدمة شبكات أمان اجتماعي واسعة النطاق خفّفت من حدة الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء. ومن خلال التنظيم الاقتصادي الكلي وتدخّل الدولة، انخفضت تقلّبات الأزمات الاقتصادية الدورية. وهكذا زعم البعض بأن الاشتراكية التي تصوّرها ماركس قد ظهرت بالفعل في أوروبا، وأنّ الماركسية أصبحت «علاجا» يمكن أن ينقذ الرأسمالية، وأنّ التناقضات الأساسية للرأسمالية يمكن حلّها دون الحاجة إلى الثورة الاشتراكية والمُلكية العامة. لكن الأمور ليست بهذه البساطة.

اغتناء الشمال على حساب الجنوب

ينبغي التذكير بأنّ تحقيق «التحسينات» في المجتمعات الرأسمالية لم يتم سوى بفضل ظروف تاريخية فريدة، شملت الجوانب الآتية.

أولاً، تسببت الحرب العالمية الثانية في استنفاد الرأسمالية الغربية لفائض رأس المال الذي تراكم لديها على مدى سنوات طويلة، مما كبح جماح فقاعات الأصول وأضعف مجموعات رأس المال الاحتكارية السابقة، وأتاح للحكومات اتخاذ تدابير لتقييد رأس المال وتحسينات في العدالة الاجتماعية في بلدانها.

ثانيا، مارست المؤسسات المُنافسة في الدول الاشتراكية «وخاصة الاتحادَ السوفييتي» ضغوطاً خارجية على المجتمعات الرأسمالية. فأوّل دولة اشتراكية في تاريخ البشرية وفّرت فرص عمل وأمنا شاملين، حيث تمتعت الطبقة العاملة السوفييتية بمكانة اجتماعية مرموقة. وتحت تهديد انتشار الثورة الاشتراكية إلى الغرب أجبرت المنافسة السوفييتية الدول الغربية على تطوير برامج للرعاية الاجتماعية. كما أدى دعم الدول الاشتراكية، كالاتحاد السوفييتي والصين، للحركات العمالية في الدول الرأسمالية والنضالات المناهضة للإمبريالية والاستعمار والهيمنة في المستعمرات إلى خلق ضغوط على الدول الرأسمالية. وما إنْ ضعفت هذه الضغوط الخارجية تدريجيا وتبدّدت بعد ثمانينيات القرن العشرين، حتى عادت امتيازات رأس المال في الدول الغربية للتوسُع بسرعة. وعادت الأزمات المتعلقة بأسلوب الإنتاج الرأسمالي إلى الظهور.

بَنى نموذجَ الرفاه العالي لدى حفنة من الدول الرأسمالية المتقدّمة معتاشاً على استغلال الدول النامية والفقيرة

يظهر هذا أنّ التوازن المؤقت بين رأس المال والعمل في الدول الغربية بين خمسينيات وسبعينيات القرن الماضي، والذي أطلق عليه بعض الباحثين «التسوية الكينزية»، لم يكن سوى ظاهرة عَرَضية نشأت في ظلّ ظروف محدّدة، وليس دليلاً على أنّ المجتمعات الرأسمالية قادرة على حل تناقضاتها بمفردها.

وأخيرا، بنى نموذج الرفاه العالي لدى حفنة من الدول الرأسمالية المتقدّمة، معتاشا على استغلال الدول النامية والفقيرة. فالرأسمالية لم تقضِ على الأزمات بل حولتها حسب إلى الدول النامية. أنشأت حفنة من الدول المتقدّمة «مجتمعات رفاه» محليًا لتخفيف توتراتها الاجتماعية من خلال نهب موارد الآخرين العالمية. وكان الثمن بقاء معظم الدول النامية غارقة في الفقر، بينما لم يُحَلّ الاستقطاب بين الدول المتقدمة والدول النامية إطلاقا. دول الرفاه في الغرب ما كانت لتوجد أصلاً لولا «مصانع العالم» مثل الصين.

باختصار، كان ماركس قد توقّع المسار الرئيسيّ لتطور الرأسمالية على مدى القرنين الماضيين. وكما كشف في كتابه «رأس المال»، فإنّ قانون الانخفاضات الدورية في معدل الربح الناجمة عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي لا يزال حقيقة واقعة حتى يومنا هذا.

منذ ثمانينيات القرن الماضي، واصلت الدول الغربية توسعها نحو الخارج، مشكلة «ثلاثية» عالمية في تقسيم العمل الدّولي: أفريقيا وأمريكا اللاتينية توفّران المواد الخام؛ وشرق آسيا توفر العمالة؛ وأوروبا والولايات المتحدة تعتمدان على الديون لتوسيع الاستهلاك. هذا إطارٌ نموذجيٌ للنظام الرأسمالي العالمي. وقد أدى هذا التفاوت في تقسيم العمل العَالمي إلى أزمة اقتصادية عالمية، والتي أثبتت مجدداً أن الرأسمالية وحدها لا تستطيع حل أزماتها بنفسها.

هذا يعني أيضا أن تحديث دول الأطراف لا يتطلب فقط التخلّص من الهياكل الاجتماعية التقليدية «كالإقطاعية»، كما فعلت الدول الغربية المتقدمة في الماضي، بل يتطلّب أيضا التغلب على عوائق الإمبريالية التي تعيق تحديثها؛ تُوجَبَ عليها محاربة الإمبريالية والإقطاع معا، وهو أمرٌ أصعب بكثير من عملية التحديث التي خاضتها أقلّية من الدول المتقدّمة. هذا هو مصدر شرعية الثورة الصينية. ولهذا السبب، فإنّ الثورة والتنمية وجهان لعملة واحدة.

الاحتكار والرّيع التكنولوجي وانتفاضة

في الجزء الأول من هذا المقال، توقّفنا عند البنية النظرية للإمبراطورية الرقمية: كيف تحوّل «الريع التكنولوجي» إلى أداةٍ رئيسية لاستخراج الفائض من الجنوب العالمي، وكيف تُعيد الملكية الفكرية والمنصّات الرقمية والأمولة إنتاج منطق الإمبريالية في ثوبٍ تقني جديد. استعرضنا هناك مساهمات عددٍ من المفكّرين، أمثال: سمير أمين وديفيد هارفي ويانيس ڤاروفاكيس وجون بيلامي فوستر وريتشارد وولف، لفهم العلاقة بين المركز والأطراف في عصر البيانات والذكاء الاصطناعي. في هذا الجزء الثاني ننتقل من الخرائط النظرية إلى الوجوه العملية للإمبراطورية الرقمية: كيف تُترجَم تلك البنى إلى سياساتٍ ملموسة، وسلاسل توريد، وأشكال عملٍ واتفاقات، ومحاولاتٍ من الجنوب لكسر قبضة الشمال على التكنولوجيا والمعرفة.

■ عروة درويش

الملكية الفكرية

لعلّ أوضح أدوات الإمبريالية التكنولوجية هو نظامُ الملكية الفكرية الذي يحكم البراءات وحقوق النشر والأسرار التجارية عالمياً. فمنذ دخول اتفاق «تريبس TRIPS» حيّز النفاذ عام 1995، أكرهت معظمُ الدول على إنفاذ حمايةٍ قويّة للملكية الفكرية. وقد «سوّر» هذا عملياً مشاعات المعرفة على نطاق غير مسبوق. تجني الشركاتُ الغربية – وهي التي تمتلك نصيبَ الأسد من البراءات في الأدوية وتقنية المعلومات والزراعة وغيرها – تدفّقاً مستمراً من الإتاوات ورسوم التراخيص من الجنوب العالمي. والاختلال صارخ: فوفق تحليل حديث لبيانات صندوق النقد الدولي، نحو 92% من مدفوعات تراخيص الملكية الفكرية في العالم تذهب إلى كيانات في الشمال العالمي. أي إنّ الجنوب يدفع الرّيع للشمال لقاء استخدام التكنولوجيا في كلّ قطاع متقدّم تقريباً، من البرمجيات وأشباه الموصلات إلى أدوية إنقاذ الحياة. وهذا تحويلٌ مباشرٌ للفائض، على شاكلة «ريع الابتكار» الذي يذهب إلى المالكين.

يمكن قراءة «تريبس» وما تلاه من اتفاقات «تريبس-بلس» كأدوات تسوير – إذ مدّدت حقوق الاحتكار على المعرفة إلى مقياس عالمي. وهذا ما يُمأسس ما يسميه ڤاروفاكيس «الريع السحابي»، ويسميه ياكوب ريغي «جزية ريع المعلومات». فالبراءات والأسرار التجارية تُحوّل أجزاء واسعة من الفائض العالمي المُنتَج من الطبقات العاملة إلى أرباح تكنولوجية صافية لمالكي الاحتكار.

لدينا مثالٌ ملموس: الهاتفُ الذكي. التكنولوجيا الجوهرية فيه «جي. بي. اس، الشاشة اللمسية، الشبكات الخلوية» طُوّرت في مؤسسات عامة أو بحث تعاوني، لكنها اليوم مُبرأة ومُرخّصةٌ لمُصنّعين محددين. وعندما تجمّع شركة في بلد نام هاتفاً، يذهب جزءٌ من الكلفة إلى «إتاوات» لشركات في أمريكا أو اليابان أو أوروبا تمتلك البراءات. هكذا، حتى لو انتقل التصنيع إلى الجنوب، فإن القيمة الزائدة الأعلى تظلّ مملوكة في الشمال.

يُسجّل «مركز القارات الثلاث» أنّه رغم تنامي قدرات بلدان كالصين والهند والبرازيل، فإنّ معظمها يستمرّ في دفع ريوع كبيرة لشركات الشمال من أجل المكوّنات والمعرفة المفتاحية– من تكنولوجيا المعلومات والآلة الصناعية إلى التقنية الخضراء. فمثلاً: قد تنتج أفريقيا وآسيا عناصرَ أرضية نادرة وتُركّب ألواحا شمسية، لكن البراءات الحاسمة لتصاميم الخلايا عالية الكفاءة بيد شركات غربية، ما يفرض على متبنّي الجنوبَ رسومَ تراخيص. لهذا يتم وصف النظام الراهن بـ«الرأسمالية الاحتكارية الفكرية». فقمم

> **«استعمار البيانات» أو «الاستعمار الرقمي» أي أنّ البيانات الشخصية ووقت العمل على الشبكة لمليارات البشر «بنسبةٍ غير متكافئة تثقل كاهل الجنوب العالمي» يُستخرج ويُحوَّل إلى قيمةٍ لدى شركات الشمال العالمي**

الابتكار مُحتكرة، وتبعية الجنوب مُقنّعة بقانون الملكية الفكرية.

كانت ملحمة لقاحات «كوفيد-19» أكثر من كافية للدلالة: فبرغم مناشدة جنوب أفريقيا والهند في منظمة التجارة العالمية إعفاء «تريبس» للسماح بالإنتاج، أصرّت دول غربية وشركات دواء على صون الحصرية البرائية. فواجهت دول الجنوب تأخيراً وكلفاً متضخّمة في الوصول إلى لقاحات شديدة الأهمية. ولـمّا أتى بعض التخفيف كان بفعل ضغط سياسي وترخيص طوعي جزئي، بينما بقيتْ بنية سلطة الريع على حالها.

هذه ريوع إمبريالية صريحة – تُعيد صدى الماضي، حيث دفعت المستعمرات «رسوم الوطن» أو «الحقوق» للقوى المستعمِرة، ولكن الآن تحت راية حقوق قانونية.

العمل الرقمي واستعمار البيانات

تعمل آلية ثانية لاستخراج الفائض عبر العمل والبيانات في الاقتصاد الرقمي. فإذا كان المحورُ الأول «الملكية الفكرية» هو تقاضي الثمن على المعرفة، فإنّ هذا المحور يدور حول استخراج القيمة من العمل بشكل متوار وبصيغ جديدة.

يتحدّث باحثون أكثر فأكثر عن «استعمار البيانات» أو «الاستعمار الرقمي»: أي أنّ البيانات الشخصية ووقت العمل على الشبكة لمليارات البشر «بنسبة غير متكافئة تثقل كاهل الجنوب العالمي» يُستخرج ويُحَوَّل إلى قيمة لدى شركات الشمال العالمي. يشبه ذلك استعماراً قديماً كان يأخذ المواد الخام من الأطراف لإطعام الصناعة في المركز، والآن باتت البيانات الخام والزمنُ البشري الموردَين المُستحوَذين.

وجهٌ من هذا جيش «العمل الدقيق» ومراقبو المحتوى في البلدان النامية الذين يؤدّون مهام خفية تُسيّر الذكاء الاصطناعي والمنصّات. تمّت الإشارة مؤخراً إلى عمّال من كينيا وأوغندا يضعون وسوماً للبيانات «صور، نصوص» لتدريب نماذج شركات مثل: «غوغل» و«ميتا» و«أوبن-إه.آي». ويقدّر البنك الدولي أن بين 150 و430 مليون شخصاً يعملون في هذا النوع من الأعمال حول العالم. هذا رقم مذهل يُظهر كم من العمل البشري يسند أنظمة «آلية».

غالباً ما يتم العمل عبر منصّات مثل: «أمازون ميكانيكال تورك» أو شركات تعاقدات متخصّصة، بأجور متدنّية–تصل إلى 1–2 دولار في الساعة – في مهام كوسم الصور، ونسخ الصوت، وترشيح المحتوى. إنهم «البروليتاريا الرقمية» الجديدة الذين يُقدّمون عملاً معرفياً منخفض الأجر لتعمل خوارزمياتُ وادي السيليكون. وكما اعتمدت مصانع القرن التاسع عشر على عمال نَسيج زهيدي الثمن في الهند أو عبيدٍ في الأمريكيتين، تعتمد «مصانع الذكاء» اليوم على عمل معرفيٍّ رخيص في الفلبين والهند وكينيا ونيجيريا وفيتنام وغيرها.

وتصف شهادات كثيرة ظروفاً استغلالية: ساعات طويلة «حتى 12–20 ساعة»، وضغط وصدمة. وقد أظهر مسح لعمّال البيانات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية إنهاكاً بدنياً واضطرابات نفسية «قلق، اكتئاب، اضطراب ما بعد الصّدمة» ناجمة عن طبيعة المهام وضغط العمل. مع ذلك، يتم توظيف متعاقدين ذوي حماية محدودة، وتفصلهم طبقاتٌ تعهيد «شركات محلية تتعاقد مع الكيان الكبير» تمنح عمالقة التكنولوجيا إنكاراً ومسافة. من هنا دخل مصطلح «ورش العرق الرقمية Digital SweatShop» القاموس لوصف ظروفٍ يُسَلّع العاملون فيها كما الآلات.

ماركسياً، ينتج هؤلاء فائضَ قيمة يستحوذ عليه الشمال. فحين يزيل مُراقبُ محتوى فلبيني منشورات ضارة عن «فيسبوك»، يُنجز عملياً وظيفة تُبقي المنصّة صالحة وجالبة للربح – لكنّ القيمة التي يضيفها «منصّة أنظف

الجنوب العالمي - الواقع العملي

تجذب المستخدمين والمعلنين» تستحوذ عليها ملكية «فيسبوك». يُدفع للعامل ربما 2 دولار/ساعة، وهو كسرة صغيرة من القيمة التي تسهم بها يدُه في إيرادات بمليارات. والفجوة بين القيمة المنتجة والأجر – أي فائض القيمة – هنا هائلة، يسمح بها ميزان الأجور اللا متكافئ عالميا، والعمل الموارب.

يمكننا هنا الاستعانة بمصطلح كريستيان فوكس Christian Fuchs، وهو من أوائل من تحدُث عن أن المستخدمين ينتجون قيمة تستخرج بلا أجر عبر نشاطهم اليومي على المنصّات، أو «التسييل الخارجي» لتكاليف العمل: إذ تدفع الشركات، بتعهيدها العمل للجنوب، أجرا تافها مقابل ما يدرّ عليها عائدا أكبر في أسواق متقدّمة. إنه شكلٌ جديد من «الاستغلال الفائق» على نطاق عالمي.

وجهٌ آخر، هو العملُ غير المأجور للمستخدمين. مليارات يستخدمون «غوغل» و«يوتيوب» و«إنستغرام» ويساهمون بالمحتوى والبيانات مجانا. كما يقول فوكس، في «التواصل الاجتماعي» الرأسمالي «المستخدمون أيضا منتجو محتوى»، ونشاطهم يخلق «سلعة الجمهور» التي تبيعها المنصّات للمعلنين. فمراهق في البرازيل ينشر فيديوهات، أو مشروع صغير في نيجيريا يروج بوساطة «فيسبوك»، كلاهما يزيد «التفاعل» و«تحليلات البيانات» التي تتحول إلى دخل إعلاني لهذه الشركات.

تقليديا، يبدو هذا عملاً خارج علاقة الأجر، لكنه أساسي للربح – تموُّل لرأس المال في مجالات من الحياة لم تكن مُسَلّعة «التواصل، التفاعلُ الاجتماعي، حتى المشاعر». إن وقت الفراغ نفسه بات داخلاً في عملية تسليع رأس المال – ما يُسمّى «دورة عمل 7/24» للرأسمالية الرقمية، إذ ثمة دائما في مكان ما من ينتج «عادم بيانات» قابلاً للتسييل.

ويستمر هذا النوع من الاستعمار تبعا لكون اقتصادات المركز تجني أرباحا من أنشطة الأطراف. غدا التعهيدُ الرقمي إلى الجنوب «بالغ المردودية» – صناعة نامية على أساس «تحكيم الأجور». وتشبه أرباح عمالقة التقنية وتركيز الابتكار في أقطاب قليلة مركزا إمبراطوريا يستخرج القيمة من تخوم مترامية من العمل. وكما تباهت القوى الاستعمارية بأنها «تحضّر» أو تفيد المستعمَرين، تدّعي قوى الاستعمار الرقمي أنّها تمنح البلدان الفقيرة فرصا عبر العمل على المنصّات أو النفاذ إلى الإنترنت. لكن بشروط تبادل غير متكافئة، تُبقي عمالَ الجنوب في مواقع هشة منخفضة الأجر، مع فرص محدودة للصعود في السلسلة. فمثلاً، عاملُ وسم البيانات الأفريقي لا مسارَ مهنياً لديه غالبا ليصبح مهندسَ ذكاء اصطناعي في «غوغل»، فالحواجز البنيوية تعليم، موقع، تمييز» تتكفل بذلك. إنهم تروس غير مرئية.

تبرز البيانات التجريبية هذه اللامساواة. فقد وجد مسح أوردته «بروكينغز» أنّه لم تحرز أيٌّ من المنصّات الكبرى للعمل الرقمي درجة تفوق «الحدّ الأدنى» في الأجر العادل وظروف العمل– أي إنّ الأجور منخفضة والظروف رديئة عبر الطيف.

كشفت دراسة أخرى أنّ مراقبي المحتوى في أفريقيا كانوا يتقاضون نحو 1،50 دولارا للساعة عبر متعهّدين، مع دعم نفسيّ ضئيل رغم تعرّضهم لموادّ صادمة. وفي الأثناء، تُدرّب هذه الجهودُ نماذج تُباع بالملايين أو تُنتج منصّات تُحقّق المليارات. إنه تحكيم عالميٌّ للأجر يُحاكي صناعة الملابس، لكن غالبا بلا تنظيم لأنّ العمل غيرُ رسمي ومُحتجب خلف الشاشات.

تُصعّب اختلالُ القوى تحسينَ وضع عمال الجنوب. فالمنصّات كثيرا ما تعمل في منطقة قانونية رمادية – هل عمّال «الجيغ» موظفونَ أم متعاقدون؟ وتشريعاتُ العمل متأخرة. كما أنّ المسافة والعزلة «عاملَ وحاسوبَ في البيت» تُعيقان التنظيمَ النقابي.

مع ذلك ظهرت محاولات: كوّن عمال «اتحادَ مراقبي المحتوى الأفارقة» وتحالفات دولية للمطالبة بشروط أفضل. وفي 2023 أعلن واسمون كينيُّونَ إضرابا وشكّلوا «اتحاد عمال البيانات» بعد تسريحات من مقاول فرعي لـ«أوبن–إه.آي»، ما يُظهر بدايات مقاومة. لكنها لا تزال وليدة نسبةً إلى حجم القوة العاملة.

يدخل تحت «استعمار البيانات» أيضا الاستحواذ على البيانات الشخصية على نطاق واسع. فمع ازدياد استخدام الهواتف والإنترنت في البلدان النامية – غالبا عبر خدمات «غوغل» و«فيسبوك» – تجمع هذه الشركات كمًّا هائلاً من بيانات السلوك والشبكات الاجتماعية. لا يتم تعويض المستخدمين ماليا، وغالبا ما يجهلون كيف تُباع بياناتهم أو تُحلّل. تُستخرج قيمة هذه البيانات «استهداف الإعلانات، وتحسين الذكاء الاصطناعي، والقرار الائتماني الرقمي» من شركات الشمال، وهو شبيهٌ بكيف كان الاستعمار يأخذ موادّ خام «سكر، قطن، معادن» مقابل قليل يُدفع للمجتمعات المحلية، فيما تُضاف القيمة في مصانع أوروبا. اليوم المادة الخام هي بيانات المستخدم – تُمتصّ من كلّ بلد. فحين انضمّ ملايين الهنود إلى «فيسبوك/واتساب»، ساعدوا عمليا «فيسبوك» على الهيمنة وتسييل القاعدة الهندية بالإعلانات، لكنّ القليل جدا عاد إلى المجتمع الهندي إلّا في أشكال هامشية. يبدو «الاستنزاف» الاستعماري مجدَّدا: مواردُ غير ملموسة تتدفق خارجا، وأرباح تتراكم في مكان آخر.

الكلفة البيئية للإمبريالية التكنولوجية

على الرغم من أنّ الإمبراطورية الرقمية تُصوّر نفسها بلا وزن ونظيفة – غيوم وأكواد – فهي تقوم على تأسيس مادي مُدمّر للبيئة. فالأجهزة والبنى التحتية عالية التقنية تُصنع من معادن وبلاستيك وعناصرَ نادرة تُستخرج من الأرض، وتعمل بالكهرباء التي يأتي كثيرٌ منها من الوقود الأحفوري، وتُنتج نفايات «كالنفايات الإلكترونية والانبعاثات» تُلقى بنِسبة غير متكافئة في الجنوب. لذا فإن استخراج الفائض التكنولوجي له بعدٌ مادي–بيئي أيضا: يوفّر الجنوب موادَّ خاما وأحواضَ نفايات بكلف بشرية وبيئية باهظة، لتمكين اقتصاد الشمال الرقمي.

مثال بارز: تعدين الكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالكوبالت مُكوِّن أساسي لبطاريات الليثيوم–أيون في الهواتف والحواسيب والسيارات الكهربائية. تُنتج الكونغو وحدها نحو 70% من كوبالت العالم. وكثيرٌ من التعدين يجري في ظروف مروِّعة: عمل أطفال، وحُفَر غير آمنة، وتعرُّضٌ لسُمّيات. يباع الخام في سلاسل التوريد العالمية لينتهي في بطاريات شركات كـ«آبل» و«سامسونغ» و«تسلا». ينال عمّال الكونغو فتاتا– دولارات معدودة يوميا– فيما تُباع المنتجات النهائية بآلاف الدولارات. إنّه تجسيد للتبادل اللامتكافئ: تُترك المجتمعات المحلية مُدمَّرة بيئيا «مياه ملوثة، اعتلالات صحية، مناظرُ مخرَّبة» بينما الثروة تتدفّق إلى شركات متعددة الجنسية. وهو صدى لاستخراج المطاطِ أو النحاس إبان الاستعمار البلجيكي – لكن تحت إمرة رأسمالية التقنية.

وبالمثل، يشهد «مثلث الليثيوم»: بوليفيا وتشيلي والأرجنتين، طفرة بفعل الطلب على البطاريات. وقد حُذّرت جماعات من السكان الأصليين في الهضاب الأندية من أنّ تعدين الليثيوم «الذي يستهلك مياها جمّة لتبخير المحاليل الملحية» يستنزف المياه الجوفية، ويُتلف أنظمة السّبخات الهشة. ومع ذلك تبقى الأرباح والتقنيات في قبضة شركات أجنبية أو قلّة من النخب المحلية، إذ يصدَّر الليثيومُ خاما أو نصفَ مُعالج. وفي بوليفيا– صاحبة أكبر الاحتياطيات– نضالات لضمان تطوير يعود بالنفع على البوليفيين، لا أن يكونَ ريعا لرأس مال أجنبي. إنّ الصراع مستمرّ، ويُظهر أنّ التحكّم بالموادِّ الخام للتقنية قضية جيوسياسية – على شاكلة النفط في القرن العشرين.

قلّما يُذكر مروّجو الاقتصاد الرقمي أنّ كلّ هاتف يحوي عشرات المعادن من أماكن كالكونغو ورواندا أو الصين في ظروف خطرة، أو أنّ كلّ «بحث في غوغل» و«عرض على نتفلكس» يسحب كهرباء تُنتَج غالباً بالفحم أو الغاز، مساهمة في تغيُّر المناخ. إحصاء حديث يرسُخ الصورة: شكّلت مراكز البيانات قرابة 4% من استهلاك الكهرباء في أمريكا في 2024 ومن المُتوقع أن يتضاعف الطلب بحلول 2030. عالميا، تُقدَّر بصمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بـ2–3 % من الانبعاثات وباتجاه صاعد. ينال الشمال نصيبَ الأسد من خدماتِ البيانات – لكن الفحم الذي يحترق لإنتاج الكهرباء في الجنوب، أو مناطق مهمّشة في الشمال.

ثمّ طوفان «النفايات الإلكترونية». عندما يتخلى مستهلكون في أمريكا أو أوروبا عن هواتف أو حواسيب، ينتهي كثيرٌ منها «أحيانا بطرقٍ غير قانونية» في بلدان كغانا ونيجيريا وباكستان. في أماكن كـ«أغبوغبلوشي» بغانا، وهو مكبٌّ ضخم للنفايات الإلكترونية، يحرق عمّال فقراء «ومنهم أطفال» خردة إلكترونية لاستخراج النحاس وغيره، مُعرّضين أنفسهم وبيئاتهم لأبخرة وسموم «رصاص، زئبق، ديوكسينات». هذا ظلم بيئيٌّ يقع في قلب الإمبريالية الرقمية: يتخلّص الشمال من كلف التلوث وينقله إلى الجنوب. يصير الجنوبُ «حوض» مُخلفات أنماط استهلاك الشمال.

كلّ هاتفٍ يحوي عشرات المعادن من أماكن كالكونغو ورواندا أو الصين في ظروفٍ خطرة وكلّ «بحثٍ في غوغل» و«عرضٍ على نتفلكس» يسحب كهرباء تُنتَج غالباً بالفحم أو الغاز

وبالمنظور ذاته، يجري «نزع الملكية» عبر التعدين ورمي النفايات والاستيلاء على الأراضي لمزارع خوادم أو مناجم عناصر نادرة. تُحوّل أراض كانت تعيل مجتمعات زراعية إلى شركات تعدين، وتُستنزف المياهُ النظيفة أو تُلوث بالحاجات الصناعية. كلّ ذلك لإدامة دورة إنتاج تُفيد مراكز الإمبريالية. على سبيل المثال: معدن «كولتان» اللازم لمكثّفات الإلكترونيات، جرى تعدينُه في مناطق نزاع في الكونغو– وتسرّب مصطلح «كولتان الدم» على غرار «ألماس الدم»، بعدما ربطت تقارير تعدينَه بجماعات مسلّحة وصراع إقليمي. هذه المدخلاتُ الخام تُسند بهدوء قدرتنا على امتلاك الهواتف والحواسيب، مُظهرة مجدَّدا المساهمة غير المرئية لأراضي وشعوب الجنوب في صناعات التقنية.

السودان بعد سقوط الفاشر: تحرّكات دبلوماسية... مع استمرار المعارك!

ما زالت تداعيات سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر- عاصمة ولاية شمال دارفور- تُشكّل محور التحوّلات الجارية في السودان، في ظل تصاعد ملحوظ في التحركات الدبلوماسية الدولية والإقليمية، بالتوازي مع استمرار التصعيد الميداني. وكان أبرز ما ميّز الأسبوع الماضي هو الزخم الدبلوماسي، خصوصاً الضغط السعودي-المصري المُكثّف لدفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف أكثر حزماً تجاه قوات الدعم السريع، وصولاً إلى وقف تمويلها وتزويدها بالسلاح والمقاتلين.

■ معتز منصور

الميدان لا يزال مشتعلًا؛ المعارك مستمرة في إقليم كردفان، حيث دعا رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان إلى التعبئة العامة، ورفض أي هدنة مع قوات الدعم السريع. وهذه الأخيرة، من جهتها، تواصل هجومها على مدينة بابنوسة، وتحاصر الفرقة 22 للجيش السوداني في غرب كردفان، في محاولة لبسط سيطرتها الكاملة على الإقليم الاستراتيجي.

اتهام مباشر لليبيا وتشاد والإمارات

على الصعيد الميداني أيضا، وجّه الجيش السوداني سلسلة ضربات مكثفة لقوافل الإمداد التابعة لقوات الدعم السريع، القادمة من المثلث الحدودي المشترك بين ليبيا وتشاد والسودان. ويتّهم الجيش صراحة كلًا من ليبيا وتشاد بتوفير البنية التحتية اللوجستية لدولة الإمارات، التي تستخدم هذه المسارات لضمان تدفق مستمر للأسلحة والمرتزقة إلى جبهات القتال في السودان.

وجرى تنفيذ هذه الضربات بالتنسيق المباشر مع مصر، التي تعبّر بوضوح عن رفضها القاطع لأي سيناريو يسمح لقوات الدعم السريع بالوصول مجددا إلى الخرطوم أو بتفتيت البلاد. وتقف المملكة العربية السعودية إلى جانب مصر في هذا الموقف، وتعمل الدولتان معًا لاحتواء التدهور المتسارع في السودان، ودفع الأطراف الدولية لاتخاذ خطوات فعلية. في المقابل، تستمر دولة الإمارات ومن خلفها الكيان الصهيوني في دعم قوات الدعم السريع بشكل غير مباشر، رغم صعوبة تحمل التبعات الأخلاقية والسياسية للمجازر التي ترتكبها هذه القوات في المناطق الخاضعة لسيطرتها. أبو ظبي تراقب اليوم كيف يتحول الغضب الشعبي العالمي ضد الكيان الصهيوني جرّاء جرائمه في غزة، بالرغم من نفوذه الهائل في وسائل الإعلام وشبكات اللوبيات في الغرب. والسؤال الملح هنا: هل تتحمّل أبو ظبي حملة مماثلة من الغضب الدولي، لا سيما بعد أن باتت اتهاماتها بارتكاب جرائم حرب موثقة في الفاشر؟

وفي سياق متصل أعلنت دولة الإمارات عن اتفاق شراكة استراتيجية شاملة مع تشاد، يشمل 40 اتفاقية اقتصادية بقيمة 6,5 مليارات دولار. لكن جوهر الاتفاق لا يكمن في الاستثمار، بل في لقاء تنفيذ طلبات محدّدة: استخدام المطارات شرق تشاد، وضمان نفوذ إماراتي أوسع في وسط أفريقيا، والتأثير في مجموعة من الملفات الحيوية، من السودان إلى ليبيا، ودول الكونفدرالية غربا.

المواقف الدبلوماسية: ضغط سعودي-مصري

ملف السودان كان حاضرا وبقوة في جلسات مجلس حقوق الإنسان، وفي اجتماعات وزراء خارجية مجموعة السبع، وكذلك في لقاء الرباعية الخاصة بالسودان، والتي تضم: المملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات، والولايات المتحدة. وفي هذه المحافل جميعا، وتحت ضغط سعودي-مصري، تم إصدار مواقف واضحة تؤكد على وحدة الأراضي السودانية، وترفض الجرائم التي ترتكبها قوات الدعم السريع، وتدعو صراحة إلى وقف الدعم الخارجي لأي طرف في الصراع.

وقد صدرت عن وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو تصريحات واضحة، اعترف فيها بارتكاب قوات الدعم السريع جرائم في الفاشر، ودعا إلى حظر تزويدها بالسلاح، مهدِّدا بإدراجها على القوائم الأمريكية للمنظمات الإرهابية. لكن فهم الموقف الأمريكي لا يتأتى من تصريحات روبيو بشكل منفصل، بل من تتبع تحولاته عبر مراحل الصراع: فعندما تقدّم الجيش السوداني وطرد قوات الدعم السريع من الخرطوم، فرضت واشنطن عقوبات عليه بذريعة استخدام «أسلحة كيميائية». هذا النمط يظهر أن السياسة الأمريكية ترتكز على إضعاف جميع الأطراف، واستمرار الصراع، بما يسمح لها بابتزاز الدول المؤثرة في الملف، كما يسمح استمرار الفوضى والنزاع في أي منطقة لنشر الفوضى في المناطق المجاورة.

فهدف واشنطن يظهر بشكل واضح في الضغط على كل من السعودية والامارات لضخ أموال هائلة في الاقتصاد الأمريكي وخاصة في شركات التكنولوجيا والذكاء الصناعي، وكذلك التأثير على علاقة كل هذه الدول المتزايدة مع الصين وعرقلة مشاريعها هناك.

الهدف الاستراتيجي: إطالة الصراع لابتزاز الجميع

وهكذا، يصبح واضحا أن استمرار الحرب في السودان ليس عبثًا أو خللًا في إدارة الأزمات، بل جزءًا من استراتيجية مُخطّطة: فالفوضى المُنظّمة تسمح بتحريك ملفات أخرى، وفرض تنازلات سياسية واقتصادية من الجميع. والتوتر الآخذ في الارتفاع بين أريتيريا وإثيوبيا، واحتمالية انفجار الصراع في المنطقة لا تنفصل عن الصراع في المنطقة كاملة.

أوكرانيا: النظام السياسي يتصدّع والجيش ينهار

تفجّرت قضية فساد واسعة في أوكرانيا الأسبوع الماضي طالت النخبة الحاكمة، وكانت الشخصية الأبرز بها هي «تيمور ميدنيتش» المقرّب من الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، وشريكه التجاري، والذي يعد بمثابة «اليد المالية» لزيلينسكي، على خلفية الكشف عن مخطط سرقة تم به اختلاس 100 مليون دولار كانت مخصصة لدعم البنية التحتية الكهربائية.

■ ملاذ سعد

كشف المكتب الوطني لمكافحة الفساد في أوكرانيا عن مخطط فساد ضخم في أوكرانيا طال عدة شخصيات بارزة في النظام الأوكراني بما فيه حلقة الرئاسة، من رجال أعمال وسياسيين ووزراء، ونشر عدة أدلة ورقية وتسجيلات صوتية تؤكد هذه الادعاءات.

وكان المتهمان الأبرز هما ميندیتش ورجل الأعمال اوليكساندر تسوكرمان اللذين فرّا مباشرة إلى «إسرائيل» التي يحملون جنسيتها، وفرض عليهما زيلينسكي عقب الفضيحة عقوبات تقضي بجميد أصولهم المالية وحظر التعامل معهما. كما أدت الفضيحة إلى استقالة كلًا من وزيري الطاقة والعدل الأوكرانيين على خلفية الملف، فضلًا عن العديد من الشخصيات الأخرى التي إما فرّت من البلاد أو استقالت كذلك.

في خضم ذلك، يحاول زيلينسكي – المتورّط بدوره – لتهدئة الأجواء عبر الإجراءات التي يفرضها، فبالنسبة للمجتمع الأوكراني تأتي سرقة هذا المبلغ الطائل والمخصص للبنية التحتية للطاقة، أثناء انقطاعات واسعة للتيار الكهربائي، ووسط الشتاء الذي لم يشتد بعد، مما يهدد بخطر انفجار شعبي واسع.

وبالنسبة للوضع السياسي والعلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة التي يتسوّل منهما المساعدات يأتي هذا الملف بالغ الحساسية فيما يتعلق باستمراره بمنصبه أو الإطاحة به، فالمكتب الوطني لمكافحة الفساد الذي قام بالكشف عن هذا الملف، يشرف عليه مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي بهدف مراقبة المساعدات المالية الأمريكية إلى كييف وكيفية صرفها، مما يعني أنها محاولة ضغط أمريكية واسعة وكبرى على النظام الأوكراني والرئيس زيلينسكي، دون أن تتضح غاياتها الأخيرة بعد، بين مجرد الضغط لإخضاع زيلينسكي لتنفيذ رغبات واشنطن، أم التمهيد جديا للإطاحة به؟ حيث هناك تقديرات بوجود تسجيلات صوتية تخص زيلينسكي نفسه وتدينه مباشرة.

على أية حال، لا تزال الفضيحة وتداعياتها السياسية في بداياتها، ومن غير الممكن التنبؤ بكيفية تصرف مختلف الأطراف حيالها: المجتمع الأوكراني، وأوروبا، والولايات المتحدة، ومدى إمكانية النظام الأوكراني موازنة العلاقة مع جميع الأطراف.

لكن أيضا وسط هذا التصدّع في النظام السياسي، بات هناك مؤشرات أكبر على انهيارات بصفوف الجيش الأوكراني تجري ملاحظتها سواء على جبهات القتال باستسلام متكرر للجنود الأوكرانيين بالمئات، أو بفرار الجنود من خدمة الجيش بالآلاف، وخلال الأيام القليلة الماضية فقط، حرر الجيش الروسي بلدتين جديدتين مقاطعة دنيبروبتروفسك، وبلدتين في مقاطعة زابوروجيه، كما استسلم العديد من الجنود الأوكرانين في مدينة دميتروف في دونيتسك وتحررت بدورها، فضلًا عن تصاعد حجم ووتيرة الضربات على العاصمة كييف.

الولايات المتحدة وإشعال العالم... آسيا نموذجاً

تطورات متسارعة وعميقة تشهدها الساحة السياسية العالمية، تتكثف آثارها على الساحة الآسيوية التي تمرّ بإحدى أكثر مراحلها اضطراباً وتواتراً في إعادة تشكيل خرائطها السياسية.

■ حلا حايك

شهدت العلاقات الصينية–اليابانية تصعيداً دبلوماسياً حاداً خلال الأسبوع الماضي، إثر تصريحات أدلت بها رئيسة الوزراء اليابانية، ساناي تاكايتشي في 7 تشرين الثاني أمام البرلمان الياباني، حول تايوان، بأن أي هجوم صيني على تايوان قد يعد «وضعاً يهدد البقاء» ويؤدي إلى رد عسكري من طوكيو. وهو ما أدى إلى اضطراب دبلوماسي حادّ مع الصين التي لا تتهاون بالقضية التايوانية، وتعتبرها قضية داخلية صينية وفقاً للقوانين الدولية ومبدأ «الصين الواحدة». وهو ما جاء صريحاً في الرد الصيني، حيث استدعى نائب وزير الخارجية الصيني السفير الياباني في الصين و«قدم احتجاجاً جدياً بشأن التصريحات الخاطئة التي أدلت بها رئيسة الوزراء اليابانية». كما دعا الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية لين جيان «الجانب الياباني إلى تصحيح أخطائه فوراً، والتراجع عن تصريحاته غير المبررة، وإلا سيتوجب عليه تحمل كل العواقب المترتبة على ذلك».

وطلبت الوزارة من المواطنين الصينيين تجنب السفر إلى اليابان في المستقبل القريب، مشيرة إلى تدهور العلاقات بسبب تصريحات تاكايتشي. وعبّرت عن «مخاوف جدية» بشأن التحركات العسكرية والأمنية لليابان في الآونة الأخيرة، بما في ذلك الغموض بشأن مبادئها غير النووية، وأشارت إلى أن قرار اليابان عدم استبعاد الحصول على غواصات نووية يشير إلى «تحول سلبي كبير في السياسة».

من جهة أخرى، أشارت نوايا تاكايتشي في مراجعة المبادئ غير النووية لسياسة اليابان الدفاعية، القلق الروسي أيضاً، حيث أكد المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف «نتابع هذا الملف بالتأكيد، والغموض الذي يحيط به يثير قلقنا». تواجه روسيا بدورها عقوبات فرضتها اليابان في أيلول الماضي على أكثر من 60 شخصاً وكياناً روسياً بذريعة الحرب الأوكرانية. وفي ضوء استمرار هذه العقوبات، ردت روسيا بفرض حظر على دخول 30 مواطناً يابانياً للأراضي الروسية، بينهم دبلوماسيون وأكاديميون.

في سياق متصل، تأتي هذه الاضطرابات مع موافقة الولايات المتحدة على بيع تايوان تجهيزات ومعدات قيمتها 330 مليون دولار، في أول صفقة عسكرية مع الجزيرة منذ عودة الرئيس ترامب. والتي لاقت معارضة شديدة من الخارجية الصينية.

تزامن ذلك مع إعلان الرئيس الكوري الجنوبي لي جاي ميونغ، بأن كوريا الجنوبية ستمضي قدما مع الولايات المتحدة في بناء غواصات تعمل بالطاقة النووية. خطوة أثارت قلق بكين، ورأت فيها تجاوزاً للعلاقات التجارية التقليدية، وتهديداً مباشراً لنظام منع الانتشار النووي العالمي، فضلاً عن تأثيرها المحتمل على استقرار شبه الجزيرة الكورية والمنطقة الأوسع.

تحذيرات روسية جدية

من جهته، حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من أن موسكو قد تلجأ إلى إجراء تجارب نووية إذا أقدمت أي قوة نووية أخرى على اتخاذ خطوات مماثلة، في إشارة إلى تصاعد سباق التسلح النووي في ظل التوترات المتزايدة في أوروبا وشرق آسيا.

يعزى التوتر في العلاقات الروسية اليابانية إلى النزاع حول جزر الكوريل الجنوبية، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الروسية، إذ استعادها الاتحاد السوفييتي في نهاية الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقيات دولية، مثل: إعلان القاهرة ويالطا، وتعتبر موسكو أن السيادة عليها تمثل «ثمرة النصر» ولا يمكن التنازل عنها تحت أي ظرف. وبرغم التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والاستثمار، تظل العلاقات الروسية اليابانية مشلولة سياسياً بسبب غياب معاهدة سلام رسمية، وهو ما تحمّل روسيا مسؤوليته لليابان بسبب تبعيتها الاستراتيجية للولايات المتحدة ومواقفها المناهضة لموسكو.

أما العلاقات الصينية مع اليابان، فهي مشوبة بتاريخ طويل من العداء والتوتر، تعود جذوره إلى الحرب الصينية اليابانية الثانية، واحتلال اليابان لأجزاء واسعة من الصين، وبرغم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري الضخم، فإن طوكيو ماتزال أداة استراتيجية للولايات المتحدة في محاولات احتواء الصين، خاصة في ظل النزاع على جزر دياويو/سينكاكو في بحر الصين الشرقي، حيث ترى الصين الموقف الياباني استفزازي وغير مشروع. وفي ضوء هذه الخلفيات التاريخية والسياسية، تنظر كلّ من الصين وروسيا بعين الريبة إلى النزعة العسكرية اليابانية المتجددة، وتعتبرها تهديداً مباشراً للاستقرار الإقليمي.

تعمل الولايات المتحدة على توتير عدد من الملفات في آسيا، وتعمل على توريط قوى أخرى في هذه الصراعات المكلفة، في محاولة لزجهم في معركتها مع الصين، بل وتسعى عبر إعادة إحياء النزعة العسكرية في اليابان إلى دفع روسيا لتوزيع قواها على جبهة جديدة، هذا التوجّه الأمريكي يعطي مؤشرات جدية على وجود نية حقيقة إلى رفع درجة التوتر في منطقة متوترة أصلاً، ما يمكن أن يتحول إلى صراع مفتوح.

«إسرائيل» تتلمّس تراجع الولايات المتحدة عنها.. وتناور

تتلمس «إسرائيل» وبشكل ملحوظ تصاعد التناقضات بينها وبين واشنطن حيال التكتيكات والرؤى الاستراتيجية، وهو الصدى الطبيعي والموضوعي لتراجع الولايات المتحدة دولياً، وليس نابعاً عن تغيّر في النوايا، ومن جهة أخرى تصاعد السخط الشعبي الأمريكي اتجاهها، مقابل صعود دعم واسع وأكبر للفلسطينيين، مما يشكل ضغطاً إضافياً على واشنطن للمناورة في دعمها لـ «إسرائيل» على الأقل.

■ يزن بوظو

انطلاقاً من هذه الفكرة، باتت «إسرائيل» تحاول بشكل أكبر، استمالة كلًا من إدارة ترامب، وقاعدته الجمهورية، وعموم الأمريكيين، عبر ادّعاء أن مصلحتها من مصلحة الولايات المتحدة عموماً، ومؤخراً بمحاولات التكيّف مع برنامج وشعار ترامب بـ «أمريكا أولاً» لاستمالة واشنطن.

فكانت واحدة من الخطى الأخيرة في هذا السياق، وأبرزها، ما نشره موقع «أكسيوس» عن عرض «إسرائيل» لتمديد الاتفاق الأمني الحالي بينها وبين الولايات المتحدة لـ 20 سنة جديدة، يجري توقيعه العام المقبل، حيث بدأت المحادثات الخاصة به قبل نحو أسبوعين.

ليتضمن العرض «الإسرائيلي» وفقاً للموقع تعديلات على الاتفاق الأمني بحيث يشمل تعاوناً مشتركاً بين الطرفين، عوضاً عن مجرد استلام مباشر باتجاه واحد للمساعدات العسكرية الأمريكية، تعاوناً في مجالات تطوير التقنية العسكرية، والذكاء الاصطناعي المرتبط بالأمن، ومشروع القبة الذهبية الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة في وقت سابق.

لتأتي هذه المقترحات بصورة تفيد الجيش الأمريكي، بحيث يكون جزء من أموال المساعدات العسكرية الأمريكية ضمن الاتفاق، بمثابة استثمار طويل الأمد في المجالات البحثية، يطوّر القدرة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية، ومثل هكذا عرض ينسجم مع برنامج وشعار «أمريكا أولاً» ويحاول استمالة ترامب من بوابة دعم الجيش الأمريكي.

إلا أن هذا العرض، بمضمونه ورسائله لواشنطن والمجتمع الأمريكي، لا يلغي أن هناك أموالاً طائلة سيجري صرفها على «إسرائيل» من جيوب الناخبين ودافعي الضرائب، وحتى فيما يتعلق بالأمور البحثية نفسها، فإن الأمريكيين أولى بها وبتنفيذها وبتقاضي أجرها عوضاً عن «الإسرائيليين» من وجهة نظر أمريكية بسيطة.

وعليه، فإن العرض المقدم لا يتعدى اعتباره مناورة وغطاء لتمرير تجديد الاتفاق الأمني وأموال المساعدات اللاحقة، لكن ربما صداه وتفاعلاته ستجد لها أثراً أكبر داخل «إسرائيل» نفسها، حيث بات العديد من حلفاء نتنياهو المتطرفين، ومنهم داخل «الليكود» نفسه، يرون أن اعتماد نتنياهو على الدعم الأمريكي وخاصة من ترامب، بات يؤثر على حرية «إسرائيل» السياسية والأمنية والدفاعية، وخاصة منها ما يتعلق بقطاع غزة والضفة الغربية، وهو ما يعكس أحد المؤشرات المتزايدة في التناقض بين «إسرائيل» و«الولايات المتحدة».

وعلى العموم، تدل جميع المؤشرات إلى أن الدعم والمساعدات الأمريكية السياسية والعسكرية والمالية منها لـ «إسرائيل»، تميل نحو الانخفاض على المدى القريب والبعيد، وبات الاتجاه العام يسير بتعالي الأصوات والضغوط الشعبية والسياسية على حد سواء، داخل الولايات المتحدة، بالضد من «إسرائيل» وربما نحو التخلي عنها اضطراراً.

كيف تستعد إيران لجولة حرب جديدة محتملة؟

رغم حدوث عدد من التطورات خلال شهر تشرين الأول الماضي، ظلّ الوضع العام في منطقة غرب آسيا في حالة من الاضطراب، فالعديد من بؤر التوتر التي عملت واشنطن على إشعالها وتغذيتها لم تخمد بعد، لكن المشهد ورغم قتامته يضع أمامنا معطيات تساعدنا في فهم طبيعة التوازنات الحالية بشكل أعمق.

■ علاء أبوفرّاج

الملف الذي يحتل حصة متزايدة من التغطية الإخبارية والتحليلية مؤخرا هو التطورات في إيران، فرغم انتهاء «حرب الـ 12 يوم» لم تكن الأجواء هادئة، بل ظلت نتائج الحرب محل تجاذبات، ولكن رغم محاولات «إسرائيل» والولايات المتحدة تصوير الحرب كما لو أنّها «ضربة قاضية» لإيران، جاءت التطورات لتثبت مسألة مختلفة كليًا، وهي ببساطة أن «حرب الـ 12 يوم» كانت ببساطة جولة أولى من صراع مستمر وبأشكال متعددة، بل إن أداء إيران العسكري، كان ضاغطاً إلى ذلك الحد الذي فرض على الولايات المتحدة و«إسرائيل» وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار.

حسابات كل طرف!

بعيداً عن الدعاية التي يمكن قراءتها في وسائل الإعلام، يمكن القول ببساطة: إن كلًّا من «إسرائيل» وإيران لحق بهما ضررٌ كبير أثناء هذه الحرب، لكن المسألة ببساطة هي أن «إسرائيل» التي بدأت هذه الجولة كانت وضعت أهدافاً معلنة محددة، وتحديداً تدمير البرنامج النووي الإيراني وإنهاء قدرات إيران الصاروخية، وبعد الوصول إلى وقف لإطلاق النار كانت واشنطن وتل أبيب تصرّان على أن برنامج إيران النووي قد جرى تدميره بشكل كبير، وأن قدراتها الصاروخية استنزفت في الحرب، واستهدفت البنية التحتية الإنتاجية، لكن بدأت تقارير رسمية وتصريحات مسؤولين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبين غير ذلك، إذ اعترف مدير الوكالة رافاييل غروسي أن مخزون اليورانيوم الإيراني «ما زال موجوداً» وقدّر كمياته بـ 400 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، وقال غروسي: إن هذه الكمية «يمكن أن تكفي لصنع ما يصل إلى عشر قنابل نووية في حال اتخاذ القرار السياسي». تصريحات غروسي تبدو كما لو أنها تبرير لعمل عدواني جديد، ومن الجدير بالذكر، يتسق جزءٌ من كلامه مع تصريحات المسؤولين الإيرانيين، فطهران ظلت منذ انتهاء الحرب مصرّة على أن الكميات الأساسية من اليورانيوم لا تزال موجودة وأكد مسؤولوها أن البرنامج النووي الإيراني مستمر.

ما الذي دفع إلى وقف إطلاق النار إذاً؟

لا شك أن «إسرائيل» والولايات المتحدة تملكان قدرات أكبر من تلك التي جرى استخدامها، لكن المشكلة بدت بأن استمرار الوضع الحالي لن يقود إلا إلى مزيدٍ من الاستنزاف، وتبين أن قدرات إيران في استهداف العمق «الإسرائيلي» دون توقف طوال 12 يوم، تحوّلت إلى عامل ضاغط بشكل كبير، على المستوطنين غالبيتهم يفكرون بالهجرة، بل أيضا على مخزونات الدفاع الجوي، وكان يمكن أن تنفتح الأجواء أمام طهران التي كانت ترفع من نوعية الصواريخ التي تستخدمها بدل أن يجري العكس، كل ذلك فرض وقفاً لإطلاق النار، ويبدو أن التقدير الأمريكي أنه يملك قدرة عسكرية أكبر لإعادة التسليح، فيما ستحتاج إيران وقتاً أطول للعودة إلى الوضع السابق، ما يمكن أن يعطي واشنطن أفضلية خلال أشهر قليلة، لكن تقديرات من هذا النوع يبدو أنّها أيضا لم تكن دقيقة بما يكفي، فبحسب تصريحات علي فائز مدير مشروع إيران في مجموعة الأزمات الدولية، قال نقلاً عن مسؤولين إيرانيين: إن «المصانع الصاروخية الإيرانية تعمل 24 ساعة يوميا» وأضاف: «إيران تستعد لإطلاق 2000 صاروخ دفعة واحدة على [إسرائيل] في الحرب المقبلة، لإغراق الدفاعات [الإسرائيلية]» وهذه أرقام كبيرة جدا، فخلال الحرب السابقة أطلقت إيران ما مجموعه 500 صاروخ خلال 12 يوم، بينما يجري الحديث اليوم عن 2000، الأرقام التي يتحدث عنها علي فائز، حتى وإن كانت بهدف ردع الخصوم، إلا أنها تستند بالطبع إلى أساس ما، فلو لم تكن إيران ترى نفسها اليوم في موقع غير قادر على الرد، ستعتمد نهجاً آخر وتحديداً في ملف التفاوض، فبحسب وزير الخارجية عباس عرقجي قال: إن على الأطراف المقابلة «أن تختار تجربة مفاوضات 2015 وحرب الـ12 يوما. ونحن مستعدون لكلتيهما». وهنا كان اختيار الإشارة إلى مفاوضات 2015 مقصودا، فبالنسبة لطهران لا يمكن الوثوق بالولايات المتحدة والتفاوض معها بعد الخداع الذي جرى، وهي لذلك منفتحة على التفاوض، لكن ضمن صيغة دولية جامعة تلزم واشنطن بمخرجاتها.

المسألة الأهم التي تظهر بوضوح هي أن مسألة التوجه شرقاً لم تعد مجرّد خيار بل باتت فعلياً الخيار الوحيد أمام القوى الإقليمية الأساسية في الشرق

كيف تستعد إيران للمواجهة المحتملة؟

إن الحرب الأخيرة وتجربة إيران الطويلة رسّخت أكثر ضرورة «التوجُّه شرقا» فرغم أنه معتمد من قبل طهران إلا أن الموقف النهائي من الغرب وطبيعة العلاقة معه ظلت مرهونة بنتائج المفاوضات وسلوك الأطراف الأخرى، لكن العدوان على إيران فرض موقفاً إلزامياً، فالولايات المتحدة أثبتت نفسها مجدداً بأنّها عدو يسعى إلى تدمير إيران وتفتيها، وهذا ما أعطى زخماً أكبر لبناء شبكة تحالفات بعيدة عن الغرب، وقادرة على تزويد إيران بما تحتاجه تحديداً في موضوع التسليح.

ويبدو من خلال التقارير المتزايدة، أن الصين قادرة على المساهمة بحل المشكلة سريعاً، فهناك تقارير تشير إلى أن إيران بصدد تسلم أنظمة الدفاع الجوي الصيني 9B-HQ وهي فضلاً عن ميزاتها النوعية، فقد صنعت هذه النسخة منها لتعمل بشكل متوافق مع أنظمة S300 التي تملكها إيران، وترى «إسرائيل» أن حصول إيران على أنظمة كهذه يشكل تحدياً حقيقياً حتى بالنسبة لأسطول طائرات F-35، فهي قادرة على العمل ضمن مدى يتجاوز 250 كم وتفرض بقدراتها على الطيران «الإسرائيلي» أن يضع أسوأ السيناريوهات عند وضع الخطط، وذكرت بعض التقارير المتخصصة أن الأنظمة مزودة برادارات المسح الإلكتروني النشط «AESA» متعددة النطاقات غير المألوفة بالنسبة لجيش الاحتلال «الإسرائيلي» و«تقوض عقودا من الخبرة [الإسرائيلية] ضد الأنظمة الروسية».

إلى جانب ذلك، تحوّلت إيران بشكل كلي لاعتماد نظام الملاحة الصيني «بيدو» بديلاً عن نظام GPS بعد أن أثبت النظام الغربي أنّه يمكن أن يشل قدرة الجيوش في ساحة المعركة، بل إن اعتماد نظام «بيدو» يربط بنية الاستهداف والهجوم الإيراني بالبنية التحتية الاستراتيجية الصينية، هذا إلى جانب تقارير أخرى عن رصد شحنات ضخمة من مادة «بيركلورات الصوديوم»، وهي المكون الأساسي لوقود الصواريخ ذات الدفع الصلب، لمساعدة إيران على إعادة بناء مخزونها الصاروخي الذي تضرر خلال الحرب، وتوفير مكونات وتكنولوجيا متقدمة لدعم سلسلة طائرات «شاهد» الإيرانية وتحديداً في أنظمة التوجيه.

من جهة أخرى، ورغم الكثير من التقارير المتضاربة عن الدور الروسي في هذه المسألة يظهر أن روسيا تعمل بشكل حثيث على تخفيف الضغوط الاقتصادية، وكان الإجراء الأخير هو ربط أنظمة الدفع الوطنية في كلا البلدين، ما يسمح لإيران أكثر بتجاوز آثار العقوبات، هذا بالإضافة إلى أن أنباء تتحدث عن مفاوضات روسية-إيرانية لحصول الأخيرة على طائرات Su-35 وما يدعم هذه التقارير هو أن إيران حصلت بالفعل على طائرات ياك-130 وهي طائرات مخصصة للتدريب المتقدم بهدف تأهيل الطيارين الإيرانيين لقيادة المقاتلات الروسية الأكثر تطورا.

إن العدوان الذي تعرّضت له إيران كان بمثابة تهديد للدول الإقليمية الأساسية في المنطقة، وتحديداً السعودية وتركيا، ومن هذه الزاوية تحول هذا الملف إلى مسألة أساسية في فهم طبيعة التوازنات القائمة اليوم، فإن فشل المخطط الأمريكي-«الإسرائيلي» يعني تثبيت واقع جديد، لكن المسألة الأهم التي تظهر بوضوح، هي أن مسألة التوجه شرقاً لم تعد مجرّد خيار، بل باتت فعلياً الخيار الوحيد أمام القوى الإقليمية الأساسية في الشرق، وخصوصاً أن مجمل الكتلة الشرقية ترى اليوم أن أي خسارة تتلقاها الولايات المتحدة تضعف قدرتها على القيام بأعمال عدوانية غير محسوبة، وهو ما يضمن مستوى أعلى من الاستقرار.

حديث الأمهات

ثمّة جبالٌ من المشكلات الثقيلة حالياً، على غير صعيد ومستوى، يعاني منها السوريون. يتداخل الحديث وعرض المشكلات الخاصة والشخصية مع البوح العام، ليوضح الصورة وما تحمله بداخلها من عمق تصبح فيه التجربة الخاصة والشخصية، مرآة لما تعانيه البلاد من هشاشة وما تحتاجه من حلول.

■ إيمان الذياب

تثير التصريحات والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم حول جودة التعليم الدهشة وتكشف عن مفارقات مضحكة موجعة في آن معاً، فالحديث العام عن «مناقشة آلية التعاون المشترك لتعزيز الأداء المؤسسي، ورفع جودة التعليم في سورية»، دون بحث التفاصيل الخاصة بالمشكلات الفعلية المتراكمة التي يعاني منها قطاع التعليم، ولا بالحلول المقترحة لكل مشكلة، يشابه تصريحات المسؤولين عن هذا القطاع في السلطة السابقة وسياساتهم التي أدت به إلى ما آل إليه اليوم.

في البيوت تتعامل الأمهات مع الوقائع والتفاصيل، في حديث بعض الأمهات «لقاسيون»: تتساءل إحداهن عن الأسباب التي تجعل من طفلها «ضعيفاً في الدراسة، ومهما حاولت معاه مخه مسكر» أمام المنهاج، فهو طالب بالصف الرابع، في البداية اعتقدت أنه يعاني من مشكلة في الذكاء لدرجة جعلتني أعرضه على الأطباء ولكنهم أخبروني أنه لا يعاني من أي مرض وأن ذكاءه جيد لمن في عمره، في الدراسة فقط. وتؤكد أخرى: «ابنتي في الصف الخامس وهي تعاني مع المناهج، رغم أنها تدرس في مدرسة خاصة، مع ذلك تحتاج إلى المساعدة في دروسها مما يضطرنا إلى اللجوء إلى مدرسين «خصوصي» لبعض المواد في المنزل، ومع ذلك تعاني، رغم أنها ذكية...» وتتابع الأمهات شكواهن لقاسيون، حديث لا ينتهي عن معاناة أبنائهن المعرفية والتي تكشف عن جانب مؤلم في حياتهن كنساء وكأمهات، إذ تستنزف مشاكل أبنائهن المعرفية هذه ما تبقى لهن من قوة وقدرة على التحمل، حسب تعبيرهن، إذ يستلزم ذلك الاعتناء بتدريس الأبناء «الطلبة» إضافة إلى المهام اليومية المترتبة عليهن كموظفات وربات منزل ويضيف عبئاً آخر على الأعباء الكثيرة التي تتطلب منهن التعامل معها، الوضع المعيشي السيئ، المواصلات والتنقل، طوابير الوقوف أمام الأفران أو لاستلام الرواتب من المصارف، الكهرباء ، الإيجار، الغلاء... إلخ، من مشاكل لا تنتهي، و«فوقها، تعليم الولاد»، ويزداد الضغط أكثر في حالات الأسر ذات الدخل المنخفض، إذ تضطر الأمهات لتعليم الأطفال بأنفسهن معتمدات على مقدراتهن الشخصية وما يمكن أن تتذكره من معلومات لديها.

تؤكد الأمهات من خلال التجربة والملامسة المباشرة للتعامل بين المنهاج والطالب، أن ثمة قطيعة معرفية بين الطالب والمنهاج المقر من وزارة التربية والتعليم، رغم التعديلات التي قامت بها الوزارة على هذه المناهج، وهو ما يشير إلى أن التعديلات، مع اختلاف الآراء حولها، لم تحدث الأثر المطلوب في رفع سوية التعليم، وأن المنهاج فعلاً يلزمه تغيير جذري، ويلزمه بحث وإجراءات مدروسة وليست ارتجالية كما حدث في الأشهر السابقة، وهو ما أكده معلمون ومدرسون، قامت قاسيون باستقصاء آرائهم حول الموضوع.

يحتاج قطاع التعليم، مثل غيره من القطاعات الهامة في سورية، إلى إعادة النظر بالسياسات العامة والتي على أساسها تبنى خطط تعليمية شاملة ومتكاملة، وترسم الخطوط العامة لبنية التعليم وما يحتاجه في مختلف المجالات. وعلى أساسها يمكن التفكير بما يلزم لتطوير جودة التعليم.

يحدث في دمشق

تعرّض المتحف الوطني السوري في الآونة الأخيرة لسرقة ستة تماثيل قديمة، بينها تماثيل ومقتنيات نادرة، كما أعلنت وكالة «أسوشيتد برس»، تكشف الحادثة حالة من العجز والهشاشة في حماية التراث السوري، وتفضح إحدى مسارات النهب العديدة والتي طالت الإرث الحضاري لبلد يمتلك آلاف السنوات من التاريخ، ويعجز اليوم عن صونه.

كشف إعلان الخبر عن خلافات ومشاحنات جرى فيها تبادل الاتهامات، فمن جهة تساءل البعض: كيف من الممكن أن تعرف وسيلة إعلام أجنبية بخبر كهذا وتعلنه قبل الإعلام المحلي، أو الإعلام الرسمي؟ خاصة أن الخبر صادم وليس بسيطاً أو سهلاً، ولا مُضحكاً، فمن يعرف المتحف الوطني في دمشق، يعرف أن هذه السرقة كبيرة كفاية لتحزن دمشق كلها، ويعرف أن هذه السرقة هي استلاب للهوية، السورية أولاً، وهوية المنطقة كلها ثانياً، والمتجسّدة بآلاف السنين، وجهود وإنجاز ملايين من البشر الذين تعاقبوا على هذه البقعة من الأرض.

في المقابل يضحك بضعة أشخاص على «سوشال ميديا»، من الذين لا يملكون سوى ذاكرة الأزمة وليس لديهم معرفة بتاريخ هذه البلاد وإنجازات من سبقهم الحضارية، بينما يناقش آخرون المسألة من منطق مختلف. فقد كشفت الحادثة عن سلوك البعض، حيث يجري التعامل مع انتقاد من أي مواطن كان، بالمقارنة مع النظام السابق، «وكأنّ خطايا النظام السابق صكّ غفران جاهز لأي سلوك حالي»، كما كشفت من جهة أخرى غياب الدولة وغياب هيبتها لدى شرائح كبيرة ومتنوعة من المواطنين السوريين، خاصة أن الخبر لم يصدر عن جهة سورية رسمية، بل عن وكالة أجنبية ذكرت أن السرقة طالت الجناح الكلاسيكي، بعدما اكتشف أحد الموظفين باباً مخلوعاً في القاعة. وبعد انتشار الخبر، أصدرت وزارة الثقافة التي فتحت تحقيقاً بالتعاون مع وزارة الداخلية، بياناً على «إكس» أعلنت فيه عن «تشكيل لجنة خاصة لجرد محتويات المتحف وتحديد ما تم نهبه على يد النظام البائد وفلوله».

يشير البيان إلى أن المتحف تعرّض لما سمّاه «عمليات نهب مبرمجة في عهد النظام البائد ووضعت قطع مزيفة مكان قطع أصلية نهبت لمصلحة مافيات مرتبطة بالمخلوع وزادت هذه العمليات بعد عام 2011 مستغلة الأوضاع التي رافقت الثورة السورية». رغم أن المديرية العامة للآثار والمتاحف كانت قد أكدت في وقت سابق أنه «لم تحصل أي تعديات على المتحف»، مشيرة إلى أنه أعيد فتح أبوابه في 8 كانون الثاني 2025 بعد إغلاق مؤقت ليلة سقوط النظام «خوفاً من تعرضه للتخريب أو النهب». غير أنّ سرقة القطع الجديدة أعادت الشكوك إلى التداول. ففي تموز الماضي، كرم وزير الثقافة محمد ياسين الصالح موظّفين آثروا البقاء في المتحف لحمايته من النهب تقديراً لجهودهما في «إنقاذ المتحف ليلة سقوط النظام السابق». كما تمت الإضاءة في تحقيق خاص حول عودة النشاط إلى أسواق التنقيب والتهريب في أكثر من منطقة خلال الشهور الماضية من قبل «عصابات محلية وأفراد يائسين»!

وفي بيان ثان، نشرت الوزارة صور القطع المسروقة وهي ستة تماثيل يُراوح طولها بين 20 و40 سنتيمتراً تعرف باسم «فينوس» وهي تماثيل لأجساد أنثوية، بعضها يرمز إلى آلهة الحب والجمال في الميثولوجيا الرومانية.

العالم يسعى إلى التقدم

لا يكفي أن نقول إن العالم يتأرجح بين اليمين المتطرف والليبرالية المُعاد تشكيلها. الأعمق من ذلك، والأكثر إلحاحاً، أن الشعوب في كل زاوية من كوكبنا تعيد التفكير في جذور النظام الذي يحكم حياتها — نظام بات يُظهر تناقضاته بوضوح لا يمكن تجاهله. لم يعد الحديث عن «رأسمالية إنسانية» أو «رأسمالية تقدمية» سوى وهمٍ ناعمٍ يُخفي وراءه استمرارية الآليات نفسها والتي تُغذّي الفقر، وتُضخّم الثروة عند قمة الهرم، وتُحطم السيادة الوطنية، وتُهدر الكرامة الإنسانية. ما يظهر اليوم «كعودة» إلى الليبرالية، ليس سوى زومبيٍ مُعاد تنشيطه — جثةٌ مُتجمّدة من فكرٍ تعرّض للإفلاس السياسي والأخلاقي، يرتدي ثياباً جديدة ويُعلن عن نفسه منقذاً للحضارة، بينما لا يملك حتى أدنى خطةٍ لتجاوز الأزمة التي خلفها هو نفسه.

■ فيجاي براشاد
بتصرف عن مجلة المراجعة الشهرية

لقد تخلّت الليبرالية التقليدية — من حزب العمال البريطاني إلى الكونغرس الهندي، ومن الحركات التحررية في الجنوب العالمي إلى المفكرين الاشتراكيين في أوروبا — عن جوهرها عندما سقطت تحت وطأة انهيار الاتحاد السوفيتي. وبدلاً من إعادة تقييم جذور الأزمة، اتخذت مساراً مُرعباً... اعترفت بالرأسمالية «كحقيقة أبدية»، واعتبرت سياسات النيوليبرالية — التي تحرّر رأس المال من أي قيد — «قدراً لا مفرّ منه». وبدلاً من محاربة عدم المساواة، ركّزت على «تحسين» بعض التراتبيات الاجتماعية — العرق، الجنس، الميول الجنسية — كأنها حلولٌ كافية لانهيار النظام الاقتصادي. وتمّت تبرئة هذه التنازلات بحجّة مُستعارة من هايك... أي إن أي محاولة لتجاوز الإصلاحات السطحية هي طريقٌ لا مفرّ منه نحو «الاستبداد البيروقراطي». وهكذا، تحولت الليبرالية من حركة تطالب بالحرية إلى بيروقراطية تقنية تُديرُ الأزمة، لا تحلها.

ولكن، في لحظةٍ تخلّف فيها هذه الليبرالية المُهترئة فراغاً أخلاقياً، ظهر اليمين المتطرف «كصوت الشعب». لم يكن هذا الظهور مصادفة. بل كان ثمرة مباشرة لاستسلام الليبراليين. فاليمين المتطرف لم يُقدّم أي بديل اقتصادي حقيقي — فهو يُعيد إنتاج سياسات النيوليبرالية نفسها، بل ويُضاعفها بعنف اجتماعيٍ مُقنّع بالخطاب العنصري والمعاديٍ للنساء والليبراليين. إنه لا يُهاجم النظام، بل يُزيّنه بوجه عدوانيٍ. والليبراليون الجدد، بدلاً من مواجهة هذا التحول الجذري، يُعيدون صياغة أنفسهم «كالضامنين للديمقراطية» — وكأنهم لم يكونوا هم من أعدّوا الأرضية له.

ولكن، ماذا عن البديل؟

هنا، لا يمكننا أن نُعيد تدوير الأوهام القديمة: لا «العصر الذهبي» للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، ولا «الرفاهية» التي زُعم أنها تحققت في أوروبا والولايات المتحدة. فهذا «العصر الذهبي» لم يكن سوى وهم مُموّل بالاستغلال. لقد بُني على تدمير سيادة الدول النامية — انقلابات كثيرة، من إيران عام 1953 إلى تشيلي عام 1973 — وعلى استنزاف موارد الجنوب العالمي لتمويل رفاهية العمال في الشمال. لقد كانت «الرفاهية» التي عرفها بعض العمال في أوروبا والولايات المتحدة ثمرة لنهب عالميٍ منظّم، ممول من قبل صندوق النقد الدولي وشركات متعددة الجنسيات، تحول تدفقات الثروة من جنوب العالم إلى حسابات المستثمرين في الشمال — ليس للاستثمار الصناعي، بل لتمويل مراهنات مالية هائلة في أسواق مُعقدة لا تنتج شيئاً سوى أزماتٍ متكررة. وهكذا، فإن أي دعوة «لعودة» إلى رأسمالية «إنسانية» هي دعوةٌ لاستعادة نظام مبنيٍ على التبعية والعنف. إنها تجاهلٌ صارخٌ لتاريخ العالم الحقيقي، حيث لم تُبنى الديمقراطية على رفاهية مُنحت، بل على نضال دام.

> **هي تجارب استطاعت أن تُنقذ الملايين البشر من الجوع وتُعلّم أمهاتٍ أمياتٍ وتُبني مستشفياتٍ في قرىً نائيةٍ وتُوفّر تعليماً مجانياً لجيلٍ كاملٍ من الشباب**

فما هو البديل؟

الإجابة ليست في تكرار نماذج أوروبية مُستهلكة، بل في استيعاب تجارب حيّة نشأتْ في قلب الاستعمار: الثورة الصينية عام 1949، والثورة الكوبية عام 1959، وانتصار فيتنام عام 1975، والثورة الإيرانية عام 1979، وحركات التحرر في أفريقيا وآسيا. هذه ليست «تجارب فاشلة» كما يُروج لها في وسائل الإعلام الغربية، بل هي تجاربُ استطاعت — في ظلّ حصار مستمرّ، وحروب اقتصادية، وتقنيات مُحرمة — أن تُنقذ الملايين البشر من الجوع، وتُعلّم أمهات أميات، وتُبني مستشفيات في قرىً نائية، وتُوفّر تعليماً مجانياً لجيلٍ كامل من الشباب. لقد فعلوا ما لم تفعله أي دولة رأسمالية في الجنوب... ربطوا التنمية بالعدالة الاجتماعية، والسيادة بالكرامة.

وهنا، لا يمكن تجاهل دور ماركس — ليس «كخبير قديم»، بل كمُحلّل عميق للحدود التي فرضتها الليبرالية نفسها. فماركس لم يُنكر أن الثورة الفرنسية كانت «خطوة كبيرة للأمام». لكنه أدرك أن «التحرير السياسي» لا يكفي. فحرية الملكية، في نظام رأسماليٍ، ليست حرية حقيقية، بل هي حرية للقليل للاستعباد للكثير. فحرية «امتلاك» المصنع لا تعني حرية «عدم امتلاك» أي شيء. وحرية «التصويت» لا تعني حرية «العيش بكرامة». ولهذا، كان ماركس يدعو إلى «تجاوز أفق الحقوق البرجوازية» — أي إلى عالم حيث «من كلٍ حسب طاقته، لكلٍ حسب حاجته». هذا ليس حلما مثاليا، بل شرطا واقعيا لتحرير البشرية.

أما اليوم، فنحن نرى أن أكثر من 79% من الصينيين يرون أن بلادهم «ديمقراطية». هذا ليس تضليلاً من حكومة استبدادية، بل تعبيراً عن تجربة حقيقية... ففي الصين، تُبنى مدن جديدة كلّ عام، وتغطّى ملايين المنازل بالكهرباء، وتُوفر الرعاية الصحية للفقراء، وتُحوّل المدن النائية إلى مراكز للتكنولوجيا. وفي الوقت الذي تُغلق فيه الولايات المتحدة مراكز الرعاية الصحية للفقراء، تُبني الصين مستشفيات في جبال هيمالايا. والسؤال ليس: هل الصين «ديمقراطية» بمعنى الغرب؟ بل: هل تُحقق الكرامة؟ وهل تحرّر الناس من الجوع؟ وهل تُعطيهم القدرة على تقرير مستقبلهم؟

الإجابة في الجنوب، في أغلب الأحيان، هي نعم.

أما الليبراليون الجدد، فهم لا يرون هذا. فهم يُعيدون تأهيل مفاهيم قديمة — «الفساد»، «الاستبداد»، «الانغلاق» — كأداة لإسكات أي بديل مختلف. لكنهم لا يطرحون سؤالاً واحداً: ما الذي يمنعنا من بناء نظام لا يعتمد على النهب، ولا على التبعية، ولا على الديون؟ ما الذي يمنعنا من أن نُعيد توزيع الثروة، لا «كإحسان»، بل «كحقٍ طبيعيٍ»؟

هنا، تظهر مفاهيمٌ جديدةٌ: السيادة، والكرامة.

السيادة ليست مجرد «عدم تدخل أجنبي». إنها القدرة على تقرير مصيرك الاقتصادي، على بناء صناعتك، على تطوير تعليمك، على حماية ثقافتك. والكرامة ليست مجرد «حقوق

نحو الاشتراكية

إنسانية» مُعلّقة على جدران الأمم المتحدة. إنها القدرة على أن تأكل، وأن تتعلم، وأن تُشفى، وأن تعيش دون خوف من أن تُطرد من بيتك، أو تُفقد وظيفتك، أو تُجرّد من كرامتك لأنك فقير.

والليبرالية، في جوهرها، لا تنتج كرامة. بل تُنتج سوقاً. والسوق لا يهتمّ بالكرامة. إنه يهتمّ بالربح. أما الاشتراكية — بمعنى تأميم وسائل الإنتاج، وتحويل الاقتصاد إلى خدمة البشر، وليس العكس — فهي الوحيدة التي تُنتج كرامة. لأنها تُعيد تعريف الحرية: ليست «كحرية الشراء»، بل «كحرية الوجود».

ومن هنا، فإن مطالبة العالم بالتقدم نحو الاشتراكية ليست دعوة إلى العودة إلى الماضي، بل إلى البناء من جديد — من تجارب ناجحة،وليستفاشلة.ففيفيتنام،حيثدُمّرتالمدن بالكيماويات، ولدت ثقافة تقدّس التضامن. وفي كوبا، حيث استمرّ الحصار 60 عاماً، بقي التعليم والصحة مجانيين. وفي الصين، حيث كانت الأمية تبلغ 80% قبل الثورة، أصبحت اليوم أقل من 5%. هذه ليست «أخطاء» تُبرَّر إدانة النظام. هذه إنجازات تُبرّر إعادة التفكير في النظام.

الليبراليون الجدد يخشون من هذه التجارب، ليس لأنها فاشلة، بل لأنها ناجحة. لأنها تُثبت أن هناك بديلاً — بديلاً لا يعتمد على رأس المال، بل على الإنسان. وبهذا، فإنهم لا يُعارضون الاشتراكية لأنها غير فعّالة، بل لأنها تُهدّد هيمنتهم الفكرية.

لقد أغلقت الأبواب أمامنا في التسعينيات، عندما أعلن أن «الرأسمالية هي نهاية التاريخ». لكن التاريخ لم ينتهِ. بل انتقل إلى الجنوب. والآن، يُعيد العالم تشكيل نفسه. فالصين تُصدّر التكنولوجيا، لا الأسلحة. وتُقدّم المساعدات، لا الديون. وتُشارك في بناء البنية التحتية، لا في تفكيك السيادة. وفي الوقت الذي يُصرّ فيه الغرب على «العقوبات» و«الحروب الاقتصادية»، تقدّم آسيا «السلام والتنمية» كمشروع عالميّ.

هذا لا يعني أن الصين أو فيتنام أو كوبا لديها «نموذج جاهز». لا. فكل تجربة فريدة، ومبنية على ظروفها الخاصة. لكنها تُقدّم شيئاً أكثر أهمية، إثباتاً أن العالم يمكن أن يكون مختلفاً. أن التقدم لا يُقاس بمؤشرات الأسهم، بل بمؤشرات الحياة. أن التنمية لا تُقاس بحجم الاستهلاك، بل بحجم الكرامة.

ومن هنا، فإن المطلوب ليس «إصلاح» الليبرالية، بل تجاوزها. وليس «تحسين» الرأسمالية، بل بناء نظام جديد — نظام يُعيد توزيع الثروة، ويُعيد توزيع السلطة، ويُعيد توزيع الكرامة.

إننا لا نطلب من العالم أن يصبح كوبا أو الصين. نطلب أن يُعطى للناس الحق في أن يختاروا طريقهم فقط. وأن لا يُعاقبوا لأنهم يرفضون أن يعيشوا في نظام يُحولهم إلى قطع احتياطية في آلة لا تُهتمّ إلا بربحها.

العالم لا يطلب «ديمقراطية» بمعنى الانتخابات. يطلب كرامة. لا يطلب «حرية» بمعنى السوق. بل يطلب عدالة. لا يطلب «تقدماً» بمعنى التكنولوجيا. بل يطلب حياة.

وهذا، في جوهره، هو الاشتراكية. ليس كعقيدة قديمة، بل كمشروع حيّ — يُبنى من أسفلٍ من قُرىً نائية، ومن مدن مُستعبَدة، ومن جماهير لم تُستغلّ فقط، بل لم تهان. هؤلاء هم مَن يصنعون التاريخ. ليس من خلال الأحزاب، بل من خلال النضال. ليس من خلال الخطابات، بل من خلال العمل. وليس من خلال التسويق، بل من خلال البناء. والأهم من ذلك؛ ليس من خلال تكرار أخطاء الماضي، بل من خلال تعلمها، وتجاوزها.

العالم لا ينتظر «ليبراليا جديدا». إنه ينتظر إنسانا جديدا. إنسانا لا يُقاس بثروته، بل بكرامته. لا بقدرته على الشراء، بل بقدرته على التحرّر.

العالم لا يطلب «ديمقراطية» بمعنى الانتخابات يطلب كرامة لا يطلب «حرية» بمعنى السوق بل يطلب عدالة لا يطلب «تقدماً» بمعنى التكنولوجيا بل يطلب حياة

وهذا هو الدرس الحقيقي الذي تعلّمه لنا تجارب الجنوب؛ أن الاشتراكية ليست خيارا، إنها ضرورة، وأن العالم، في لحظته الحاسمة، يميل نحوها — ليس لأنه مُثالي، بل لأنه واقعي.

لكن دعنا نذهب أبعد من ذلك. فما الذي يميز هذه التجارب عن أي محاولة سابقة؟ إنها لم تنشأ في ظلّ ازدهار مُستقرّ، بل في ظلّ حصار عالميّ، وحروب اقتصادية، وحظر تقنيّ، وتشويه إعلاميّ مستمرّ. لقد بنت كوبامستشفياتبينماكانتتُحاصَر،وتعلّمتالصين الميكانيكا بينما كانت تُمنع من استيراد التكنولوجيا، وطوّرت فيتنام زراعة مستدامة بينما كانت أراضيها ملوَّثة بالديوكسين. هذه ليست نجاحات عابرة، بل إنجازات بُنيت على إرادة جماعيةً، وثقافة من التضامُن، وقيادة تُقدّم المصلحةَ العامة فوق المصلحة الخاصة.

وإذا ما نظرنا إلى الأزمة الحالية في أوروبا وأمريكا الشمالية — حيث تُغلق المدارس، وتُخفض الميزانيات الصحية، ويُسرّح العاملون، وتُرفع أسعار الغذاء — نرى أن النظام الذي يَدّعي أنه «الأفضل» لم يعد قادرا حتى على تأمين الحد الأدنى من الكرامة لمواطنيه. بينما في جنوب آسيا وإفريقيا، تُبنى مدارس جديدة كلّ شهر، وتوزَّع أدوية مجانية، وتُوفَّر كهرباء لقرى لم تعرفها قط. هذه ليست مفاجأة. فحين يُهمل النظام العالمي الجنوب، يُصبح هذا الجنوب هو المكان الذي يُولد فيه البديل.

وليس من قبيل المصادفة أن تكون الدول التي تُطلق مبادرات مثل «الحزام والطريق» أو «التعاون جنوب-جنوب» هي نفسها التي تُرفض تسميتها «اشتراكية» في الإعلام الغربي، رغم أنها تُطبّق مبادئ اشتراكية فعلية؛ تأميم البنية التحتية، توزيع الثروة، الاستثمار في الإنسان، والتخلي عن الديون المستحقة. إنها تُعيد تعريف التنمية؛ ليست «كنموّ اقتصادي»، بل «كتعميق إنساني».

الليبراليون الجدد يخافون من هذه الحقيقة لأنها تُفنّد أسطورة «الغرب كمرشد للحضارة». فهم لا يُعارضون الاشتراكية لأنها فاشلة، بل لأنها ناجحة — ونجاحها يُهدّد مكانتهم، ومشروعهم، وشرعية نظامهم. فما يُسمّونه «استبدادا» في بكين، هو في الواقع «استجابة منظمة» لاحتياجات شعب عانى قرونا من الاستعمار. وما يُسمُّونه «فسادا» في هافانا، هو في الواقع «مقاومة منظّمة» لحصار استمرّ ستين عاما.

إننا لا نُقدّم نموذجا جاهزا. نُقدّم إثباتا؛ أن البشر، حين يُمنحون السيادة، وحين يُؤمنون بالكرامة، يستطيعون بناء عالم أفضل — حتى في ظلّ أقسى الظروف.

وهذا هو جوهر ما يُغيّر العالم اليوم؛ ليس التظاهرات، ولا الخطابات، ولا حتى الانتخابات — بل التجربة الحية، والعمل الجماعي، والثقة بأن الإنسان، حين يُحرّر من قيود الرأسمالية، لا يصبح مجرد عامل، بل يصبح مُبدعا، ومُنظّما، وحريصا على مستقبله.

العالم لا ينتظر ليبراليا جديدا. إنه ينتظر إنسانا جديدا. وإذا كان هذا الإنسان موجودا في الصين، وفي فيتنام، وفي كوبا، وفي زيمبابوي، وفي بوليفيا، وفي إكوادور، فهذا لا يعني أننا نُقلّد هذه التجارب، بل نعيد تشكيل مفهوم التحرر — من أن يكون حرا في السوق، إلى أن يكون حرا في الحياة.

وهذا، في النهاية، هو الاشتراكية؛ ليس نظاما، بل رغبة عميقة في أن نعيش بكرامة، والعالم في لحظته الحاسمة، يميل نحوها — ليس لأنه مُثالي، بل لأنه واقعي.

الدَّين كأداة هيمنة: صندوق النقد الدولي ووضع الأرجنتين تحت رحمة رأس المال العالمي

في ظل أزمة اقتصادية عميقة، تحوّلت الأرجنتين إلى مختبر حي لنموذج هيمنة رأس المال العالمي، بقيادة حكومة خافيير ميلي، التي تُعدّ امتداداً منهجياً لمشروع الليبرالية الجديدة، مدعومةً بصندوق النقد الدولي «IMF» كأداة سياسية أكثر منها اقتصادية. فبينما تُقدّم هذه المؤسسة نفسها كمُنقذ للدول المتعثرة، فإن واقعها يكشف عن دورها كأداة لفرض هيمنة سياسية واقتصادية تخدم مصالح النخب المالية العالمية على حساب الشعب.

■ ديفيد باركين وخوان سانتاركانخيلو
عن مجلة المراجعة الشهرية بتصرف

منذ تولي ميلي السلطة في كانون الأول 2023، طبقت حكومته برنامجاً جذرياً يهدف إلى تفكيك دولة الرفاهية: إلغاء البنك المركزي، تسعير الاقتصاد بالدولار، إلغاء الدعم على الطاقة والماء والنقل، وخفض الإنفاق العام بإجراءات قسرية عبر مراسيم طارئة «DNU». هذه الإجراءات، التي صيغت بمساعدة شركات قانونية تابعة لرأسمال محلي ودولي، أدت إلى انكماش اقتصادي حاد «18% في البناء، 10% في الصناعة»، وارتفاع التضخم إلى 25,5% في ديسمبر 2023، وفقدان الرواتب التقاعدية أكثر من 20% من قيمتها الشرائية خلال عام واحد. كما شهدت الصحة والتعليم والبحث العلمي تدهوراً مأساويا: إغلاق مستشفيات نفسية، نقص حاد في أدوية السرطان والإيدز، وتقليص ميزانيات الجامعات، وصولاً إلى انسحاب الأرجنتين من منظمة الصحة العالمية.

لكن الأهم من هذه الإجراءات هو التحول السياسي: فقدت الأحزاب التقليدية مصداقيتها، بينما تخلت معظم النخب السياسية عن المقاومة، مما مهّد الطريق لتمرير قانون «الأساس» «Law Bases» الذي يُعدّ تعديلاً جذرياً لأكثر من 600 قانون، يُسهل نقل الثروة من الدولة إلى القطاع الخاص، ويُضعف حقوق العمال عبر إدخال فئة «عامل مستقل» تتيح للشركات تجنيد عمال دون التزامات قانونية، وتمديد فترات التجربة، وإلغاء العقوبات على أصحاب العمل المتأخرين في دفع التأمينات.

وإذا كانت هذه الإجراءات تهدف إلى «استقرار» التضخم– الذي انخفض فعلاً من 25,5% شهرياً في كانون الأول 2023 إلى 2,4% في شباط 2025– فإن هذا الاستقرار وهمي، لأنه مبني على تدفقات نقدية مؤقتة: إعادة أموال مهربة عبر عفو ضريبي جذب 23 مليار دولار، وفائض تجاري ناتج عن تراجع الاستهلاك وليس النمو، وصادرات نفطية ناجمة عن استثمارات سابقة. لكن الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع إلى أدنى مستوى منذ 2002، واحتياطيات النقد الأجنبي لم ترتفع سوى من 21 إلى 24 مليار دولار رغم تدفقات هائلة، بينما ارتفع الدين العام بقيمة 92 مليار دولار خلال 16 شهراً. هذا التناقض بين «النجاح» الظاهري والانهيار الهيكلي دفع الحكومة إلى العودة إلى صندوق النقد الدولي– الذي يعدّ الآن الدائن الأكبر للأرجنتين بعد منحها قرضا بقيمة 20 مليار دولار في أبريل 2025، رغم مخالفة الصندوق لقوانينه الخاصة، وتجاوزه لسقف الاقتراض المسموح به بأكثر من 1000% مقابل هذا القرض، يُطلب من الأرجنتين تبني نظام سعر صرف عائم، ورفع كل ضوابط رأس المال، وخصخصة الشركات العامة، وإصلاح نظام المعاشات، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي– نفس الوصفة الفاشلة التي طبقت في الثمانينيات والتسعينيات، وأدت إلى انهيار اقتصادي واجتماعي هائل.

> **إن ما يحدث في الأرجنتين ليس مجرد أزمة اقتصادية بل هو محاولة ممنهجة لتحويل دولة ذات سيادة إلى مستعمرة اقتصادية**

لكن الخلفية ليست اقتصادية فقط. فالأرجنتين غنية بالموارد: نفط، ليثيوم، أراض زراعية. وهذا ما يجعلها هدفا استراتيجيا في صراع النفوذ بين الولايات المتحدة والصين. ففي آذار 2025، زار الأرجنتين قائد القيادة الجنوبية الأمريكية، وأجبر ميلي على إيقاف مشاريع صينية، والسماح بإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في أوشوايا– بوابة القارة القطبية الجنوبية– وإعادة تشغيل رادار بريطاني على جزر مالفيناس المحتلة. كما تسعى واشنطن للحصول على حق الوصول الحصري للمعادن الاستراتيجية في الجنوب. وحتى هذا الدعم الخارجي لم يحم ميلي من فضائحه الداخلية: ففي شباط 2025، أطلق ميلي عملة مشفرة اسمها «LIBRA$» عبر تغريدة، فارتفع سعرها من 0,000001 دولار إلى 5 دولارات في ساعات، ثم انهار فجأة بعد بيع مسؤولين قريبين من الرئيس لمحفظاتهم– مما سرق 200 مليون دولار من المستثمرين. وقد تبع ذلك موجة عالمية من الغضب، ودعوات للتحقيق الجنائي في الولايات المتحدة وأوروبا والأرجنتين، مما أضعف شرعية النظام.

وفي الوقت نفسه، بدأت المقاومة تتعزز. ففي أيلول 2025، حقق ميلي هزيمة كبيرة في انتخابات مقاطعة بوينس آيرس، واندلعت احتجاجات عنيفة في أنحاء البلاد، بينما بدأ الكونغرس يتحدى سلطته. ورغم أن الصندوق والولايات المتحدة أطلقا حزمة إنقاذ جديدة بقيمة 20 مليار دولار– تتضمن إعفاءات ضريبية على صادرات الحبوب للصين «ضارة بالمزارعين الأمريكيين!» وتسهيلات أكبر لخروج رؤوس الأموال– فإن هذه «المساعدات» لا تُنقذ الاقتصاد، بل تُعيد تأجيل الانهيار وتدفع الأرجنتين إلى عمق أعمق من التبعية.

إن ما يحدث في الأرجنتين ليس مجرد أزمة اقتصادية، بل هو محاولة ممنهجة لتحويل دولة ذات سيادة إلى مستعمرة اقتصادية، تُدار من خارج حدودها، وتُخضع شعبها لشروط رأس المال العالمي تحت غطاء «الانضباط المالي». والصندوق الدولي، الذي كان في السابق أداة لتمويل التدهور، أصبح الآن ضامنا للهيمنة الجيوسياسية الأمريكية.

لكن الأمل لا يزال موجودا. فعلى الرغم من القمع، وانهيار الخدمات، وانهيار الثقة، فإن الشعب الأرجنتيني– الذي يحمل إرثا عريقا من النضال الاجتماعي– بدأ يعيد تجميع قواه. المظاهرات تتصاعد، والكونغرس يبدأ في التمرد، والعدالة تُحاكم رموز النظام. السؤال الآن ليس إن كان الشعب سيقاوم، بل متى سيُعيد احتلال مستقبله؟